المصادر

مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

الكرامة
للطباعة والنشر والإتصال

العدد 15

السداسي الأول 2007

قواعد النشر في المجلة

تنشر مجلة **المصادر** الدراسات والبحوث والشهادات المتعلقة بتاريخ المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54. وهي ترحب بالأبحاث المكتوبة بالعربية والفرنسية أو الإنكليزية، على أن يراعى فيها مايلي:

1- أن يتميز البحث بالموضوعية والجدة والأصالة وأن لا يكون قد نشر من قبل.

2- أن يتصدر البحث العنوان بخط بارز وأن يحمل إسم الباحث، درجته العلمية، عنوانه و المؤسسة التي ينتمي إليها.

3- أن تتراوح صفحات البحث ما بين 15 و 30 صفحة بما فيها البيليوغرافيا والملاحق.

4- أن يرفق البحث بملخص بالعربية و الفرنسية في حدود 10 أسطر.

5- ترسل البحوث في قرص مرن بما فيها الرسومات والخرائط إن وجدت.

6- أن يحترم الباحثون قواعد التوثيق المتعارف عليها فيما يخص الإحالات البيلوغرافية الواردة في الهوامش التي تُرتب و تجمع في آخر البحث.

7- تعرض البحوث للتقييم على لجنة قراءة متخصصة قبل نـــشرها.

8- تحتفظ المجلة بحقها في الحذف والاختزال بما يتوافق مع أغراض التحرير.

9- المقالات التي يقترح إجراء تعديلات أو إضافات عليها تعاد إلى أصحابها، عند الإمكان، لإجراء التعديلات المطلوبة.

10- المقالات التي ترد إلى المجلة لا تُرَد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر

11- المقالات المنشورة في المجلة لا تعـــبر إلا عن رأي أصـــحابها.

12- تمنح *المجلة* الباحث 03 نسخ من *العدد* الذي نشر فيـــه بحـــثه.

المصادر

مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54

- **المراسلات والإشراكات:**

63، نهج انتصار 23 نوفمبر 1836 الأبيار، الجزائر العاصمة

الهاتف :24-23-92-(021) (00213)

الهاتف / فاكس: 24-13-92-(021) (00213)

البريد الإلكتروني : cnerch @ cnerh-nov54 .dz

العدد الخامس عشر، السداسي الأول 2007 – ISSN1112-2668

المصادر العدد 15

محتـــــوى العدد

كلمة العدد

دراسات وبحوث

قراءة في كتاب:

كلمة معالي وزير المجاهدين

ببلوغها العدد الخامس عشر تواصل مجلة المصادر مسارها العلمي بتقديم الدراسات والبحوث المتعلقة بتاريخ الجزائر بين 1830-1962 في محاولة منها ومن قطاعنا الوزاري لتوفير أكبر عدد ممكن من المادة التاريخية الضرورية لتدوين تاريخ المقاومة والثورة التحريرية، وفتح المجال أمام الباحثين من مختلف التخصصات لنشر دراساهم والتي ما من شك أنها تشكل رافدا مهما لتكوين مدرسة التاريخ الوطني التي يعوّل عليها الكثير من أجل إعادة بناء ذاكرتنا الوطنية، ورأب الصدع الذي خلفته الكتابات الكولونيالية منذ أزيد من قرن من الزمان ولازالت تواصل مهمتها في تبييض صورة الاستعمار، محاولة تقديم صورة ناصعة عن الجرائم التي ارتكبت في حق شعبنا طيلة قرن وثلث القرن.

إنّ التنوع في المقالات والدراسات التي تضمنها هذا العدد من طرف أساتذة وباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية يدفعنا إلى التفاؤل أكثر بمستقبل المدرسة الوطنية للتاريخ، لأن الوعي بقيمة الحدث هي التي تؤدي إلى تخليده وتدوين مساره. وما هذا الزخم من المقالات إلا دليل على وعي أبنائنا من الباحثين بالرسالة الملقاة

على عاتقهم في تدوين بطـولات الآبـاء، ودحـض مـؤامرات الـمتكالبين على تاريخنا.

وإذ أسدي خالص تشكراتي لهؤلاء الأساتذة والباحثين فإنني أقدّم لهم دعم قطاعنا الوزاري على نشر وطبع مختلف الأعمال التي تصبّ في الاتجاه الصحيح لكتابة تاريخ المقاومة والثورة التحريرية.

فلكل باحث نزيه، وقلم لا يجف حبره عن تدوين مآثر كفاح شعبنا تحية إجلال وإكبار.

محمد الشريف عباس

كلمة مدير المجلة

يصدر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 العدد الخامس عشر (15) من مجلة المصادر التاريخية التي تسعى دوما إلى التنوع في معالجة المواضيع وتحليلها كما تسعى إلى بث المعلومات التاريخية الموثقة حول الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية للمقاومة والثورة التحريرية. كما تهدف من جهة أخرى، إلى التذكير والإشادة بالمواقف الشجاعة والنبيلة لهؤلاء الأنصار من " أشقاء" و " أصدقاء" الذين وقفوا دوما إلى جانب الشعب الجزائري في أيام الشّدة والضراء .

وهكذا تنوعت مواضيع ومضامين هذا العدد حيث انطلق القسم العربي من الكفاح " والذوذ عن الهوية" في الثلاثنيات، مرورا " بالمؤمراة الكولونيالية" وعلاقات "الثورة الجزائرية بالبلدان الاشتراكية"... "التفجيرات النووية" في الصحراء، إنتهاء عند قراءة كتاب حول " الخلفيات الثقافية في ورقلة". بينما يتضمن القسم الفرنسي، على وجه الخصوص، مقالا حول ذكرى وفاة صديق الثورة الجزائرية " أندري ماندوز" وقراءة نقدية لكتاب " عَسْكَرة

الأفالان " للمؤرخ جلبير. ميني من قبل الكاتب المجاهد عبد العليم مجاوي.

ومرة أخرى أنوّه باسم المركز بكل من ساهم في إثراء أبواب هذا العدد من أساتذة وباحثين وللمصادر دوام الصدور.

د. جمال يحياوي

دراسات وبحوث

عقد الثلاثنيات: تصاعد الكفاح الوطني و الذودعن الهوية

د. جمال قنان

جامعة الجزائر

سجل نشاط المجتمع الجزائري خلال عقد الثلاثنات من القرن (20)، تطورا نوعيا في الأداء في مختلف المجالات خاصة على الصعيدين السياسي والثقافي. لقد تظافرت عدة عوامل لإحداث هذا التطور، منها الذاتية تخص المجتمع نفسه وعوامل معنوية وظرفية إلى جانب المناخ الجديد الناجم عن انتصار الثورة البولشوفية في روسيا وقيام الدولية الثالثة التي اتخذت من مبدأ مقاومة الاستعمار والامبريالية غايتها.

على المستوى الذاتي، فالنشاط الذي بذل خلال عقد العشرينيات على المستويين الثقافي والسياسي، رغم محدوديته، بسبب الضغوط والحصار المفروض عليه، قد أخرج الفرد الجزائري من حالة الاحساس بالعزلة واجترار آلامه منفردا وحيدا وخلّصه من حالة الإحباط واليأس الذي كان عليه وحرر وإرادته ودفعه إلى العمل من أجل التغيير إلى وضع أفضل إن خيار المقاومة المسلحة لم يعد ممكنا الآن، لقد استنفذ الشعب الجزائري كل طاقاته في هذا الاتجاه وعلى امتداد عشرات من السنين. وهناك خيار ثاني في شكل المقاومة ضد الاستعمار، أو جدها الأوضاع الجديدة التي عليها ما عالم بعد الحرب العالمية الأولى. وهو الكفاح السياسي الذي تدور رحاه الآن في الأقطار العربية مشرقها ومغربها. وهو ما شكل عاملا معنويا محفزا للعمل في هذا الإطار. ومن ناحية أخرى فإن التظاهرات التي صاحبت الإحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال أوجدت لديه ردود فعل متألمة وساخطة في نفس الوقت تدعو إلى العمل من أجل رفع هذا التحدي. لقد عبرت عن هذا الإحساس تلك المقولة التي تداولتها الألسن في تلك الفترة والتي مفادها أن الإحتلال سوف لن تتاح له الفرصة للاحتفال بمئوية ثانية، فإلى جانب هذه العوامل الذاتية والمعنوية هناك مناخ جديد بدأ يهب على

المستوى العالمي، فلم تعد الكرة الأرضية حكرا على " الجوارح" التي تقتسم أشلاء ضحاياها، فهناك قوى معنوية جديدة بدأت تبزغ في الأفق تدعو إلى التعاون والتعاضد بين كل قوى التحرر والانعتاق من أجل تخليص البشرية من آفة الاستعمار والامبريالية. وهو ما شكل حافزا معنويا قويا لقوى التحرر في كل البلدان. فهاته لم تعد تشعر بكونها معزولة، محاصرة ومستفرد بها. فالكفاح الذي تخوضه له امتداد في مناطق العالم الأخرى وجزء من جبهة عالمية ضد قوى التسلط والاستعباد.

انفجرت طاقات المجتمع الجزائري خلال عقد الثلاثينيات، لقد تجسدت هذه الحيوية في مختلف مجالات النشاط التي في متناوله والتي تركزت على الخصوص في ميادين التربية والتعليم والتثقيف والكفاح السياسي.

لقد تم انشاء خلال هذا العقد ما يزيد عن مائة جمعية للتربية والتعليم وعشرات من الجمعيات الثقافية والرياضية عبر مختلف مدن البلاد والتي كانت تقوم في نفس الوقت بتقديم يد العون والمساعدة للعائلات المحرومة. كما سجلت هذه الحيوية في الميدان الصحفي حيث تم إصدار بضع وثلاثين جريدة بالعربية وعدة عناوين صحفية باللغة الفرنسية خلال هذا العقد [1]. فأبو اليقظان أصدر وحده خلال هذه العشرية ما يقرب من عشرة عناوين واحد تلو الآخر. وجمعية العلاء أصدرت بدورها أربعة عناوين تحت إشرافها المباشر وعناوين أخرى قريبة منها تعمل في إتجاهيها. لقد تصدت الإدارة لخنق هذه الأصوات واحد تلو الآخر. فخلال سنتين فقط عطل ما يزيد عن ثلاثة عشر عنوانا (1933-1934)، مما جعل بعض الكتاب الفرنسيين منهم ديارمي، يصف هذه العملية بالمجزرة دون التنديد بها. لقد حملت الإدارة القانون الخاص بالصحافة

والنشر الصادر في 29 جويلية 1881 أكثر مما يحتمل، عندما اعتبرت الصحف العربية الصادرة في الجزائر كصحف أجنبية.

لقد اعتمد في تمويل نشاطات المجتمع المتعددة الأوجه هاته على التبرعات التي يقدمها المواطنون وعلى الاشتراكات. فلم تكن تتلقى أي دعم من السلطات العمومية. فبعض الفتات الذي كان يلقي للبعض منها هو الضآلة بحيث لا يسمن ولا يغني من جوع. وتبرز قيمة التضحية التي يبذلها الجزائريون لتمويل قطاعات نشاطاتهم عندما يؤخذ بعين الاعتبار كون الجزائر كانت تعاني في هاته الفترة أزمة اقتصادية حادة وأن ثقلها كان أشد وطأة على الأهالي منها على بقية السكان [3]. ذلك أن القطاع الزراعي الذي يشكل المصدر الأساسي للدخل بالنسبة لهم طوقته الأزمة الاقتصادية من ثلاثة جوانب: توالى سنوات الجفاف وما صحبها من انخفاض في المحاصيل الزراعية، وانخفاض أسعار الحبوب التي تعرضت إلى شبه انهيار. فقنطار القمح الذي كان معدل سعره في المناطق الشمالية من البلاد في حدود مائة وأربعين فرنكا في سنة 1929 انخفض إلى معدل ثمانين فرنكا فقط عند منتصف عقد الثلاثينات. وقنطار الشعير من ثمانين فرنكا انخفض إلى النصف في نفس الفترة. كما تعرضت قطعان الماشية بدورها، بسبب الجفاف، إلى انهيار مريع. فمن بين حوالي ثمانية ملايين رأس غنم في عام 1929 انخفض العدد إلى أقل من النصف. نفس الوضع بالنسبة لقطعان الماعز والأبقار. لقد تضاعفت تفاعلات هذه الأزمة بشكل أخطر بانخفاض قيمة الفرنك.

بدأت بوادر الأزمة المالية في فرنسا منذ نهاية الحرب لتتحول إلى أزمة حادة مستعصية في سنة 1924، على امتداد ثلاث سنوات كاملة لتنتهي

بانخفاض قدرة الفرنك الشرائية بأكثر من أربعة أخماس على ما كانت عليه في سنة 1914 [4]. فسلم الأجور في القطاع الزراعي كما حدده مؤتمر الفلاحين الأوروبيين في سنة 1933 والذي اعتمدته الإدارة يبين أن أجرة العامل المداوم في القطاع الزراعي تتراوح ما بين ثماني إلى عشر فرنكات في اليوم. وأجر المرأة خمس فرنكات وأجر الطفل بين أربعة إلى خمس فرنكات لساعات عمل تمتد من حدود الساعة الرابعة صباحا إلى الساعة والثامنة مساءا،

أما العمال الموسميون فأجرهم يتراوح بين أربعة إلى ست فرنكات [5].
وإذا ما قورنت هاته الأجور بالتي كان يتقاضاها العمال في القطاع في سنة 1918 والتي كانت تتراوح ما بين 3 إلى أربع فرنكات في اليوم يتبين أن مستوى الأجور بالسعر الثابت للفرنك قد انخفض إلى النصف تقريبا.

سجل عقد الثلاثينات على الصعيد السياسي تطورا نوعيا في الأداء، الذي ظهرت بوادره الأولى في مستهله لتتضح معالمه وتوجهاته بشكل جلي عند نهايته. فمنذ اختفاء أ. خالد من على الساحة الوطنية تعثر النشاط السياسي وأصيب بنوع من الانتكاسة (62).، لم تخرجه منها قيام اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين "في سنة 1927 تحت رئاسة الدكتور بلقاسم بن التهامي والتي لم تفعل أكثر من أنها سيرت حالة التعثر والتردي هاته التي أوصلتها في النهاية إلى طريق مسدود. لقد عجزت قيادتها أو تخاذلت عن إدراك مقتضيات المرحلة ومتطلباتها وذلك بفسح المجال أمام طاقات وقوى جديدة بدأت تدخل الميدان ومسايرتها، لقد تحكم فيها ذهنية و رؤى ما قبل الحرب وهو ما أدى بها في النهاية إلى التلاشي وللاختفاء، فقد قام على أشلائها ثلاث اتحاديات جهوية اثنتين منها لم يكن لهما أي دور بارز يذكر في سجل الكفاح الوطني وهما:

اتحاديتي منتخبي عمالتي لجزائر و وهران.فاتحادية المنتخبين لعمالة قسنطينة التي تأسست في 20 جوان 1930 برئاسة الشريف سيسبان نائب في المندوبات المالية وكاتبها العام الشريف بن حبيلص عضو المجلس العام لعمالة قسنطينة، هي التي تصدرت النشاط السياسي ذي التوجه الإصلاحي، خاصة منذ سنة 1933 تحت قيادة الدكتور بن جلول، الذي كان للشيخ ابن باديس دورا في دفعه إلى الواجهة عندما أقنع والده بالانسحاب ليترك المجال أمامه في انتخابات المجلس العام اللعمالة (6) وحتى نهاية سنة 1936 عندما انفجرت الأزمة بين أعضاء قيادة المؤتمر الإسلامي.

لقد نزلت اتحادية المنتخبين لعمالة قسنطينة بالعمل السياسي الذي كانت تحتكره النخبة، حتى ذلك الوقت، إلى مستوى الجماهير وإشراكهم فيه دون تمكينهم من التأثير عليه وتوجيه (7). إيجابية هذا التطور في النشاط السياسي "الشرعي" هو أنه أعاد بالمطالب الوطنية التي قدمتها الاتحادية (1935) إلى المستوى الذي طرحه أ. خالد قبل نفيه، وليتجاوزها في كراسة المطالب التي قدمها المؤتمر الإسلامي لحكومة الجبهة الشعبية سنة بعد ذلك (1936).

في بداية هذا العقد أيضا بدأ النشاط الوطني الذي يقوم به النجم في المهجر منذ سنة 1926 يمتد تأثيره شيئا فشيئا إلى داخل الوطن. و عند منتصف الثلاثينات أصبح يشكل تيارا في الساحة الجزائرية يزداد تأثيره تناميا واتساعا، خاصة بعد سنة 1937 عندما تموقع في الإقليم الوطني تحت اسم حزب الشعب الجزائري.

أبرز حدث وقع خلال هذا العقد ذو بعد حضاري وسياسي هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931. فهذا الحدث كان

تتويجا لكفاح جيلين من المصلحين. لقد كان للشيخ ابن باديس ولمجموع من الرجال الذين التفوا حوله من أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ مبارك الميلي والشيخ الطيب العقبي [8] الفضل في تتويج هذا الجهد وإبرازه إلى الوجود في شكل تيار جارف يقوم بهدم ما بناه الاحتلال من ذهنية مغتربة، وعقل مستلب على امتداد قرن من الزمن.

بعض الكتابات تتهافت على تبني الفكرة والإدعاء بالمبادرة بها [9] غير أن الوقائع تبين أن صاحبها والمبادر بها هو الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي كان أول من أطلقها على أعمدة مجلة الشهاب وتتبع الخطوات التي قطعتها خطوة خطوة إلى أن تحققت. كما يبرز مسارها جانبا آخر من شخصية الشيخ وهو قدرته على التخطيط ومرونته في التعامل مع المصاعب من أي نوع كانت، دون أن يفقد الأمل ويتخلى عن الهدف الذي يعمل من أجله.

كان يدرك جيدا أن الاحتلال سوف لن يقبل تجسيد الفكرة في إطار هيئة قائمة تحظى بمشروعيته إذا ما تبناها هو بصفة مباشرة و دعا لها و لذلك عمد إلى طرحها كمجرد فكرة للنقاش وتبادل الرأي حولها. متحليا بالصبر وعدم التسرع تجنبا للانزلاق مخافة السقوط وفشل المشروع. استغرق مخاض الفكرة وبلورتها خمس سنوات إلى أن نضجت وأينعت ليترك غيره للمبادرة بها ظاهريا [10] تجنبا لإثارة شكوك للإدارة. حتى أنه تغيب عن حضور جلسات الاجتماع التأسيسي في اليومين الأولين، زيادة في التحرز والاحتياط. لكنه في نفس الوقت رتب الأمور بكيفية تجعل المهام الأساسية في المجلس الإداري للجمعية كلها بين أيدي خلصائه ومقربيه في التفكير والتوجيه الإصلاحي الخالص. ذلك أن الاجتماع التأسيسي لم يكن فيه المصلحون وحدهم بل

شاركت فيه أيضا شخصيات طرقية وعلماء موظفون رسميون في الإدارة لحفظ التوازن مؤقتا بين هذه الأطراف ثم تكوين لجنة دائمة مقرها مدينة الجزائر تتولى تسيير الأعمال اليومية للجمعية، نظرا لكون أغلب أعضاء المجلس الإداري يسكنون خارج العاصمة. واختير للإشراف على هذه اللجنة السيد عمر إسماعيل صاحب المبادرة الظاهرية لتأسيس الجمعية ومعه أعضاء من غير الشيوخ المصلحين [11].

اعتمدت الجمعية من طرف الإدارة بدون صعوبة. فبهذة الليونة يبدو أن سلطات الاحتلال تريد أن تخفف من حالة الاستياء العميق الذي أثارته الاحتفالات الصاخبة للذكرى المئوية للاحتلال لدى الجزائريين. كما أن مشاركة أطراف قريبين منها، كمريدي بعض الطرق وشيوخ بعض الزوايا إلى جانب علماء موظفين في الإدارة يمثل بالنسبة لها ضمانا في كون الجمعية سوف لن تخرج عن الإطار الذي حدده قانونها الأساسي والذي استبعد كلية الاشتغال بالسياسة والتدخل فيها. كما يبدو أن موريس فيوليت الذي كان موجودا في الجزائر، في نفس الوقت الذي انعقد فيه الاجتماع التأسيسي للجمعية، على رأس لجنة من مجلس الشيوخ في مهمة التقصي والاطلاع، كان له بعض التأثير في موقف الولاية العامة لصالح الجمعية، والشيخ ابن باديس حرص من جهته خلال هذه الفترة على مجاملة مدير الشئون الأهلية في الولاية العامة ميرانت، مشيدا بنزاهته واعتداله في إدارة شئون مديريته، لما له من نفوذ وتأثير لدى الإدارة.

إن الالتقاء والتعايش الذي تجسد أثناء التحضير للاجتماع التأسيسي وأثناء الاجتماع لم يستمر طويلا. وتأكد للمرة الأخرى أنه لا يمكن الجمع بين

المتناقضين. فبعد سنة واحدة فقط من عمر الجمعية وقع الشرخ انتثر الجمع ليسلك كل طريقه. فعلى إثر المحاولة التي قادها عمر إسماعيل بالتعاون مع شيخ الطريقة العلوية، أحمد بن عليوة وإتباعهم، مستغلين مناسبة تجديد المكتب الإداري للإستيلاء على الجمعية في شهر ماي 1933 وفشلها

قام هؤلاء بتأسيس جمعية منافسة أطلقوا عليها جمعية علماء السنة في شهر سبتمبر (1933) ووضعوا على رأسها الشيخ مولود الحافظي [12]. لقد خرجت حركة الإصلاح من هذا الالتقاء الظرفي بمكسب هام، بفضل التخطيط المحكم الذي وضعته والمرونة الظرفية التي أبدتها. لقد أصبحت تتوفر على هيئة معتمدة رسميا وهو سوف يفتح أمامها مجالا واسعا للعمل في الاتجاه الذي اختارته.

4- المجتمع الجزائري عند منتصف الثلاثينات:

كيف كانت إدارة الاحتلال تقيم هذه التطورات التي تشهدها الساحة الجزائرية؟ في مذكرة مطواة أعدتها مصلحة الاستعلامات في الولاية العامة تحت عنوان:" معلومات حول النشاط الإسلامي في الجزائر" [13] تتضمن عرضا لنشاط مختلف شرائح المجتمع الجزائري عند منتصف الثلاثينات و موقفها من الاحتلال و " إنجازاته الحضارية". ويلاحظ على العنوان أنه تجنب استعمال لفظتي الوطنية والسياسية على هذا النشاط، وفضل استعمال صيغة عامة وهي "النشاط الإسلامي". فالأدبيات السياسية للإدارة كانت قد ابتدعت لفظة" الوطنية الإسلامية" منذ بداية عقد العشرينات لإطلاقها على النشاط السياسي الجزائري ذي التوجه الوطني.

تلاحظ المذكرة أن هذا النشاط يكتسي في الجزائر طابعين ديني وسياسي في نفس الوقت. وهو في شكله الجديد الحديث العهد [14] تعود جذوره إلى المؤتمرين الإسلاميين اللذين عقد الأول في القاهرة في العشرينات والثاني في القدس عند نهاية سنة 1931. فهذا النشاط أصبح له تأثيرا كبيرا في الجزائر خاصة لما تبنته اتحادية منتخبي عمالة قسنطينة تحت قيادة الدكتور بن جلول والتي في سعيها للاستمالة الجماهير وكسبها تستعمل خطابا دينيا متعصبا مرتكزة في ذلك على دعم ومساندة " الوهابية الجديدة". وهي الصفة تطلقها المذكرة على حركة الإصلاح وعلى جمعية العلماء. من المعروف أن هذا الوصف كان يطلقه الطرقيون في الجزائر على حركة الإصلاح وليس واضحا فيما إذا كان هؤلاء الذين ابتدعوها واستعارته منهم الإدارة أم العكس. ويبدو أن هذه التسمية التصقت بالمصلحين بسبب شخصية الشيخ الطيب العقبي لإقامته الطويلة في الحجاز.

يرى محرر المذكرة أن نشاط "الوهابية الجديدة" التي هي حركة فكرية، يرتكز على برنامج العمل الذي أقره المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس والذي ضم "مشاغبون" من مختلف الأقطار الإسلامية. لقد انبثقت عنه لجنة دائمة لمتابعة تنفيذه. يوصي البرنامج بالعمل في مجالات أربعة: أولها الدفاع عن الإسلام "ضد ما يسميه بالهجوم الأوروبي المسيحي الصهيوني ضد الإسلام "، تطير الإسلام من البدع والشوائب التي التصقت به، مكافحة الاعتقاد في الأولياء والأشراف وأتباع الطرق والعمل على نشر اللغة العربية وتجديد آدابها عن طريق إنشاء مدارس خاصة في موزاة التعليم الرسمي. وتصدت المذكرة لنقد برنامج العمل هذا. فترى أن ما يسمى بالهجوم على الإسلام من طرف الحضارة

الغربية ليس صحيحا. وأن المقصود في الحقيقة من وراء الدفاع عن الإسلام هو العمل على نشره والدعوة إليه. فهم يصبون اللعنات على " غير المؤمنين" وعلى من ضعف إيمانهم من أولئك الذين احتكوا بالفكر الحديث وتأثروا به.

أما الدعوة إلى تطهير الإسلام من البدع والشوائب التي التحقت به فهي لا تعني تجديد العقيدة من منظور عقلاني كما كان الشأن بالنسبة للمسحية في بداية القرن السادس عشر. فالدعوة إلى العودة بالإسلام إلى ما كان عليه في عهده الأول إلى "سنة السلف الصالح " وطرح كل ما أدخل عليه عبر القرون، شأنه في ذلك هو شأن الديانات الأخرى، واعتباره خروجا عن الدين. ومن هذه الزاوية فإن" الوهابين الجدد" معادون لكل محاولة تهدف إلى تجديد العقيدة" بمنظور عقلاني وتحرير الروح" فهم يعتبرون أن هذا التوجه أشد خطرا على الإسلام من " هجمات الصليبين" وبالتالي، فإن مسعاهم في النهاية يهدف إلى إبقاء الإسلام الذي بدأ يتحرك بفعل الاحتكاك " بروحنا النقدية "، على وضعه الجامد فقادة هذا التيار" الوهابية الجديدة" في الجزائر هم ابن باديس، العقبي مبارك الميلي والإبراهيمي ملاحظا أن الأربعة يجمعـــــهم قاسم مشترك " أي ذوو ثقافة مشرقية بحته'

تعرضت المذكرة لأدوات العمل التي اعتمدتها حركة للإصلاح لنشر دعوتها مبتدءا بالصحافة العربية حيث عددت ثلاثة عناوين- متجاهلة العناوين الأخرى لتي ظهرت وعطلت- وهي مجلة الشهاب وجريدتي الثبات والأمة بالنسبة للشهاب فترى أنها دورية خطيرة على اعتبار كونها" تحمل لواء الدعوة للمذهب الجديد الذي يهدف إلى تجديد الإسلام في إطار عربي صرف بمعزل عن أي تأثير غربي." أما بالنسبة لجريدة الثبات التي يصدرها عبد الحميد عبابسة

الذي تقول عنه أنه أصدر عدة عناوين صحفية قبلها ولكنها عطلت بسبب توجهها المعادي لفرنسا. أما جريدة الأمة التي يصدرها أبو اليقظان بصفة غير منتظمة فترى أنها تحمل توجها" مشبوها" في نظرها. تتوفر الإدارة، تشير المذكرة، على سلاح قانوني وهو اعتبار الصحافة التي تصدر بالعربية بكونها صحافة أجنبية وبالتالي فيكفي قرار من وزير الداخلية لتعطيل أي عنوان. وهو ما جعل صحف " الوهابية الجديدة " لا تتجرأ على مهاجمة الإدارة و " إنجازاتها" بطريق مباشر وإنما تعتمد أسلوب التورية والإشارة التي يوفرها لها ثراء اللغة العربية في هذا المجال، كما تعمد إلى نشر المقالات المترجمة عن صحف أقصى اليسار في فرنسا.

تستعمل " الوهابية الجديدة" وسائل أخرى للدعوة لمذهبها مثل قيام أعضائها بجولات عبر مختلف المدن " كالوعظ والإرشاد" كما تركز جهودها بصفة خاصة على تكوين جمعيات التربية والتعليم والرياضة والوداديات. وهذه الجمعيات تؤسس وفقا للقانون الخاص بالجمعيات الصادرة في سنة 1901مما جعل من الصعب على الإدارة حلها وإيقاف نشاطها، ففي مقرات هذه الجمعيات تتم الدعوة للمذهب الجديد في إطار ندوات ومحاضرات يبلغ عدد هذه الجمعيات الآن، حوالي مائة جمعية منتشرة عبر مختلف مناطق البلاد. كما تستغل المساجد في إطار دروس الوعظ والإرشاد التي تقوم بها للدعوة إلى مذهبها، وهو ما دفع الإدارة إلى غلق المساجد في وجه دعاتها (1933). واحتكار حق الخطب بها على الأئمة المعنيين من طرفها و" لدَحْضِ" ما يدعيه المصلحون من كون الوعظ في المساجد هو حق مشروع لكل من تتوفر فيه القدرة على القيام بذلك. وأن هذا الحق هو تقليد إسلامي راسخ عبر القرون،

فترى أن ذالك غير صحيح، وأن في السنة النبوية وفي كتابات بعض المفكرين المسلمين مثل الماوردي وابن خلدون- دون تحديد المصدر- ما يبين أن هدا الحق هو مقصور فقط على من يتم تعينهم لهذه المهمة من طرف السلطات العمومية.

حول الابحاهات السياسية لدى النخبة الجزائرية، ترى المذكرة الها لا توجد هناك على الساحة الجزائرية حركة وطنية بالمعنى الصريح للكلمة، تعمل من أجل استقلال الجزائر [15] – متجاهلة بذلك وجود نجم شمال إفريقيا منذ سنة 1926 أو متقيدة بقرار المنع الذي صدر في حقه وللمرة الثانية من طرف محكمة السين بباريس في هذه السنة (1935) [16]. غير أنه يوجد هناك عدد من المثقفين يطالبون دائما بالإصلاحات السياسية وهي: حق التمثيل في البرلمان والمساواة في مدة الخدمة العسكرية مع الفرنسيين، وتمكين الأهالي من الحصول على قطع الأرض المخصصة للزارعة بنفس الشروط التي يحصل عليها الفرنسيون وإدراج تدريس اللغة العربية في المناهج الدراسية مثل الفرنسية.

وحول التمتع بالحقوق السياسية، فيمكن التميز بين أربعة اتجاهات:

منهم من يطالب بهده الحقوق محتفظا في نفس الوقت بأحوالهم الشخصية كمسلمين. وآخرون وهم قلة لا يرون مانعا في قبول الجنسية الفرنسية بدون شرط إذا ما فرضت عليهم بشكل جماعي على غرار مرسوم كريميو بالنسبة لليهود وغيرهم يطالب بالتمتع بحق الانتخاب بالاحتفاظ أو بدون الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، والصنف الرابع يرى منح حق الاقتراع لشرائح محددة في المجتمع : المثقفون والتجار وغيرهم، أي أولئك الذين يشكلون الهيئة الناخبة الأهلية. فهده المجموعات منقسمة بدورها حول مسألة التمثيل في البرلمان

فبعضهم يقبل مشروع فيوليت[17]، والبعض الأخر يفضل اختيار النواب من الأهالي من طرف هيئة ناخبة خاصة بهم" فهذه المجموعة يتصدرها الدكتور بن جلول، الأكثر نشاطا من بينهم، ثم يأتي بعده فرحات عباس وشخصيات أخرى أقل أهمية".

فهناك عدة عناوين صحفية تصدر بالفرنسية تعبر عن اتجاهات هذه المجموعات. فصحفية" الصوت الأهلي"Voix indigène " التي يصدرها ربيع زناتي وهو " معلم متقاعد متجنس ومتزوج بفرنسية " التي تسند الحادية المنتخبين لعمالة قسنطينة. ففي السنوات الثلاثة الأخيرة نشطت حملة من أجل التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي للأهالي، فقرائتها تشكل خطرا على العقول التي لم تتعود على نقد الأفكار والجدل الصحفي. كما تعمد في بعض الأحيان إلى نشر مقالات لاذعة ضد موظفي الإدارة في المستعمرة "[18] أما جريدة الأقدام التي يصدرها الصادق دن دن الذي كان المساعد الرئيسي للأمير خالد فهي تشبه جريدة صوت الأهلي وتتجاوزها في الحدة والتشهير أما جريدة الدفاع التي أصدرها الأمين العمودي سنة1934. فهي قريبة جدا من الشيخ الطيب العقبي ويمكن اعتبارها لسان حال جمعية العلماء وأداة من أجل المطالبة بالحقوق السياسية. فالمقالات التي تنشرها تتميز بنقدها الشديد للسياسة الفرنسية. أما جريدة صوت الشعب التي مديرها علي ابن أحمد خريج مدرسة قسنطينة الإسلامية، وصاحب امتيازها" السيد محمد الشريف المولود جوكلار" وهو فرنسي اعتنق الإسلام وأحد المقربين من الشيخ الطيب العقبي. فهي تتميز بدورها بجدة اللهجة كجريدة الدفاع . أما جريدة صوت المستضعفين(Voix des humbles)التي تأسست في سنة 1922 والتي يصدرها مجموعة من المعلمين

المتقاعدين من الأهالي في مدينة قسنطينة" "والتي يديرها حاليا السيد طاهرات" فقد اتخذت في البداية توجها يدعو إلى تطوير الأهالي بواسطة الثقافة الفرنسية ولكن منذ شهور تحولت عن هذا الخط، حيث أصبحت تهتم بالسياسة وتنشر مقالات " ناقدة للإنجازات فرنسا" إلى جانب هذه العناوين هناك جريدة الأمة لسان حال نجم شمال إفريقيا التي تصدر بباريس " تحت الراية الشيوعية " فهي تشيد وتمجد بشكل صريح وطنية مسلمي الجزائر وتونس والمغرب الأقصى وتطالب بتطبيق مبادئ ويلسون الذي يدعو إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها. تشير المذكرة إلى أن الإدارة تقف عاجزة ومكتوفة الأيدي أمام الحملات التي تشن ضدها لأن الصحافة التي تصدر بالفرنسية في الجزائر تخضع لنفس القانون الذي يسير الصحافة في فرنسا.

إلى جانب الصحافة فإن الحملات الانتخابية تشكل ميدان خصبا للدعاية التي تقوم بها هاته " النخبة"، فهي في الظاهر تؤكد ولائها وارتباطها بفرنسا، ولكنها تنتقد ، بشكل دائم" انجازاتنا في الجزائر". والبعض منهم يذهب في نقدها إلى حد استعمال المصطلحات المعروفة لدى الشيوعيين كالهجوم على الامبريالية الفرنسية التي تحمي رأس المال الزراعي والصناعي على حساب الأهالي كما تنتقد الفلاحين الأوربيين التي تصفهم بالإقطاعيين." كما تندد بالعائلات الأهلية الكبيرة التي تقدم لنا أفضل الخدمات والتي لا زالت تمدنا بعناصر من القياد ذوى كفائة عالية "[19]

في استعراضها لوضعية الطرق الصوفية في الجزائر عند هذا التاريخ، أي منتصف عقد الثلاثينات، أوردت المذكرة أن الطرق الرئيسية المتواجدة في البلاد هي : الرحمانية، الدرقاوية، الطيبية، التيجانية، العيساوية، والعليوية.[20]

فالقادرية هي أقدم طريقة صوفية في الجزائر تستمد نفوذها المعنوي وإستمراريتها عبر القرون من مؤسس الطريقة سيدي عبد القادر الجيلالي ومركز الطريقة الذي مقره في مدينة بغداد. فالقادرية هي من الطرق الصوفية القليلة في الجزائر التي تدين على الأقل من الناحية الروحية لسلطة معنوية من خارج الجزائر. فليس لها هيكلة مركزية على مستوي القطر، فكل ناحية لها زاويتها المركزية يشرف عليها شيخ محلي: مثل زاوية المنيعة بالأوراس وزاويتي شلاطة وأقبو بوادي الصمام وزاوية مركزية في كل من عمالة الجزائر ووهران.

أما الرحمانية التي يمكن اعتبارها بطريقة صوفية ذات صبغة وطنية لكثرة عدد أتباعها وللانتشار الواسع في شرق ووسط البلاد خاصة في المناطق الجبلية والهضاب العليا . يعود تأسيس الطريقة التي حدود سنة 1760 على يد الشيخ سيدي أمحمد بن عبد الرحمان الثعالبي .ليس للطريقة اليوم شيخا أعلى بل هي مقسمة إلى عدة فروع ثانوية، فزواياها الرئيسة هي في حي الحامة بمدينة الجزائر وأيت إسماعيل في جبال جرجرة وفي مدينة أقبوا بوادي الصمام وشلغوم العيد قرب مدينة قسنطينة وفي مدينة طولقة بالزاب الشرقي وزاوية الهامل قرب مدينة بو سعادة.

الطريقة الشاذلية التي تفرعت عن القادرية هي الاخرى مقسمة إلى زوايا محلية منفصلة عن بعضها عن البعض وزواياها الرئيسية هي في كل من مدينتي المدية وبوغمارو في جبل إيدوغ قرب مدينة عنابه.

أما الطريقة الدرقاوية التي مركزها في المغرب الأقصى والتي ظهرت امتداداها في الجزائر عند نهاية القرن الثامن عشر فقد انحصر نفوذها في عمالة وهران وخاصة في منطقة فراندة و حتى عين سلطان قرب مدينة سعيدة حيث توجد

زواياها الرئيسية . تفرعت عن الدرقاوية الطريقة الخبرية التي اتخذت من عين سلطان مركز لزاويتها لقد ارتخت كثيرا علاقات هاتين الطريقتين بالطريقة الأم التي مركزها في المملكة المغربية.

تعتبر الطريقة التيجانية التي ظهرت هي الأخرى في أواخر القرن الثامن عشر والتي اتخذت من عين ماضي القريبة من مدينة الأغواط مركزا لها، أكثر الطرق الصوفية " تفتحا واستعداد للتطور من بين الطـــــرق الصـــــوفية الجزائرية

فانطلاقا من مركزها في عين ماضي، حققت انتشارا واسعا في المناطق الجنوبية من الجزائر ومن خارج حدود الجزائر في المغرب الأقصى وغرب إفريقيا، أما الطريقة الطيبية التي مركزها مدينة وزان بالمغرب الأقصى ففرعها الجزائري الذي ينحصر تأثيره في الجهة الغربية من البلاد يخضع خضوعا مباشرا لشيخ الزاوية الأم، الذي يتابع ويراقب نشاط مقدمي الزاوية المحلين عن كثب، وتقع الرئيسية في الجزائر في البلدية بني موسى المختلطة.

يعود تأسيس الفرع الجزائري للطريقة السفوسية إلى حدد سنة 1845. فعلاقتها بزاوية الأم التي مقرها في مدينة جغبوب بليبيا مرتخية جدا تنحصر فقط في الطقوس والأوراد الخاصة بالطريقة وبالتالي فهي لم تتأثر بالاتجاه الذي اتخذته زاوية جغبوب في الدعوة إلى الجامعة الإسلامية فيما بين1890-1920. كما أن تأثيرها وامتدادها الجغرافي محدود جدا، فهي لا تتوفر سوى على زاوية واحدة في قرية بوقيراط قرب مدينة مستغانم، أما العيساوية فهي طريقة تتميز بكونها غير تقليدية في أورادها وطقوسها التي تشبه الألعاب البهلوانية التي يقوم أتباعها باستعراضها في الأسواق وفي الأعياد والمواسم، ومقر الطريقة هو مدينة الجزائر.

ظهرت الطريقة العليوية بعد الحرب العالمية الأولى، يعود نجاحها في بداية ظهروها إلى الإحساس بخيبة الأمل والاستياء لدى مؤيدي الطرق القديمة بسبب " ما قدمته لنا من دعم ومساندة أثناء الحرب" وهو ما جعلهم يرتدون عنها لينخرطوا في الطريقة العليوية. وإذا كان بعض مؤيديها يبدون نوعا من التذمر إزائنا " فإن شيخها لا ينفك عن تقديم شواهد الولاء والإخلاص لنا. فالطرق والزوايا التي كانت تمثل في الماضي قنوات الدعاية للجامعة الإسلامية، ومعاداة الأجنبي، تحولت الآن لتصبح صديقة ومساعدة متطوعة للإدارة "، حيث قدمت لها أثناء الحرب خدمات كبيرة في مجال تجنيد الجنود للجبهة والعمال للمصانع والمزارع في فرنسا، كما ساهمت مساهمة معتبرة في إنجاح القروض الوطنية، وهو ما جعل العلماء يشنون ضدها حملة شعواء، وبصفة عامة فشيوخ الطرق الصوفية اليوم يناصبون العداء ليس فقط لفكرة الجامعة الإسلامية وإنما أيضا لهذه الفكرة في ثوبها الجديد المتمثل في " الوهابية الجديدة". لاحظت المذكرة من جهة أخرى أنه منذ بدأت حركة الإصلاح في الانتشار تشكل هناك نوع من جبهة موحدة تجمع بين الموظفين الرسميين في الإدارة الدينية، المفتين والأئمة من جهة، ومشايخ الطرق ومقدمي أضرحة الأولياء من جهة ثانية ضد المصلحين، رغم التنافر الذي كان قائما بينهم منذ القرون.

تعرضت المذكرة للوضع في أقاليم الجنوب الواقعة تحت الإدارة العسكرية. فسكان هذه الأقاليم في رأيها لا يعيرون اهتماما كبيرا للأحداث السياسية التي تقع في الشمال وفي البلدان الأخرى. فظروف معاشهم الصعبة تستوعب كل اهتمامهم. فسكان الحضر بوجه خاص يعانون بشكل حاد انعكاسات الأزمة

الاقتصادية العامة. قد يؤدي هذا إلى الاعتقاد بكون " الدعاية الضارة " تجد لديهم قبولا وانتشارا، لكن الواقع هو عكس ذلك.

فهذه الأقاليم هي في حالة هدوء واستقرار تام. فليس هناك ما يدعو إلى القلق في الوقت الحاضر. فليس لهذه الدعاية أي صدى ولا أي تأثير لدى السكان. كما أن القائمين بالنشاط السياسي في الشمال لا يعيرون اهتماما كبيرا، لهذه المناطق . وبما أن أهالي الجنوب لا يتمتعون بالحقوق السياسية مثل أهالي الشمال، وبالتالي فهم ليسوا معنيين بالانتخابات ولا بالحملات الانتخابية التي تستعملها قوات المعارضة للتعبير عن أرائها ومواقفها وتوجيه انتقادات للإدارة وحتى " الإنجازات فرنسا " في هذه البلاد. وربما أيضا بسبب النظام الخاص بإدارة هذه الأقاليم، والذي يتيح إمكانية تشديد الرقابة على كل نشاط معاد وعلى " الأجانب " الذين يرتادون إلى هذه الأقاليم.

في الوقت الحاضر ليس هناك أي مؤشر عن وجود نشاط مؤثر لأنصار بن جلول في هذه المناطق، لكن إذا تكللت جهودهم بالنجاح في الشمال فسوف يمتد تأثيرها بدون شك إلى هذه الأقاليم . لكن الوضع مختلف بالنسبة لنشاط العلماء المصلحين الذي يستوجب كل التيقظ والانتباه، فمن منطلق جمعيتهم الديني والاجتماعي الذي يهدف على الأقل في المرحلة الأولى، إلى جمع كل أهالي الجزائر " بمن فيهم البربر والقبائل وحتى الميزابين " في وحدة دينية في إطار إسلام نقي من كل البدع ومتفتح على الحداثة في نفس الوقت. في وادي ميزاب توجد أقلية فاعلة مناصرة (للباديسية) تدعو بالقلم والكلمة إلى معاداة الأجنبي " يتصدر هذه المجموعة المدعو بيوض الذي هو على رأس هذا الحزب الوطني " ، ومن خلال الدروس التي يلقيها يدافع عن أفكاره بحماس كبير.

وترى المذكرة أن هناك ثلاثة مراكز في الجنوب تستدعي المراقبة وتتبع ما يجري فيها : وهي بسكرة وناحيتها، الأغواط و وادي ميزاب، وتضيف ملاحظة أن الطرق الصوفية التي كان لها شأنا في الماضي قد انحصر نفوذها وتقلص إلى حد كبير، فتأثير شيوخ زاويتي وأولاد سيدي الشيخ أصبح محدودا، وازداد انحصارا أكثر بظهور " مذهب الوهابية الجديدة الذي يدعو إليه العلماء، فدور هذه الطرق هو في حكم المنتهى. لقد تجاوزتهم هذه الحركة، التي لم يستطيعوا عرقلتها و لم يحاولوا حتى معارضتها"[21]" تستخلص المذكرة إلى أن الوضع في عموم أقاليم الجنوب هادئ ومستقر وهناك ثلاثة بؤر فقط، وهي المراكز التي سبقت الإشارة إليها و يستوجب مراقبتها ومتابعة ما يجري فيها.

لم تلبث إدارة الاحتلال أن تفطنت للخطر الكبير الذي يمثله نشاط جمعية العلماء، والأرضية التي ينطلق منها، على مستقبلها في الجزائر. فالعمل على تطهير العقيدة من البدع ومظاهر الشرك التي التحقت بها وتخليص الإسلام من الرواسب التي تشده إلى الوراء وتنقيته من المفاهيم الضالة التي يمارس بها وهي المفاهيم التي تكرس حالة الانحطاط والتردي التي عليها المسلمون، وذلك بالدعوة إلى العودة إلى منابعه الخالصة: القرآن والسنة النبوية الصحيحة، التي من شأنها أن توفر للمجتمع الجزائري مرجعية فاعلة قادرة على الاستجابة للتحديات التي تواجهه و المتمثلة في السيطرة الأجنبية والتخلف عن متطلبات العصر في جميع الميادين، كما ستمكنه من اكتساب أسباب المناعة والرقي واستعادة مكانته بين الأمم مرتكزا في ذلك على شخصيته العربية الإسلامية.

تتخلص جمعية العلماء من شركائها الظرفين: الطرقيين، مقدمي الزوايا والقائمين على أضرحة الأولياء (marabouts)، بعد عام واحد فقط من تأسيسها

وَ فُتِحَ المجال أمامها واسعا للعمل في الاتجاه الذي خطته لنفسها وهذا ما زاد من قلق الإدارة ودفعها إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع حركة الإصلاح. وبالفعل لقد انتهزت فرصة تقديم أحد أعضاء المجلس العام للعمالة، علي مبارك بن علال،[22] التماس للإدارة يطلب فيه سد أبواب المساجد في وجه الوعاظ من غير الأئمة الرّسميين، لم يسقط هذا لالتماس ولا الشكاوى ولا الاحتجاجات التي توالت عليها من جهات معروفة، في أذن صماء، ففي 16 و18 فبراير 1933 أصدر الكاتب العام للعمالة المكلف بالشؤون الأهلية، ميشال، منشورين يقضيان بمنع المصلحين من الوعظ في المساجد (ومراقبة التجمعات والمحاضرات التي يرأسها السيد ابن باديس والناطق باسمها الشيخ الطيب العقبي وكذلك مراقبة الكتاتيب القرآنية التي يسعون إلى استبدال معلميها الحاليين بعناصر من أتباع الوهابية. "[23] عمم هذا الإجراء ليشمل جميع مناطق البلاد، ونجم عنه غلق المدارس الحرة التي أسستها الجمعية. كما امتنعت الإدارة عن منح التراخيص لفتح الكتاتيب لتلقين القرآن وتعليم اللغة العربية. كما تم إيقاف وسجن عدد من المعلمين القائمين على هذا النشاط في مختلف جهات البلاد. كما أعطيت تعليمات للسلطات المعنية بالتقاط أية كلمة وتسجيل أية إشارة تقع في التجمعات العامة تنم عن التذمر أو نقد للواقع القائم لتقديم أصحابها أمام المحاكم لم تقتصر هذه الإجراءات على نشاط جمعية العلماء وإنما شملت كل قطاعات المجتمع النشطة سياسيا. فاتحادية منتجي عمالة قسنطينة كانت محسوبة على جمعية العلماء. فالإدارة كانت تنظر إليها، في هذه الفترة، على أنها الوجه السياسي للحركة الإصلاحية كما كانت تراقب بيقظة شديدة نشاط الحزب الشيوعي الذي تعتبره يصب في الاتجاه الذي يهدد مستقبل فرنسا في الجزائر. لقد

امتدت هذه الإجراءات القمعية الهادفة إلى تطويق الحركة الإصلاحية وكتم أنفاسها إلى الصحافة الصادرة باللغة العربية بوجه خاص عن طريق منعها بقرار وزاري. أما التي تصدر باللغة الفرنسية والتي يتعذر قمعها بهذه الوسيلة فكانت تعمد إلى أسلوب أخر لتعطيلها كحجز أعدادها بصفة مستمرة وهو ما يجعل الصحيفة أمام خيارين: إما أن تلين مواقفها من الإدارة ومن " إنجازات فرنسا في الجزائر" وإذا ما استعصت فسيتم حجز أعدادها واحدا تلو الأخر مما يكبدها خسائر لا يمكنها أن تتحملها وهو ما يضطرها إلى التوقف والاحتجاب.

شهدت الساحة الجزائرية تواتر كبير خلال هذه السنوات الثلاثة (1933-1935) من جراء السياسة القمعية التي اعتمدتها الإدارة لحماية مصالح الإقليمية المتميزة من الفرنسيين التي نجحت في الخلط بين مصالحها الشخصية ومصالح فرنسا الدولة. ذلك أن الكفاح الوطني على الساحة الجزائرية، في هذه المرحلة، كان يهدف إلى إدخال الإصلاحات على النظام الاستعماري يخفف من البؤس والقهر الذي يثقل كاهل الفرد الجزائري وليس إنهاء الوجود الفرنسي في البلاد. والطبقة السياسية الجزائرية في هذه الفترة، كانت ترى أن فرنسا المستوطنين غير فرنسا الوطن المركز(Métropole). وكانت تحرص دائما على ربط الصلة برجالات السياسية في فرنسا. فقرار المقاطعة الانتخابية أور إلوار بتكريم نائبها موريس فيوليت بمناسبة مرور ربع قرن على تمثيله للمقاطعة، كانت هذه فرصة مناسبة لتشكيل وفد لحضور حفل التكريم وشكر فيوليت على الجهود التي يبذلها لتحسين أوضاع الجزائريين من جهة ولإجراء اتصالات مع الإدارة مع شخصيات نافذة قد تكون مفيدة، خاصة في هاته الظروف التي اشتدت فيها سطوة الإدارة. وبالفعل توجه الوفد إلى فرنسا (14ماي1933) وحضر حفل

التكريم، كما أجرى اتصالات مع شخصيات من بينها وزير الداخلية كامي شوطان. عاد الوفد إلى الجزائر متفائلا بنتائج استطلاعاته. وتقرر على اثر ذلك تشكيل وفد كبير يضم ممثلين عن اتحاديات المنتخبين للعمالات الثلاثة لتقديم المطالب المعروفة للشخصيات الرسمية في الحكومة. وبالفعل غادر الوفد الكبير ميناء الجزائر متوجها إلى فرنسا يوم 17 جوان 1933.

ثارت ثائرة المستوطنين وشنت صحافتهم حملة عنيفة ضد الوفد وطالبت مقاطعته وعدم استقباله. دعم الوالي العام جول كارد من جهته هذه الحملة بكل ما أوتي من طاقة. لقد سافر بنفسه إلى فرنسا لإحباط مساعي الوفد وهو ما تم بالفعل حيث سدت أمامه جميع الأبواب و لم يحضى باستقبال من طرف أي مسؤول وعاد إلى الجزائر يجر أذيال الفشل [24].

كان للمعاملة المهينة التي لقيها الوفد في باريس وقعا أليما في النفوس، ليس لأنه لم يحظ بقبول أي طلب من المطالب التي حملها معه فقط ولكنه لم يستقبل من طرف أي مسؤول حتى من قبيل المجاملة. جرت العادة أن تحظى هذه الوفود باستقبال من طرف المسؤولين وتعود محملة بالوعود التي لا تنفذه وتطمينات. ولكن في هذه المرة لم يعر له أي اهتمام و لم يحظ بأية التفاتة. تزامن هذا الحدث مع التنديد بالإجراءات القمعية ضد النشاط "الأهلي" في جميع المجالات، وهو ما أدى إلى تفشي التذمر والاستياء الشديد في جميع مناطق البلاد، والذي انعكس في الأحداث و القلاقل التي شهدتها الساحة الجزائرية خلال سنوات 1933-1935.

وقع أول تجمع احتجاجي للأهالي في ساحة الحكومة(ساحة الشهداء حاليا) ضم ما يزيد عن ألفي شخص (3 مارس 1933) ضد منشوري ميشال

والذي تم تفريقه بالقوة. علقت الصحافة الأوربية على هذا الحادث على أنه عمل أشخاص سيئي التربية ومحترفي التسكع في الأزقة بتحريض من " شخص أجنبي جاء لنشر الدعاية الوطنية تحت ستار الدين .. ماذا يراد بالدعاية الوطنية في الجزائر؟ ومن هو الوطني في القطر الجزائري؟.... فالمفتي يحافظ على الدين وعامل العمالة على النظام والأجنبي عن السلك الديني الرسمي لا ينبغي له أن يحاضر "[24]

ومن جهته فإن الوفد الكبير الذي عاد مهانا، فارغ اليدين من باريس طلب من المنتخبين، تقديم استقالاتهم جماعيا من مختلف المؤسسات التمثيلية. لبى النداء حوالي ألفي منتخب، بينهم ألف وستمائة منتخب في عمالة قسنطينة وحدها. [25] كما رفض الضباط الجزائريون المشاركة في احتفالات عيد الثورة الفرنسية (14 جويلية). وقاطع سكان مدينة تلمسان من جهتهم معرض بيع السلع المنخفضة الذي أنتظم في المدينة. وفي مدينة عنابة قامت مجموعات من الشباب بإلقاء الطماطم العفنة على إمام المسجد صائحين في وجهه بعبارات " فاقو فاقو" التي تعني في التعبير الدارج أننا فهمنا دوركم ومهمتكم كأذناب للاحتلال. وشارك في المظاهرة التي نظمها الحزب الشيوعي في مدينة الجزائر (فبرير 1934) بضعة ألاف من الجزائريين حاملين علما أخضر يتوسطه هلال، طافوا شوارع المدينة مرددين نشيد الدولية الثالثة. كما وزعت مناشير في كل من مدن قسنطينة الجزائر وتلمسان تدعو التجار المسلمين للإضراب[25] . وفي قسنطينة أنتظم تجمع شارك فيه الشيخ ابن باديس وابن جلول ضم أكثر من عشرة ألف شخص للاحتجاج ضد السياسة القمعية التي تمارسها الإدارة.حضر هذا التجمع عدد من المحاربين القدامى جاءوا ليذكروا بالوعود التي اعطيت لهم

وهم يقدمون دمهم دفاعا عن فرنسا، [26] ليطالبوا باحترام الحريات الدينية وحقوق الإنسان.

على مستوى المهاجرين في فرنسا، فإن النجم الذي صدر في حقه حكما قضائيا بحله لم يتوقف عن نشاطه، لقد استمر مناضلوه يكافحون سرا وعلانية حسب ما تمليه الظروف القائمة. ففي سنة1933 خطا خطوة جديدة إلى الأمام عندما أقر نوع الجزائر، برنامج عمل خاص به (ماي1933) والذي قسمه على قسمين: القسم الأول ويتضمن هدفا إستراتيجيا ممثلا في استقلال الجزائر وقيام حكومة وطنية ثورية والقسم الثاني يتضمن أهدافا مرحلية حددها في عدد من المطالب التي سيسعى على تحقيقها آنيا وهي: إلغاء قانون الأهالي، حرية السفر إلى فرنسا إلغاء الأقاليم العسكرية، ترسيم اللغة العربية في المناهج الدراسية وإجباريتها [27] لا يزال النجم عند هذا التاريخ أي منتصف الثلاثينات لم يبرز بعد كقوة سياسية فاعلة على الساحة الجزائرية.

أمام حالة التدمر التي عمت البلاد، عمد الوالي العام جول كارد في محاولته لتهدئة الوضع إلى تشكيل لجنة لإعداد اقتراحات حول الإجراءات الممكن القيام بها" لتحسين حالة الأهالي " نُصّبَتْ هذه اللجنة في 17 أفريل 1934، غير أن الاقتراحات التي قدمتها بقيت حبرا على ورق. ومما يدل على عدم جدية هذه المحاولة هو قيام الحكومة المركزية في باريس من جهتها بتشكيل لجنة مكونة من المصالح الإدارية المكلفة بالشؤون الأهلية من مختلف الوزارات. انتشرت الإشاعة بكون اللجنة كُلِّفت بإعداد برنامج للإصلاحات لصالح الأهالي، وهي الإشاعة التي تلقفتها صحافة المستوطنين لتندد بها تنديدا شديدا تبين في النهاية أن مهمتها في الحقيقة هي اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها لقمع" الهجمات المعادية

لفرنسا" التي تقع في المساجد تحت ستار الوعظ والإرشاد [28]، ومنع الدروس التي تلقى حول العروبة في المدارس الخاصة [29]، والمقالات العنيفة التي تنشرها الصحف العربية ضد الولاية العامة وضد فرنسا " [30]. وهو ما يعني تصفية القليل المتاح من الحريات الممنوحة للأهالي على حد تعبير موريس فيوليت.

ردت قيادات الكفاح الوطني على هذه الإجراءات القمعية بالدعوة إلى تشكيل "لجان للدفاع عن الحريات الإسلامية". انتشرت هذه اللجان عبر مختلف الجهات وانتشرت حالة التوتر والقلق في عموم البلاد. ففي ظل هذا الوضع وقعت حوادث أيام 3-5 أغسطس 1934 في مدينة قسنطينة وهي الحوادث التي وصفت في حينها "بالفتنة" بين المسلمين واليهود. والتي اعتبرها المطلعون على خفايا الأمور في ذلك الوقت، على أنها مؤامرة مدبرة، من طرف الإدارة[31]

استغلت سلطات الاحتلال هذه الحوادث لتشد الخناق أكثر على أنفاس الجزائريين. ونجم عن ذلك ردود فعل متذمرة من طرف المواطنين والتي ردت عليها السلطات بالقوة. مثل الذي وقع في قسنطينة، سطيف وبجاية بمناسبة الحملة الانتخابية للمجالس البلدية. وفي مدينة بسكرة أطلقت الشرطة النار على المتجمعين أودت بحياة اثنين من قدماء المحاربين وجرح عدد كبير من الناس[32]. في هذا الجو المكهرب أوفدت الحكومة وزير الداخلية رينيي للاستطلاع وتهدئة الخواطر (مارس 1935). استقبل هذا الأخير بحفاوة من طرف الأهالي الذين حملوا لافتات "تؤكد هويتهم الفرنسية وإخلاصهم للوطن الأم". هذه الشعارات كانت قد أعدت للرد على المستوطنين الذين ما فتئوا يندّدون بمخاطر "الروح الوطنية الإسلامية" المتفشية بين الأهالي على مستقبل السيادة الفرنسية على

الجزائر. وهو الشعور الذي يقوم على تذكيته، في نظرهم، العلماء في المقدمة وحركة النواب المسلمين في الهيئات التمثيلية المحلية التي يترأسها ابن جلول.

أقيم لرينيي حفل شاي في نادي الترقي ألقى فيه ممثلوا "الأهالي" كلمات عبروا من خلالها عن مشاعر الولاء والإخلاص لفرنسا مؤكدين أن النشاط الذي يقومون به يهدف إلى أن يصبحوا جزءا من الأسرة الفرنسية الكبيرة وتوثيق الروابط التي تشدهم "للوطن الأم". خلال هذا الحفل قدم للوزير قائمة المطالب باسم اتحاديات منتخبي مسلمي الجزائر (5 مارس 1935)[33] أبدى الوزير عند مغادرته الجزائر ارتياحا لنتائج زيارته مما أدى إلى الاعتقاد بكونه يسعى إلى تلبية البعض منها على الأقل. لكن موقفه في الحقيقة كان عكس ما ظهر به.

ردا على الاستفسار الذي قدمه موريس فيوليت في جلسة مجلس الشيوخ، حول مصير الوعود التي أعطيت للأهالي، رد الوزير ريني بأن "الحريات العامة لم تبدأ في الجزائر إلا في سنة 1919. فلأننا كرماء يراد الوصول منذ الآن إلى التمتع الكامل بهذه الحريات. فهذا تطلع مبالغ فيه، لقد أعطينا أكبر قدر في هذا المجال منذ سنة 1919 ولا يجوز أن يطلب منّا أكثر من ذلك لأن هذا مستحيل"[34]. هدد رينيي باستعمال القوة إذا لم يتم وضع حد لهذه "التطلعات المبالغ فيها" وكمقدمة لذلك، صدر المرسوم الذي اشتهر باسمه (20 مارس 1935) الذي يعاقب كل من سولت له نفسه بتحرك يتسبب في حدوث فوضى أو التظاهر ضد السيادة الفرنسية، بالسجن بين ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية بين خمسمائة إلى خمسة آلاف فرنك. وفي حالة ما إذا كان المتهم موظفا،

فإن العقوبة تتضاعف كما يحرم من وظيفته لمدة تتراوح ما بين خمسة إلى عشر سنوات.

أعقب صدور هذا المرسوم تردد لبعض الوقت في كيفية مواجهة الموقف، والذي انعكس في تقليص النشاط الذي يشكل العمل وسط الجماهير ميدانه الرئيسي، كحالة جمعية العلماء، ريثما يتم تقدير الموقف من جميع جوانبه والاستعداد النفسي والتنظيمي لمواجهات تبعات تطبيقه. لم يستمر الترقب طويلا، ففي منتصف فيفري 1935، ضبطت الجمعية رزنامة زيارة أعضائها لمختلف جهات البلاد كعادتها في كل سنة. في نفس الوقت الذي بدأ بعض التحول في موقف الحكومة في فرنسا لأسباب داخلية وللاعتبارات المرتبطة بالوضع الدولي الذي بدأت ملامح التوتر تتجمع في آفاقه. فسياسة العصا الغليظة المتبعة لم تجد نفعا و لم تحقق الهدف المبتغى، بل أدت إلى نتائج عكسية. فساحة الجزائر اليوم قلقة ومتوترة من أقصاها إلى أقصاها. فسياسة اللين قد تفلح في تهدئة الوضع ولو مؤقتا.

وبالفعل فالتعليمات التي أعطيت للوالي العام الجديد لوبو (Le Beau) الذي خلف جول كارد، لإحالته على التقاعد، تقضي بأن يسعى لإقامة اتصالات مع النخب الجزائرية إلى جانب تقديم المساعدة للفلاحين الذين يعانون مصاعب كثيرة ومحاربة الربا الذي يمتص ثمرة كدهم وعرقهم[35]، وأول بادرة في هذا الاتجاه، هو القرار الذي اتخذه مدير الشؤون الأهلية في الولاية العامة ميّو، يسمح لجمعية العلماء بإصدار جريدة تكون لسان حالها. كانت الجمعية قد منعت من إصدار أية جريدة بعد تعطيل صحيفة الصراط. ففي 27 ديسمبر

1935 صدر العدد الأول من جريدة البصائر أوكلت رئاسة تحريرها للشيخ الطيب العقبي وصاحب امتيازها الشيخ خير الدين.

المؤتمر الإسلامي:

في حديث أجرته معه جريدة الدفاع التي تصدر باللغة الفرنسية والتي يديرها الأمين العمودي، أطلق الشيخ ابن باديس فكرة عقد مؤتمر يضم كل الحساسيات السياسية وكل شرائح المجتمع الجزائري من أجل مناقشة موضوع الهوية السياسية، أي الموقع السياسي للمسلم الجزائري، وتحديده وضبطه بصفة نهائية. فمسألة بمثل هذا الحجم والأهمية لا يمكن لأي رجل مهما أوتي من كفاءة ومقدرة ومهما كانت مكانته لدى الشعب أن يتولى وحده ضبطها وتحديدها من الزاوية السياسية بصفة نهائية. فهي تهم كل الناس وخاصة أولئك المؤهلين لإبداء الرأي حولها عن وعي ودراية. وبالتالي فإنه من الضروري أن يجتمع في القريب العاجل في العاصمة أو في مكان آخر مؤتمر لدراسة هذه المسألة دراسة مستفيضة والبث فيها من الزاوية السياسية بصفة نهائية "ذلك أن مصير ستة ملايين من الناس الذين يعتبرون تارة فرنسيين دون أن يتمتعوا بالحقوق المرتبطة بهذه الصفة وتارة أجانب في بلادهم مرتبط بها"[36]

يبدو أن الشيخ ابن باديس هاله تهافت عناصر النخبة النشطة في هذه المرحلة على الإندماج في فرنسا حتى أن البعض منهم صرح لوزير ريني، أثناء زيارته للجزائر، أنه على استعداد لقبول التجنس بدون الاحتفاظ بالأحوال الشخصية كمسلم إذا تم ذلك عن طريق صدور مرسوم بالتجنس الجماعي على غرار مرسوم كريميو بالنسبة لليهود[37]. هذا الاحتمال يؤكّده المقال الذي نشره في الشهاب في شهر أفريل (1936) تحت عنوان "بصراحة" [38].

أخذت الفكرة طريقها ووجدت تقبلا واستعدادا متحمسا لدى أولي الرأي في المجتمع. كما أن الوضع السياسي الجديد الذي طرأ على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثل في نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة برئاسة رئيس الحزب الاشتراكي، ليون بلوم، كان عملا مساعدا لعقد هذا المؤتمر. ولولا الوضع المستجد على الساحة الفرنسية لعملت الولاية العامة وبكل ما أوتيت من أساليب الترهيب والترغيب لمنع انعقاده.

تتكون الأطراف المشاركة في المؤتمر من ثلاثة عناصر: المنتخبون، العلماء والشباب[39]. عقد ممثلو هذه الأطراف اجتماعا تمهيديا في نادي الترقي يوم 5 جوان 1936 لضبط جدول الأعمال وتنظيم سير المؤتمر. دار النقاش في البداية حول التسمية المناسبة لإطلاقها على هذا اللقاء. عدة اقتراحات طرحت حول الموضوع مثل: "مجلس الجنس العربي البربري". و"التجمع الإسلامي المغربي"، المؤتمر العربي و"الحضارة العربية". وقع الاتفاق في النهاية على تسميته بـــ "المؤتمر الإسلامي الجزائري"، أما بخصوص جدول الأعمال فبعد أخذ ورد تم الاتفاق على عدم اعتماد أية قائمة من قوائم المطالب التي قدمت في الماضي "لأنها وقعت في ظروف ضيقة وبنيت على اعتبارات فردية، ففي بعضها مما لا يتفق مع الرغائب الجزائرية الإسلامية وفي البعض الآخر ما يتصادم مع الذاتية الجزائرية الإسلامية" وبالتالي يجب إعداد برنامج "إسلامي جزائري روحا ومعنى وإسما، ينتزع من حالة المسلم الجزائري التي هو عليها الآن"[40]. كما تم الاتفاق على الكيفية التي توضع بها المطالب التي ستقدم للحكومة الفرنسية. بدءا بالمطالبة بالتمتع بالحقوق السياسية الكاملة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية وحق التمثيل في البرلمان[41]. وتشكيل هيئة ناخبة واحدة تشمل

الفرنسيين والجزائريين لانتخاب من يمثلهم في البرلمان سواء كان فرنسيا أم جزائريا بدون تمييز. فالهيئة الناخبة للتمثيل في المؤسسات المحلية هي نفسها التي تنتخب للتمثيل في البرلمان. وهو ما سوف يعطي وزنا وثقلا لأصوات الجزائريين على اعتبار كون الهيئة الناخبة الأهلية التي عددها يزيد عن أربعمائة ألف وهو رقم يقارب عدد الهيئة الناخبة الفرنسية. كما ضبط المجتمعون كيفية سير أعمال المؤتمر واتفقوا على اعتبار ابن جلول رئيسا له وكذلك أعضاء مكتب المؤتمر الذي يتكون من ممثلي الأطراف الثلاثة المشاركة فيه. كما تم ضبط قائمة بأسماء الشخصيات التي ستتدخل باسم العمالات الثلاثة لتعلن تضامنها مع المطالب التي سيرفعها المؤتمر للسلطات الفرنسية. فالدكتور الجيلالي بن التهامي باسم عمالة وهران والدكتور البشير عبد الوهاب عن عمالة الجزائر والصيدلي فرحات عباس عن قسنطينة. ثم فتح المجال للمتدخلين.

افتتح المؤتمر أشغاله رسميا صباح يوم 7 جوان في قاعة الماجستيك بالعاصمة. سارت أشغاله بالكيفية التي حددتها اللجنة التحضيرية يوم أمس وبعد المداخلات باسم العمالات الثلاثة تمّ فتح الباب للنقاش العام. لقد أخذ الكلمة حوالي عشرة متدخلين، اختتم المؤتمر أعماله بتشكيل لجنة تنفيذية مؤقتة مكونة من تسعة أعضاء: ثلاثة أعضاء عن كل طرف من الأطراف المشاركة لتتولى جمع المطالب وترتيبها وكذلك للإشراف على هيكلة قواعد المؤتمر في مختلف جهات البلاد والتي سيشارك المثلون عنها في اختيار اللجنة التنفيذية الدائمة للمؤتمر في الاجتماع الذي تقرر عقده يوم 5 جويلية القادم[42]

تم في هذا الاجتماع اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية الدّائمة المكونة من واحد وعشرين عضوا برئاسة بن جلول كما تم اختيار أعضاء الوفد الثماني عشرة الذي كلف بتقديم الميثاق المطلبي للحكومة الفرنسية[43]

تعتبر هذه الوثيقة حصيلة مركزة لمجموعة المطالب التي قدمت للحكومة الفرنسية منذ سنة 1912. فعلى المستوى السياسي تجديد المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية؛ إدماج الجزائر بعمالاتها الثلاثة وأقاليمها العسكرية في الهيكلة الإدارية لفرنسا نفسها؛ التمثيل في البرلمان وتوحيد الهيئة الناخبة بدمج الهيئتين الفرنسية والأهلية في هيئة ناخبة واحدة؛ التمتع بحق الاقتراع لكل السكان بنفس الشروط التي يخضع لها الفرنسيون وفصل الدين عن الدولة وإلغاء جميع الإجراءات التي تجعل من اللغة العربية لغة أجنبية[44] وإصدار عفو عام على السجناء السياسيين.

حظى الوفد في باريس باستقبال متميز: التقى مع رئيس الحكومة ليون بلوم، ومع عدد من الوزراء النافذين في حكومته وكذا مع الشخصيات السياسية من قادة الأحزاب والمنظمات النقابية وشخصيات برلمانية. كما استضافهم عضو مجلس الشيوخ والوزير في حكومة الجبهة الشعبية، موريس فيوليت. رجع الوفد بانطباع متفائل بنجاح مهمته. ففي يوم 2 أغسطس 1936 عقد أعضاء الوفد تجمعا شعبيا في الملعب البلدي بالعاصمة حضره حسب تقديرات جريدة البصائر، قرابة العشرين ألف شخص[45]. لشرح المطالب التي قدمها للحكومة والمساعي التي قام بها في العاصمة الفرنسية ولدى التنظيمات والشخصيات النافذة في الحكومة.

في وسط هذا الجو المفعم بالتفاؤل والأمل، عمد الشيخ ابن باديس، وما سمعه من وزير الدفاع دَلاَدْيِي لا يزال يرن في أذنه[46]، إلى تنبيه مواطنيه بكون الطريق نحو المستقبل المنشود سيكون طويلا وشاقا ولا يجب الإتكال إلا على أنفسهم "إننا مددنا أيدينا إلى الحكومة الفرنسية وفتحنا قلوبنا فإن مدت إلينا يدها وملئت بالحب قلوبنا فهذا المراد. وإن ضيعت فرنسا فرصتها فإننا نقبض أيدينا ونغلق قلوبنا فلا نفتحها إلى الأبد"[47].

حضر هذا التجمع بصفة مفاجئة وغير متوقعة، رئيس حزب نجم شمال إفريقيا، مصالي الحاج الذي ألقى خطابا مؤثرا. فلأول مرة يسمع الجمهور الحاضر كلمة الاستقلال تخرج من فم زعيم سياسي أثناء تجمع عام. كان وقعها في الأنفس كبيرا جدا كالشهاب الذي ينطلق فجأة وسط ظلام دامس. فهذه الكلمة وما تحمله من أمل كانت تعتمل في نفس كل جزائري ولكن لم يتجرأ أحد حتى الآن على التلفظ بها علانية والمطالبة بالاستقلال صراحة وسط تجمع جماهيري حاشد مثل هذا. أعلن رئيس النجم في كلمته موافقته على الميثاق المطلبي متحفظا على مطلبين فقط وهما: ضم الجزائر لفرنسا إداريا والتمثيل في البرلمان معلنا أنه "لا يجوز رهن مستقبل الأجيال"[48].

بعد هذا التجمع الجماهيري الحاشد، أعدت اللجنة التنفيذية رزنامة الزيارات لمختلف المدن من طرف أعضائها لعقد تجمعات جماهيرية لشرح مطالب المؤتمر، قامت الحكومة الفرنسية من جهتها بإيفاد بعثة إلى الجزائر للاستطلاع الوضع وجس نبض الجالية الأوروبية لتقرر بعدها ما يجب عمله. فهذه الأخيرة كانت قد استنفرت قواها من أجل إحباط مساعي المؤتمر مما جعل حكومة الجبهة الشعبية في وضع دقيق للغاية. فهي، من جهة، ملتزمة سياسيا

وأخلاقيا نحو الجزائريين، خاصة وأن المطالب المقدمة ليس فيها ما يمس بالسيادة الفرنسية. ومن جهة ثانية، فالمستوطنون يهددون من جهتهم بشن إضراب عام من شأنه شل البلاد شللا كاملا، وهم الذين يسيطرون على كل شيء إذا ما استجابت الحكومة لمطالب المؤتمر. وقبل أن تكتمل الصورة لديها حول الموقف الذي يجب اعتماده إزاء الميثاق المطلبي ككل قرّرت أن تبادر بمعالجة أعقد مسألة وهي التمثيل في البرلمان عن طريق فتح المجال لعدد من الشرائح الاجتماعية الأهلية للحصول على المواطنة الفرنسية بدون فقدانها لأحوالها الشخصية الإسلامية. وهو الموقف الذي تجسد في مشروع اشتهر باسم مشروع قانون بلوم فيوليت الذي قدمته للبرلمان في 29 ديسمبر 1936 والذي ينص على تعيين النواب في البرلمان من طرف هيئة ناخبة موحدة تشمل الفرنسيين والجزائريين معا.

وفي الحقيقة فإن هذا المشروع هو مجرّد فتات ملقى على المائدة بالنظر للميثاق المطلبي الذي قدمه المؤتمر. وهو متأخر بخطوات عما اقترحه فيوليت في مشروعه الأول سنة 1931. ومن ناحية أخرى، فإن الهيئة الناخبة الموحدة هي مجرد ذر الرماد في العيون. إذ ماذا سيكون عليه ثقل الناخبين الجزائريين الذين لن يتجاوز عددهم ثلاثين ألف ناخب على أحسن تقدير مقارنة بعدد الناخبين الفرنسيين الذي يتجاوز النصف مليون ناخب. وحتى بالنسبة لإلغاء اشتراط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فإن الآلية التي تضمنها المشروع للحصول على المواطنة مع الافتراض بكون المرسوم التنفيذي الذي سيصدر لتطبيق القانون سيكون متساهلا وهذا احتمال بعيد، فإن عدد الناخبين

الجزائريين سوف لن يتساوى مع عدد الناخبين الفرنسيين إلا بعد مضي عشرات من السنين

يبدو أن التفسير الذي أعطته الحكومة لأطراف المؤتمر والتبرير الذي قدمته في تجزئة المطالب المقدمة لها بكون أغلبها يمكن وضعها موضع التنفيذ بواسطة مراسيم تنفيذية وقرارات تنظيمية قد اقنع هذه الأطراف التي أعلنت قبولها لمشروع قانون بلوم فيوليت كخطوة أولى.تركزت جهود أعضاء اللجنة التنفيذية في المرحلة التالية على المطالبة بالمصادقة على مشروع القانون ووضعه موضع التنفيذ. أنهت الدورة الربيعية للبرلمان أشغالها دون مناقشة وهو ما سبب قلقا كبيرا في الأوساط الجزائرية والذي عبر عنه المؤتمر الثاني الذي اجتمع في العاصمة أيام 9-11 جويلية 1937. ففي هذا الاجتماع جدد المؤتمر ثقته في حكومة الجبهة الشعبية وأعطى توجيهات لفروعه المحلية بالتعاون مع الأحزاب المنطوية تحت لوائها والتضامن معهم. كما عبر في نفس الوقت عن أسفه للمماطلة المسجلة في مناقشة مشروع القانون والمصادقة عليه. ألّح المؤتمر الثاني على ضرورة إتمام هذه الخطوة في أقرب الآجال وإلاّ سوف يطلب من المنتخبين الجزائريين في المؤسسات التمثيلية المحلية بتقديم استقالاتهم بصفة جماعية. كما ألح على ضرورة تلبية المطالب التي تضمنها الميثاق المطلبي وهي مطالب الحد الأدنى. واحتج المجتمعون من جهة أخرى على الطغيان الذي تمارسه الإدارة العسكرية في مناطق الجنوب وطالب بإلغاء هذا النظام وربط أقاليم الجنوب بالشمال ملحا مرة أخرى على ضرورة إصلاح العدالة وتطبيق القوانين الاجتماعية بصفة عادلة وبصرامة وتطهير الإدارة من العناصر الفاشستية التي تتلاعب بها[49].

إن المؤتمر الإسلامي الذي يمثل حدث سياسيا بارزا في مسيرة الكفاح الجزائري في الفترة ما بين الحربين والذي كانت له آ ثار إيجابية من الزاوية الإستراتيجية والتي أبرزها إدخال الجماهير الشعبية في المعركة وتحسيسها بظروفها الصعبة على أنها ليست قدرا محتوما وإنما هي من صنع الإنسان وفتح أمامها آفاق الأمل الواسعة. لكن هذا الأمل لن تأتي به الرياح ويسقط هبة من السماء وإنما هو مشروط بالعمل الجاد والمستمر وما يتطلبه ذلك من الاستعداد للتضحية والاستماتة في المواجهة مهما كان ثمنها. لكنه في نفس الوقت يحمل تناقضات في تشكيلته وبنيته التنظيمية ونوعية العنصر البشري الذي يتصدره. وبالفعل، فإذا كانت الفكرة في الأساس صادرة عن نية صادقة وتجرد كامل. لكنه في مسيرتها نحو التنفيذ التصقت بها طموحات شخصية ونوايا مصلحية ذاتية وفئوية سوف تطفو على السطح مباشرة عندما تتجسد في تجمع وطني تحت اسم المؤتمر الإسلامي الجزائري. وفي هذا الصدد فإن الدور الذي لعبه ابن جلول يعبر أبلغ تعبير عن هذا الخلل.

إن المكانة التي اكتسبتها جمعية العلماء في قلوب الجماهير والتي أكدتها نتائج الانتخابات التي جرت خلال سنوات 1933-1935 لتحديد العضوية في مختلف المؤسسات التمثيلية المحلية، التي حصل فيها المرشحون الأحرار، بفضل مساندتها، على نتائج غير مسبوقة، جعلت الطموحين الذين احترفوا مهنة التمثيل في هذه المؤسسات ينظرون إلى جمعية العلماء كورقة انتخابية رابحة ولا أكثر. وهذا ما دفعهم إلى التقرب منها والتعاون معها لكن إلى حين، فجمعية العلماء هي التي دفعت بن جلول إلى الواجهة وهي التي زكته في مختلف المحافل. وهي التي رشحته لرئاسة المؤتمر الإسلامي ورئاسة وفده إلى باريس. لكن الرجل

لم يستطع متابعة السير على هذا الطريق رغم ما فيه من مكسب معنوي لشخصه والمكانة التي أصبح يتمتع بها لدى الجماهير. فبقدرة قادر أصبح هذا الشخص يعلن غير ما يخفي ويلعب دورا مزدوجا مع المؤتمر وضده في نفس الوقت. وبالفعل فمنذ عودته من باريس سجلت عليه عدة مآخذ في البداية ثم سلوكات ومواقف علنية صريحة فيما بعد. كالتبرير الذي قدمه في تأخره بحوالي ساعة عن موعد التجمع المبرمج ليوم 2 أغسطس الذي سبقت الإشارة إليه. وشارك في برمجة اجتماع موازي ومناهض للمؤتمر الإسلامي الذي كان سيعقد في نفس هذا اليوم بالتعاون مع شيوخ الطرق والمرابطين (القائمين على أضرحة الأولياء) بإيعاز من الإدارة لتشكيل وفد للتوجه إلى باريس لإعلان معارضته لمطالب المؤتمر الإسلامي. كما أُغتيل في نفس هذا اليوم أيضا، المفتي كحول. فإذا كان اجتماع شيوخ الطرق والمرابطين لم ينعقد فإن الدور الذي كان سيقوم به تولاه وفد من المنتخبين تشكل في باريس برئاسة بن جلول نفسه.

وكان اغتيال المفتي كحول هي القطرة التي أفاضت الكأس لتحدث القطيعة أمام الملأ بين جمعية العلماء وابن جلول.

في حديث أجرته معه صحيفة "مارساي"ماتان الفرنسية، وردا على سؤال الصحفي عمّا هي الأحزاب التي يخشى ميل المسلمين الجزائريين إليها واغترارهم بها، رد بن جلول بأن هناك "جماعة أو جمعية من المسلمين يدعون إلى الرجوع بالإسلام إلى ما كان عليه من شدته وأصوله ومبادئه الخالصة وشيء كهذا لا يخفي ولا ينكر سوء عواقبه ومن بينها إحياء القومية الإسلامية التي اعتبرها خطر"[(50)]. وعن حادث اغتيال المفتي كحول أجاب "إذا ثبت أن العلماء هم المسؤولون عن هذا الاغتيال فالمحقق لدى أن أسبابه دينية محضة رغم

تساهل العلماء وميلهم المخجل إلى ما يوقعهم في الفخ الشيوعي. وعلى كل حال فإن هذه الجريمة قد فتحت أعين المسلمين الجزائريين". طلبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر من بن جلول تكذيب ما نسب إليه فرفض وهو ما دفعها إلى تنحيته وعزله من رئاسة المؤتمر[51]. رد ابن جلول على هذا الموقف بإعلان تحالفه الجديد مع الطرقية والمرابطين والإشراف على إقامة زردة كبيرة (احتفال يقام عند ضريح أحد الأولياء تنحر فيها الذبائح ويطعم فيها الكسكسي، تذكر فيها الأوراد وتنشد المدائح) أشهرت صحافة المستوطنين لهذه الزردة وأشادت بها، علق الشيخ ابن باديس عليها بمقال نشرته البصائر تحت عنوان "ليست الزردة وحدها ولكن وراء الأكمة ما ورائها...".

5- العلماء والسياسة:

إن الدعوة التي وجهها الشيخ ابن باديس لعقد مؤتمر وطني تجتمع فيه كل الحساسيات والشرائح المتواجدة داخل المجتمع لمناقشة الموقع السياسي للمسلم الجزائري نمت وتبلورت لتنتهي بميثاق مطلبي مرحلي اجتمعت كلمة الأمة كلها حوله في إطار المؤتمر الإسلامي. كما صادق المؤتمر باقتراح من جمعية العلماء على لائحة خاصة من أجل حماية المقومات الشخصية للمجتمع الجزائري وإبعاد كل خطر عنها وتحت أي شكل كان[52]، خاصة أن هناك بعض من "النخبة" لا يولي لهذه المسألة ما تستحقه من الاهتمام. فالمشاركة الفعالة لجمعية العلماء في أشغال المؤتمر وفي النتائج التي انتهى إليها. أثار انتقادات واعتراضات ليس على مستوى الإدارة والمستوطنين فحسب وإنما على مستوى بعض الشرائح من الأهالي أيضا. لقد أصبحت متهمة بكونها تشتغل بالسياسة وبالتالي تجاوزت حدود صلاحياتها ومهامها المحددة في قانونها

الأساسي. وهي تهمة خطرة من شأنها تعريض وجود الجمعية نفسها لخطر الحل وتحريم نشاطها. لقد ردت الجمعية على هذه الاتهامات بكون ما تقوم به من نشاط هو في إطار القانون وأنها لم تتجاوز قانونها الأساسي.

في الكلمة التي ألقاها الشيخ ابن باديس في الاجتماع العام الخامس للجمعية (29 ديسمبر 1936) أكد أن غاية الجمعية هي محاربة الآفات الاجتماعية "الجهل والجحود والدجل وكل أنواع الأباطيل وحاربت كل واقف في طريق التعلم والتعليم. حاربت الزردات والوعدات والفدوات". فهذا النشاط يندرج في إطار ما ينص عليه قانونها الأساسي في فصلها الرابع الذي يعلن أن: "القصد من الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والفجور وكل ما يفسد على الناس عقولهم أو يضيع عليهم أموالهم فهو من الآفات". فطريقة الجمعية في محاربة هذه الآفات "ترتكز على الدعوة إلى الإصلاح ورجوع المسلمين إلى عقائد الإسلام المبنية على العلم وأفضاله وأحكامه، المبنية على العدل والإحسان. فدعوة الجمعية هي دعوة إصلاحية بحتة تندرج في إطار ما حدده قانونها الأساسي"[(53)]

في نفس السياق ردّ الشيخ الإبراهيمي على من يرى أن جمعية العلماء تجاوزت مهمتها وخرجت عن نطاق المسار الذي حددته لنفسها موضحا أنه "من الغلط أن يقال أن جمعية العلماء جمعية دينية يجب أن ينحصر عملها في الإصلاح الديني بمعناه الذي عرفه الناس. ومن فروع هذا الغلط ما رماها به بعض مرضى العقول وصرعى الجهل من أنها خرجت من مدارها حيث زجّت نفسها في بعض شؤون الحياة غير الدين. والحقيقة أن هذه الجمعية تعمل من أول يوم من تكوينها، للإصلاح الديني وللإصلاح الاجتماعي وكل ذلك يسع

الإسلام وكل ذلك يسعه مدلولها وموضوعها وقانونها. فالإسلام دين واجتماع. وإذا كانت دائرة الأول محدودة فإن دائرة الثاني واسعة الأطراف وأن الإصلاح الديني لا يتم إلا بالإصلاح الاجتماعي"[54]. وكَرَدٍّ غير مباشر على من يرى أن جمعية العلماء لم تتخذ موقفا واضحا بخصوص المطالبة بالاستقلال الذي عبر عنه الشيخ الإبراهيمي تلميحا وليس تصريحا بقوله: "إن هذا الذي يريدونه لعظيم وأن النفوس المتعلقة به لكبيرة وأنه لمن آمال جمعية العلماء ويشغل تفكيرها وتجمع له أسبابه. وترصد لبلوغه كل شارقة. فإما أن نطلب به وهي لم تستكمل بعد وسائله فلا... وأما أن تقاس أعمالها بهذا المقياس فلا"[55]

هذه هي أطروحة جمعية العلماء بخصوص مسألة المطالبة بالاستقلال وإذا كانت أوضاع الجزائر في الثلاثينات تدعم هذا الموقف وتبرره، فإن الإشكال الذي يطرحه هو إلى متى يستمر الإعداد لوسائله. وهل تكفي التهيئة الغير المباشرة لتحقيق الغاية. ليس واضحا الموقف الذي استخلصه الشيخ بن باديس بعد أن ضيقت الإدارة الخناق على نشاط جمعية العلماء وحاصرته في أضيق نطاق. وهل كانت لديه رؤيا للعمل المباشر؟ من المؤكد أن هذا الانشغال كان هاجسه فهو "يعيش للإسلام والجزائر"[56]. ومن المستبعد أن يكون قد فكر في زج جمعية العلماء في هذا الاتجاه للدور الاجتماعي والحضاري الذي تقوم به في الإعداد للمستقبل.

إن موضوع انشغال العلماء بالسياسة أخذ قسطا من الجدل على الساحة الجزائرية. ففي مقال نشر في البصائر تحت عنوان: "هل يحجر الإسلام التدخل في الشؤون العامة"، أبرز الكاتب كيف أن الإصلاح في العالم الإسلامي قام به طائفة من العلماء. أولئك الذين سخروا أنفسهم لخدمة الشأن العام، وأن

واجب الانشغال بإصلاح المجتمع يصبح واجب عين إذا كانت الأمة في حاجة إلى ذلك والداعون إليه قليلون، ذلك أن "العلماء هم ورثة الأنبياء" فهناك الكثير من العلماء الذين خدموا الدين كما ساهموا مساهمة مباشرة في العمل من أجل إصلاح شؤون أمتهم مثل الشيخين الأفغاني ومحمد عبدو. ثم "هل كان العلماء في كل أمة وفي كل عصر إلا قادة الفكر والسياسة والدين وهل كانوا إلا دعاة خير ورحمة"[57].

إن الجدل حول انشغال العلماء بالسياسة بلغ مداه وأوجد حالة من الاضطراب في الأنفس لدى أنصار الجمعية كما وضع بين أيدي أعدائها سلاحا جديدا يستخدمونه للنيل منها والتنديد بنشاطها. متزامنا في نفس الوقت مع إجراءات الحصار والتضييق التي كثفتها الإدارة بما فيها الدعاية، ضدها. للرد على هذه الضغوط يضاف إليها احتياج النشاط الذي تقوم به الجمعية إلى أرضية مرجعية واضحة تقف عليها، أصدر الشيخ ابن باديس في شهر أفريل 1938 وثيقة تحت عنوان "دعوة جمعية العلماء المسلمين وأصولها"[58]. حدد فيها المبادئ التي ترتكز عليها دعوتها الإصلاحية التي لا تقتصر فقط على شؤون الدين والعبادة وإنما تهدف أيضا إلى إصلاح شؤون المسلم الدينية منها والدنيوية. "فالإسلام دين ودنيا". فهي ميثاق عمل يشمل الجوانب الروحية، الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية. "فالإسلام يحرم الاستعباد والجبروت بجميع وجوهه، يجعل الحكم شُورَى ليس فيه استبداد ولو لا عدل الناس"[59].

لم يكن نشاط جمعية العلماء في أي وقت بعيدا عن السياسة بل هو في قلبها. فالإطار الذي حددته لنشاطها تحت لواء الإصلاح الإسلامي الذي غايته النهوض بالمجتمع الجزائري واستعادة شخصيته المتميزة عن شخصية المستعمر هو

أبلغ تعبير عن طبيعتها السياسية. فهذا المسعى الاستراتيجي البعيد المدى لم يكن ليخفى على الإدارة وعلى المستوطنين أهدافه البعيدة وما يمثله من خطر على مستقبل "الجزائر الفرنسية".

على إثر تقديم المؤتمر الإسلامي لميثاقه المطلبي، أعلن المستوطنون حالة الاستنفار القصوى لإحباط كل محاولة من شأنها الاستجابة لهذه المطالب وحتى للبعض منها، لقد قاموا بتعبئة أدوات الضغط التي بين أيديهم، المؤسسات التمثيلية المحلية، السلطات الإدارية في الولاية العامة، الهيئات والجمعيات المختلفة. كما وجدوا دعما ومساندة، كما هو الشأن دائما، وفي جميع الأحوال، في الحزب الاستعماري في فرنسا نفسها[60]. لقد تشبعت لجنته "إفريقيا الفرنسية والمغرب الأقصى" من خلال مجلتها الشهرية "نشرة فرنسا الفرنسية" وملحقها "معلومات استعمارية" مسار الكفاح السياسي في الجزائر من وجهة نظر استعمارية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى خطوة خطوة بيقظة وانتباه شديدين. هناك إشكال يريد هذا الحزب الاستعماري توضيحه للرأي العام وللمسؤولين بوجه خاص وكشف النقاب عن خلفياته وأهدافه. وهو كون المطالب المقدمة من طرف المؤتمر الإسلامي هي وإن كان ليس في ظاهرها أي شيء من شأنه المساس بالسيادة الفرنسية على الجزائر ولكن في الحقيقة فورائه ما ورائه "لكي يكونوا على بينة من الأمر عندما يتخذون قرارهم بشأنها وبوعي بمسؤولياتهم". لقد تولى أحد المتتبعين اليقظين للشأن الأهلي" في الجزائر، دي بارمي، توضيح هذا الإشكال وإزاحة الغطاء عنه بمقال طويل تحت عنوان "سياسة علماء الجزائر من سنة 1911-1937"[61].

بدأ الكاتب مقاله بالتأكيد بكون الميثاق المطلبي هو من وضع العلماء دليله على ذلك هو ما ورد في مجلة الشهاب في عددها الخاص بالمؤتمر. فالإشكال المطلوب توضيحه ورفع الستار عنه هو كون المسعى الاستراتيجي لهذه الهيئة يهدف إلى النهوض بالشعب الجزائري وتخليصه من حالة التردي التي هو عليها وبناء ذاكرته التاريخية وتوجيه إرادته نحو بعث شخصيته المتميزة من أجل بناء مستقبله بإرادته الحرة، وهو ما يتعارض مع أهداف فرنسا ومستقبل الجزائر الفرنسية. يرجع الكاتب الجذور الأولى لهذا المسعى إلى سنة 1911 عندما بدأ الشيخ ابن باديس دروسه في الجامع الأخضر بقسنطينة. وفي السّنة التالية قدمت النخبة مطلبها من أجل التمتع بالحقوق السياسية والتمثيل في البرلمان مقابل الخدمة العسكرية الإجبارية المفروضة. بعد الحرب العالمية الأولى سعى أ. خالد إلى تطوير مطلب "الحقوق" هذه كما تنبه إلى ضرورة القيام بتربية الجماهير الأهلية تربية سياسية.

وجاء العلماء ليكملوا هذا العمل وشعروا بضرورة التغيير في الكيفية. فبدل الأسلوب العسكري الذي انتهجه أ.خالد، اعتمدوا أسلوب المبشرين الدينيين. وكلاهما تلامذة المصلحين المشارقة ومن "أجل تحقيق نفس الغاية الإنعتاق الكامل والاستيلاء على السلطة". فأول عمل يجب القيام به على طريق السير نحو الهدف المنشود، هو توحيد الأفكار والإرادات عن طريق تلقين الدين الصحيح الخالي من الشوائب والبدع بواسطة لغة واحدة، لغة القرآن، التي تستوجب بدورها التعمق في الآداب العربية القديمة لفهمه فهما صحيحا واستيعاب السنة النبوية الصحيحة. وهذا من شأنه بناء الذهنية العربية وترسيخها واستكمال ذلك بمعرفة التاريخ. وعند الضرورة "يلجأ حتى

للأساطير" للتحسيس بالماضي المشترك للمجموعة الذي يشكل الدعامة التي يستند عليها شعور التضامن بينها في الحاضر. أي ميلاد ضمير جماعي مشترك والذي "يعني شعور وطني في مواجهة الشعور الغربي(62). يذكر الكاتب أن الشعور الوطني هذا كان ابن باديس قد عبر عنه بكل صراحة في جريدة المنتقد (1925) عندما أكد إن كل مقومات الأمة متوفرة لدى الشعب الجزائري يضاف إلى كونه ينتمي كذلك إلى أمة كبيرة يحق له أن يفخر بحضارتها وماضيها. يشير الكاتب إلى أن الولاية العامة لم تتقبل آنذاك هذه الإيديولوجية فقامت بمنع صدور الجريدة. استخلص ابن باديس درسا مفيدا من هذه التجربة واختار طريقا غير مباشر للتبشير بهذه الدعوة فأسس مجلة الشهاب ومن خلالها سعى إلى تهيئة الأسباب لإنشاء هيئة تجمع فيها الطاقات التي تشاركه نفس القناعات وتسعى إلى نفس الغاية، فتأسست جمعية العلماء.

استخدم المصلحون أسلوبا يتميز بالمواراة والتلميحات والإشارات وحتى "النفاق والمكر" لتمرير أفكارهم الإصلاحية مستخدمين في ذلك ثلاثة أدوات رئيسية: المساجد، الصحافة والنزول بالجماهير إلى الشارع. لقد اتسع طموحهم فوجهوا جهدهم لكسب المواقع في المؤسسات التمثيلية وإزاحة أعوان الإدارة عنها. كما ظهر هناك نوع من تقسيم العمل بين أعضائها المؤسسين لتغطية مختلف الجهات. فابن باديس في قسنطينة والإبراهيمي في تلمسان والزاهري في وهران وآخرون غيرهم في مختلف المدن. وكروافد لنشاطها، تأسست جمعيات للتربية والتعليم وجمعيات ثقافية، رياضية ومسرحية. كل هذه الهيئات تتكتل أثناء الانتخابات ضد "المرشحين المعتدلين" الذين يسموهم "بني

وي وي". لقد اكتمل نشاطهم في هذا المجال في سنة 1937 عندما أصبحوا يسيطرون على كل التمثيليات الأهلية"[63].

كما وزع المصلحون مهام صحافتهم. فالصحافة الصادرة بالفرنسية تعتمد خطابا موجها للأوروبيين يرتكز على مبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان ومبادئ الرئيس ويلسن حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، أما الصحافة التي تصدر بالعربية فمهمتها تتركز على الشرح والتحسيس بالمقومات الشخصية وبناء الإيديولوجية الوطنية. أما الجديد في نشاط العلماء، فهو الترول بالجماهير إلى الشارع واستعمالهم للمظاهرات الشعبية "وهو أسلوب اقتبسوه من عندنا"، وهكذا انتظمت مظاهرات للاحتجاج ضد منع خطبائها من الوعظ في المساجد وكذلك ضد وزير الداخلية، شوتات الذي رفض استقبال الوفد الذي يحمل المطالب في سنة 1933. وضد منع تدريس اللغة العربية في المدارس ومهاجمة موظفي الإدارة في الصحافة. وهو ما أدى إلى وقوع "مذبحة للصحافة الأهلية" خلال سنتي 1933-1934 كما أثار العلماء هذا التوجه الذي اتخذه بعض الأعضاء البارزين في اتحادية منتخبي قسنطينة على إثر زيارة وزير الداخلية ريني. فهذا الأخير كان قد أشعرهم بكون نشاط الشيوعيين ودعاة "القومية الإسلامية" يثير قلقه. لقد اتخذ بعضهم توجها متهافتا للإدماج والانصهار في الشخصية الفرنسية وهو ما أثار قلق العلماء. لقد رد ابن باديس بحدة[64] على من ادعى بأنه بحث في التاريخ وسأل المقابر فلم يجد أثرا لما يسمى بالجزائر. وهو ما دفع هؤلاء إلى الاعتذار عما بدر منهم، حريصين على كسب ود العلماء من جديد[65]. استغل العلماء انعقاد المؤتمر الإسلامي "ليخلعوا أقنعتهم والظهور بوجههم الحقيقي. لقد تحولوا من مرشدين دينيين إلى زعماء شعبيين" ملاحظا

بمرارة: "أنه في الوقت الذي كنا نعتقد أن الجزائر تفرنست كلية، استيقظت فجأة مسلمة". وبعد أن أورد كلمات قيلت على لسان الخطباء في المؤتمر وتعاليق بعض الصحف "الأهلية" حول هذا الحدث علق مؤكدا، أن في ذهن المبادرين بعقد هذا المؤتمر هو أن العمل الذي قاموا به يمثل خطوة على طريق تحريرهم. والأداة التي يستخدمونها هي المطالبة بحقوق المواطنة مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين. ولذاك أدرجوا في الميثاق المطلبي المطالبة بتعميم حق الاقتراع وهيئة ناخبة واحدة. وقبلوا مشروع فيوليت لأن الآلية التي حددها للحصول على حقوق المواطنة كاملة" ستؤدي عاجلا أم آجلا إلا أن تصبح السلطة بين أيديهم. وبعض المصلحين يرو ن منذ الآن أن انتخابات سنة 1940 ستكو ن تحت سيطرتهم"(66).

أشار الكاتب في هذا الصدد أن الأمل في التحرير والانعتاق لم يختلف أبدا في قلوب الجزائريين: "فالثورات التي لم تتوقف منذ ثورة ابن زعموم التي اندلعت من السنة نفسها التي احتلت فيها الجزائر حتى ثورة الأوراس (1916-1917) دليل على أن المنهزمين لم يفقدوا الأمل أبدا في استعادة حريتهم". للتدليل على كون هذا الشعور يشكل عنصرا ثابتا في الضمير الجماعي للجزائريين، أورد قصة جماعة كانت تعيش في مدينة البليدة قبيل الحرب العالمية الأولى يسمون "أصحاب القهوة المرة" يستطلعون الأفق كل يوم عله يظهر "صاحب الساعة" على رأس جيش ليخلصهم من حكم الكفار(67).

علل الكاتب هذا السلوك بأن مصدره يعود إلى العقيدة الإسلامية التي ليست كالمسيحية دين تواضع وإنما هي دين هيمنة وتسلط". لقد أيقظ العلماء العزة الإسلامية في النفوس التي امتزجت بالوطنية "في مواجهة المسيحية" وعلى

هذا الأساس يرتكز نشاط العلماء. لقد حدد هؤلاء أربعة مراحل للوصول إلى الهدف المنشود: تحقيق استقلال الجزائر وترسيخ وحدتها على "غرار مملكة بني زيان، الأسرة الملكية الجزائرية الكبيرة" ثم الاتحاد مع الدولتين المغربية والتونسية بعد تحريرهما. وعندما تكتمل وحدة شمال إفريقيا ستُضَمّ إلى الإمبراطورية العربية التي هي في طور التكوين في الوقت الحاضر "في كل من القاهرة ومكة، لتصبح بعد ذلك جزءا من الخلافة الإسلامية العالمية التي ستهيمن على العالم حتى قيام الساعة"(68)

وبعدما أكد الكاتب أن في أدبيات العلماء السياسية ما يدعو إلى المطالبة بالاستقلال. ألم يكتب الشيخ ابن باديس مؤكدا بأن الاستقلال هو حق طبيعي لكل الشعوب. وأن هناك شعوب أقل قوة وأضعف علما ومقاومة معنوية وحضارة من الشعب الجزائري قد حصلت على استقلالها؟ واختتم الكاتب مقاله الطويل بدعوة حكومة بلاده "للتمعن جيدا في التحدي الذي يرفعه العلماء اليوم في وجهها صراحة، ومن قبل بصفة ملتوية، والجواب على السؤال التالي: هل الجزائر ستكون فرنسية أم عربية؟ وبمعنى آخر: بما أن فرنسا وحدة لا تتجزأ فهل ستقبل المساس بوحدة ترابها الوطني؟"

6 – رفض المشروع وتشتت المؤتمر

أمام الضغط الشديد الذي يمارسه المستوطنون بدعم ومساندة الحزب الاستعماري في فرنسا، اعتمدت حكومة الجبهة الشعبية المماطلة والتسويف وهو الأسلوب الذي لخصه رئيس الوزراء "بلوم" في جملة ساخرة: "إن العجلة في الانتظار". وحتى بعد مرور عام على تقديم الميثاق المطلبي، فإن المؤتمر الإسلامي في اجتماعه الثاني (9-11 جويلية 1937) جدد ثقته في حكومة الجبهة

الشعبية، مؤكدا في نفس الوقت على ضرورة المصادقة على مشروع القانون في أقرب الآجال. ليس أمام المؤتمر خيارات كثيرة بين يديه للضغط على الحكومة. فالوسيلة الوحيدة المتاحة له هو التهديد بالاستقالة الجماعية للمنتخبين في المؤسسات التمثيلية المحلية. وحتى هذه الأخيرة فقدرتها على التأثير محدودة. فالتجارب السابقة أعطت نتائج غير مرضية خاصة في عمالتي الجزائر ووهران كما أنه ليس بالإمكان النزول بالجماهير إلى الشارع في ظل الإجراءات القمعية الجارية والتي آخرها مرسوم رينيي وما صحب تطبيقه من توقيف ومحاكمات والاحتجاز والنّفي. فالاستقالات الجماعية تبقى هي الوسيلة الوحيدة الممكن التلويح بها. وهي الأداة التي حاول الشيخ ابن باديس تسميتها في النداء الذي وجهه للأمة للامتناع عن المشاركة في أعمال المؤسسات التمثيلية بدءا من يوم 29 أغسطس 1937 حتى تتم الاستجابة لمطلب التمثيل المتساوي مع الفرنسيين في هذه الهيئات. "ولنترك الأمة الفرنسية تعمل ما يبدو لها في برلمانها ولنعلن نحن بإيمان وأمل تمسكنا الذي لا يتزعزع بشخصيتنا ولنطالب بالمساواة في الحقوق بين الجميع ونحن في بلادنا". ولتأكيد هذا التشبث بالشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، أصدر ابن باديس في نفس الوقت فتوى مفادها أن المتجنس بالجنسية الفرنسية بشروطها مرتدا ومن ترك وصية في غير قواعد الشرع الإسلامي مرتدا، ومن استأنف حكما صدر عن قاضي مسلم إلى محكمة أجنبية مرتدا، ومن تزوج بامرأة غير مسلمة على غير قواعد الإسلام مرتد[69].

في الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية للمؤتمر يوم 29 أغسطس (1937) تم الاتفاق على فرز عدد من المطالب التي رأت ضرورة تلبيتها عاجلا[70]. كما طلبت من المنتخبين تقديم استقالاتهم بصفة جماعية ابتداء من

اليوم 29 أغسطس حتى 30 سبتمبر وعدم الترشح لأية انتخابات مقبلة قبل الاستجابة لهذه المطالب[71]. كانت انتخابات تجديد مجالس العمالات على الأبواب وبالتالي فإن الفرصة مناسبة لتسجيل هذا الموقف. غير أن نداء المقاطعة هذه لم يتلق سوى استجابة جزئية.

لقد ترشح كل من الحزب الشيوعي الجزائري، الذي ظهر تحت هذه التسمية في هذه السنة، واتحادية منتخبي عمالة قسنطينة وكذا حزب الشعب الجزائري الذي تأسس هو الآخر في هذه السنة، فإذا كان هذا الأخير لم يكن طرفا مشاركا في المؤتمر الإسلامي فإن الآخرين كانا طرفين فيه. فابن جلول الذي عزل من رئاسة المؤتمر بقي عضوا في هيئته الاستشارية. وكذلك الحال بالنسبة للشيوعيين فإن أحد قادهم، عمار أوزقان، كان عضوا في هيئته التنفيذية. كانت البرامج الانتخابية لهذه المجموعات مستخرجة في مجموعها من الميثاق المطلبي للمؤتمر عدا إهمال المطالبة بتدريس اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة وحرية تأدية فريضة الحج التي أهملها كل من الحزب الشيوعي واتحادية قسنطينة. كما تميز برنامج حزب الشعب بالمطالبة بإلغاء المندوبيات المالية واستبدالها بمجلس جزائري يتم اختياره عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بين الديانات والأعراق، والفصل بين السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية، والقضائية، وإجبارية تعلم اللغة العربة على كل الأطفال الجزائريين الذين هم في سن الدراسة.

هذا التشتت الذي حدث في الجبهة الجزائرية، شجع إدارة الاحتلال على المضي قدما في اتجاه رفض مشروع بلوم فيوليت. فبعد "العجلة في الانتظار" تحول الموقف إلى الرفض الصريح. وبالفعل، فإن مجلس الشيوخ في

دورته الخريفية (1937) رفض مناقشة المشروع، وعندما جدد المؤتمر الإسلامي هيئته التنفيذية عند نهاية العام (1937) حرصا منه على الإبقاء على رمق هذا التجمع رغم ما حدث فيه من تصدع، أرسل وفدا جديدا إلى باريس برئاسة فرحات عباس وبمعية الشيخ ابن باديس للمطالبة بالمصادقة على المشروع، الذي أصبح يتسمى بمشروع فيوليت وكأن بلوم الذي أسقط البرلمان حكومته قد تحلل منه. استقبل الوفد من طرف رئيس الحكومة "دلاديي (أفريل 1938) الذي أعلن له أن البرلمان رفض المشروع لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتماشى مع الشرع الإسلامي وليس بين يديه أي شيء يستطيع فعله في هذا الشأن. كما طلب من الوفد أن يساعده على تهدئة الأوضاع وضبط الأمن مهددا في نفس الوقت: "لا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا. فلا تنسوا بأن فرنسا دولة قوية"(72). ردّ الشيخ ابن باديس على هذا التهديد بعبارات حازمة ملئها الثقة بعدالة القضية التي يدافع عنها "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه ومهما يكن من أمر فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره"(73)

انفلت عقد المؤتمر الإسلامي، وانتثر الجمع عندما خيب كل أمل في المصادقة على المشروع، وبدأ كل طرف يلتمس كيفية أخرى لمتابعة نشاطه السياسي. لقد بينت تجربة المؤتمر أن هناك من يحترف السياسة من أجل مواقع انتخابية وكراسي في المؤسسات التمثيلية وهناك من يؤمن بالقضية التي يكافح من أجلها. لقد وقع فرز أولي في الشريحة السياسية التي احترفت مهنة التمثيل في المؤسسات عند منتصف عقد الثلاثينات بين مرشحي الإدارة وبين المرشحين الأحرار. فهؤلاء الأخيرين هم الذين دفعوا بالكفاح الجزائري إلى المستوى الذي

خرج منه الميثاق المطلبي وقيام الجبهة الشعبية بتقديم مشروع القانون للبرلمان. وهو أقصى ما أمكن الوصول إليه بواسطة هذا التجمع. ذاك أن أدوات الضغط التي توفرت لديه كانت محدودة للغاية. فهي تعتمد أساسا على المنتخبين، وبما أن صناديق الاقتراع تتحكم فيها الإدارة فإن بإمكانها إبطال مفعول هذه الأداة. وهو ما حدث فعلا وبدأ التصدع في هذا التجمع الذي سوف يتشتت ويتبخر نهائيا بعد رفض المشروع.

خلال صيف 1938 ظهرت المحاولات الأولى لمشاريع تأسيس أحزاب سياسية تقوم بمتابعة المسار من أجل تحقيق المطالب الجزائرية. ففرحات عباس كانت قد تبلورت لديه فكرة إنشاء حزب سياسي منذ نهاية سنة 1937. وهي الفكرة التي مهّد لها بمقالين صدرا في جريدة "الوفاق الفرنسي الجزائري"[74] تصدر باللغة الفرنسية. فبعد عرض سريع لمسار الكفاح الجزائري منذ بداية عقد العشرينات وصل إلى خلاصة كون "جهود المنتخبين وحدهم لا يكفي للتغلب على نظام قوي مثل النظام الاستعماري بل يستلزم تدخل الجماهير وكل الجماهير"[75]. وهذا لن يتسنى إلا في إطار حزب منظم ومهيكل. وبالفعل فقد أعلن عن تشكيل هذا الحزب في شهر جويلية (1938) ودعا إلى الانخراط فيه كل من يطالب بالمساواة بين الجميع حيث تنتقي كل الامتيازات، أكانت هذه فئوية أسرية أم عرقية؛ وبنظام اقتصادي يضمن الخير والرفاه للجميع "والجزائر مقاطعة فرنسية بأتم معنى الكلمة مثل أية مقاطعة في الوطن الأم"[76]

أعلن بن جلول من جهته عن تكوين تجمع تحت اسم "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري (أغسطس 1938) ودعا كل شرائح المجتمع إلى الانخراط فيه

جزائريين وأوربيين[77]؛ فهاتان التشكيلتان كانتا لا تزالان مجرد مشاريع في الأفق عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية

ومن جهته فإن حزب الشعب الجزائري الذي تحولت قيادته من فرنسا إلى الجزائر خلال سنة 1938 دعا إلى تكوين تجمع وطني (أغسطس 1938) تلتقي فيه كل الاتجاهات السياسية حول برنامج عمل مطلبي حدده في سبعة مطالب أساسية التي تمثل في الواقع خلاصة الميثاق المطلبي الذي قدمه المؤتمر الإسلامي للسلطات الفرنسية. وتتميز عنها بالدعوة إلى اقتراع عام لاختيار الممثلين في الهيئات التمثيلية المحلية بدل هيئة ناخبة واحدة التي طالب بها المؤتمر إلى جانب منع نظام الخماسة الجاري به العمل في القطاع الزراعي[78]. ويلاحظ من جهة أخرى تجنب المطالبة بالتمثيل في البرلمان لموقفه المبدئي حول هذه المسألة كما تجنب المطالبة بانتخاب مجلس جزائري وإلغاء المندوبيات المالية، نظرا لكون هذا المطلب تميز به عن باقي الاتجاهات السياسية الأخرى. وبالتالي فقد حرص على إدراج المطالب التي هي محل قبول الجميع في إطار المؤتمر الإسلامي قبل تنشئته.

ففي هذه الأثناء شددت إدارة الاحتلال خناقها على العمل الوطني خاصة بالنسبة لشقه السياسي والحضاري والاجتماعي الممثلين في حزب الشعب وجمعية العلماء. لقد اعتقلت خلال صيف 1937 قيادة الحزب بتهمة العمل ضد السيادة الفرنسية، كما قامت في نفس الوقت بفرض قيود جديدة على نشاط جمعية العلماء- في ميدانها المفضل: التربية والتعليم. فالمرسوم الذي صدر في 8 مارس 1938 يمنع فتح الكتاتيب القرآنية إلا برخصة. بدعوى أنها تشكل "بؤرا للنشاط العروبي الإسلامي". خطورة هذا الإجراء يكمن في كونه مسّ صلب

عقيدة المسلم. إذ كيف يتسنى له أداء فريضة الصلاة التي هي الركن الأول في الإسلام دون أن يتعلم شيئا من القرآن، كما منعت في نفس الوقت تقديم المشروبات الساخنة والغازية إلا برخصة بما فيها الأندية. والمقصود من وراء هذا الإجراء هو منع انتشار النوادي الثقافية ومحاصرة الموجود منها وفي مقدمتها نادي الترقي. كما لا يستبعد أن تكون قد هددت جمعية العلماء بالحل إذا ما خطت خطوة تعتبرها خرقا لقانونها الأساسي وخروجا عنه. فهذا الاحتمال يمثل دوما عنصر ضغط مستمر على تحرك جمعية العلماء ونشاطاتها.

فهي يعز عليها أن ترى ما يزيد عن مائة مدرسة أنشأتها عبر مختلف الجهات خلال هذا العقد تسد أبوابها في وجه الآلاف من الناشئة هي أمل المستقبل. فهذا الاعتبار هو الذي دفع بالشيخ العقبي إلى اقتراح برقية تأييد لرئيس الحكومة "دلاديي على غرار ما فعلته شخصيات وهيئات أهلية أخرى. وهو الاقتراح الذي لم يستسغه أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وفي مقدمتهم الشيخ ابن باديس.

كيف يستسيغه وقد سمع ما سمع من رئيس وزراء فرنسا والذي ردّ عليه بما يجب أن يرد. فموقف غير هذا يتنافى والكرامة الوطنية ومع السياسة المتبصرة. فانسحاب الشيخ العقبي من مجلس الإدارة احتجاجا على موقف زملائه هو في الحقيقة القطرة التي أفاضت الكأس. فهناك من المؤشرات ما يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك خلاف في مجلس إدارة الجمعية حول مشاكل مثل قضية بن جلول. فالشيخ العقبي هلل لفكرة التصالح معه، لكن الشيخ ابن باديس رد على هذا التهليل مباشرة في الأسبوع الموالي- بمقال تحت عنوان "ليست الزردة وحدها ولكن وراء الأكمة ما ورائها..." (79)

انتهى الكفاح الوطني بالشكل الذي مورس به، عقد نهاية هذه العشرية الخصبة والثرية في التجربة، إلى عنق الزجاجة، وبدأ يلمح في الأفق انفراج لم تتبلور ملامحه بعد. ذاك أن أحداث الحرب العالمية الثانية في سنواتها الأولى وما صحبها من إجراءات خاصة سوف تعرقل نشاطه لفترة من الوقت ليستأنفها بعد حين نحو آفاق أوسع.

الهوامش

1-C.F.N Noushi A, la Naissance du nationalisme algérien 1914-1954 Paris, 1962 pp. 31-52

2- في إعلان إشهاري لجريدة الحق التي تصدر في مدينة بسكرة عدد 30 أفريل 1926 يبين أن قدرة الفرنك الشرائية في سنة 1926 تساوي 0.17 ف (أي 17 سم) على التي كانت له قبل الحرب. للمزيد من التفاصيل حول الأزمة المالية في فرنسا في هذه الفترة أنظر: Philippe Raymonde : Le Drame financier de 1924 -1928, Paris,1931

3- Noushi op.cit,.pp 49-50

4- بعض الكتابات تميل إلى تحميل مزاج أ.خالد وتصلبه في مواقفه بعضا من المسؤولية في "فشله" وهو في نظرنا نوعا من التحامل ليس له ما يبرره. فهو يحمل هموم شعب ويدافع عن قضية يراها مقدسة من جوانبها الثلاثة: شرعيا أخلاقيا وطنيا. فهذه "المآخذ" تبدو لنا هجرد تبرير لمن كان إلى جانبه وسار معه جزاءا من الطريق ثم تخلى عنه عندما تأزمت الأمور مع إدارة الاحتلال، ومن بقي على الخط بعد نفيه دفع ثمنا غاليا الدكتور موسى من قسنطينة والبعض الآخر دفع حياته ثمنا لذلك.

5- محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ج.2، الجزائر 1971، ص 48 وما بعدها.

6- تنص المادة الرابعة من القانون الأساسي للاتحادية على فتح المجال أمام"المحسنين" بمساعدتها ودعمها دون المشاركة في تحديد توجهاتها فاختيار قيادتها، أنظر القانون الأساسي في : Collot et autre ن.م.ص ص 45-41.

7-كأمثلة وليس حصوا. ذاك أنه كان معهم وبجانبهم مآت من العلماء العاملين يكافحون كجنود مجهولة من أجل المحافظة والدفاع عن مقومات الأمة وحضارتهم قوي التغريب والفرنسية التي تجتاح البلاد.

8-- لتتبع ميلاد فكرة تكوين جمعية العلماء ومسارها حتى تحقيقا راج :

Merad Ali, le réformisme musulman en Algérie, 1925-1940, Paris,1997.Pp.119-133

9-حول التحضير للاجتماع التأسيس ووقائع هذا الاجتماع، عبد الرحمات بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال معاصر، الجزء الأول، الجزائر، 198، ص 171 وما بعدها.

10- وهم السادة محمد المهدي بن شعيب كاتبا، آيت أحمد عبد العزيز أمين المال محمد الزمولي عضوا الحاج عمر العتيق عضوا.

بالتعاون مع شيخ الطريقة العليوية، أحمد بن عليوة وأتباعهم، مستغلين مناسبة تجديد المكتب الإداري للاستيلاء على الجمعية في شهر ماي (1933) وفشلها.

11 -حول تفاصيل الصراع الذي نشب بين الطرفين أنظر عبد الرحمان بن العقون ن.م، ص ص 203-246.

-12 A.N.P/S.O.M Aff.I.c.903.D5

13- تتجاهل المذكرة متابع حركة الإصلاح في الجزائر وجهود المصلحين الرواد. فهي تقرير ظرفي فالمعلومات التي تتضمنها لها قيمة لحظية تتصل بالظرف الحاضر وليس أبعد من ذلك

14- نفس المصدر.

15- فالقرار الأول الذي صدر في حق النجم يمنع نشاطه كان في سنة 1929

16- أنظر أعلاه.

17- كان هذا موقف الجريدة قبل انعقاد المؤتمر الإسلامي وبعدها تحولت عنه، لتندد بحركة الإصلاح واتحادية منتخبي عمالة قسنطينة لتعاونها معها، موقفها المحوري هو الدعوة إلى فرنسية المجتمع الجزائري وإدماجه كليا في فرنسا

18- نفس المرجع.

19- أتباع هذه الطرق عند هذا التاريخ حسب المذكرة هو كمايلي:

الطريقة	عدد الأتباع
1- الرحمانية	133.102
2- الطيبية	27.305
3-الدرقاوية	27.303
4- التيجانية	19.588
5- القادرية	15.391
6- العليوية	06.025
7- العيساوية	03.525

نظر لكون السلطات تراقب عن كتب نشاط الطرق الصوفية فإن الأرقام التي أوردتها المذكرة لعدد مريدي كل طريقة تعكس بالفعل واقع هذه الطرق وحجمها في هذه الفترة .

20- من أبناء زاوية سيدي علي مبارك التي مقرها مدينة القليعة الواقعة غرب العاصمة، ومن أحفاد الشهيد محمد بن علال الذي كان من أبرز خلفاء أ . عبد القادر، والذي كتب عبارة مشهور في رسالة وجهه إلى أحد المقاومين الذي كان معه ثم تحول إلى معسكر الفرنسيين " لقد اعتديت على الرسول وعلى

السلطان وعلينا نحن، فأي صديق إخترته؟المسحيين؟ خذ حذرك فسوف لن يبقوا أبدا الدهر" إن بعض الخلف نسوا أو تناسوا كفاح السلف أو اشتروا به ثمنا قليلا عن.ج قنان .ن.م.ص ص115-117.

21- منشوري ميشال عن: نوشي .... ن م ص ص69-70

لم تقتصر هذه الإجراءات على نشاط جمعية العلماء وإنما شملت كل قطاعات المجتمع النشطة سياسيا فاتحادية منتخبي عمالة قسنطينة كانت محسوبة على جمعية العلماء. فالإدارة كانت تنظر إليها، في هذه الفترة على أنها الوجه السياسي للحركة الإصلاحية

22- عبد الرحمان بن العقون ف. م ص ص 377-387

(109) ن م ص ص 379-380

23- Merad- A –op.cit, p.154

24- Noushi op.c Passin.

25 – تتبعث نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية هذه الحوادث عن كتب خلال هذة السنوات الثلاثة أنظر

B.C.A F Année 1933-1935.

26- حول النشاط السياسي للمهاجرين في فرنسا أنظر ع زوزو

27- حول القانون الأساسي للنجم وبرنامج عملة الخاص بالجزائر أنظر

Collt C et Henry J.P. op,cit.pp 48-53

28- Merad A, op.cit, p .153

29-هذه الدورس في الحقيقة هي حول التاريخ العربي الإسلامي

30- حول مقترحات هذه اللجنة وتبراتها أنظر

B.C.A.f Année 1934

-31 حول تفاصيل هذه الحوادث وتحليلها وموقف العلماء منها راجع: Merad. A. op. cit., pp. 168-178

وكذلك: Noushi, op. cit., p 74

-32 فرحات عباس ن.م. ص 15

-33 تشتمل قائمة المطالب هاته على: التمثيل في البرلمان، إلغاء البلديات المختلطة، المساواة في مدة الخدمة العسكرية مع الفرنسيين، إلغاء القوانين الاستثنائية، إصلاح القضاء الإسلامي، التخفيف من قانون الغابات، إلغاء التعليم الخاص بالأهالي، احترام المدارس القائمة على تدريس اللغة العربية والسماح بإنشاء

غيرها. الإكثار من عدد المدارس العمومية، التعيين في الوظائف بدون تمييز في الترقية والرواتب، فصل الدين عن الدولة.

34- B.C.A.F. année 1935.

35- Noushi, op. cit., p 79.

36- البصائر عدد 23 أكتوبر 1936، انظر كذلك Merad Ali ن.م.

37- Desparmet, la politique des Oulémas algériens, N.B.C.A.F., année 1937, p 357.

38- رد فيه على المقولة الشهيرة لفرحات عباس وعلى رأي مشابه له لابن جلول.

39- لفظة الشباب هي التسمية التي أطلقتها البصائر على هذا الطّرف، أما النصوص الفرنسية فالتسمية بالمناضلين (Militants)، فهي على ما يبدو تسمية غير دقيقة لأن المؤتمر لم ينعقد بعد و لم يتهيكل قاعديا. وقد يكون لمشاركة مناضلين شيوعيين في تشكيل هذا الطرف ومن باب إطلاق الجزء على الكل هو الذي اعتمد في تحديد هذا الطرف في النصوص الفرنسية. ونرى أن التسمية التي أطلقتها البصائر هي الأكثر دقة؛ والتي تعني أنصار فكرة عقد المؤتمر من غير النواب والعلماء. البصائر المجموعة الأولى.

40- Desparmet op. cit., p 357. عدد 12 جوان 1936.

41- كانت مسألة التمثيل في البرلمان موضوع نقاش ساخن بين أعضاء اللجنة التحضيرية. فتشدد الفرنسيون باشتراط التمثيل في الهيئة التشريعية الفرنسية التمتع بحقوق المواطنة كاملة وفق الشروط التي حددها القانون الإمبراطوري (1865) وقانون 4 فبراير 1919. فليس مقبولا في نظر المشرع الفرنسي تمكين أي أحد من المساهمة في وضع قوانين تسير المجتمع الفرنسي دون أن يكون هو نفسه خاضعا لها. أنظر أعلاه، ردّ الأمير خالد على هذا الرأي. يبدو أن بعض أعضاء اللجنة، لتجاوز هذه العقبة، يرى عدم التشدد في التمسك بالأحوال الشخصية الإسلامية، ليتم الاتفاق في النهاية على عدم التنازل حول هذه المسألة، كما طرحت مسألة اللغة التي تستعمل في المؤتمر، فاتفق على أن التدخلات ذات المحتوى السياسي تكون بالفرنسية "لتؤدي المعاني ألفاظها الاصطلاحية وليكون مراد المؤتمر منه واضحا لا شبهة فيه وليكون صدى المؤتمر موافقا لحقيقته ولتسهيل مهمة الصحفيين الأوربيين. وأن تكون الخطب المتعلقة بالمطالب الدينية من علماء الدين. باللغة العربية". البصائر عدد 14 جوان 1936.

42- البصائر، 31 جويلية 1936.

43- نشر الميثاق المطلبي في حينه بالعربية في صحيفة البصائر ومجلة الشهاب وبالفرنسية في جريدة لاديفونس. يمكن الرجوع إليهما بالعربية في عبد الرحمان بلعقون ن.م. ج2 ص ص 26-27. وبالفرنسية في: Collot et Henry op. cit., pp 72-73.

44- تضمن الميثاق المطلبي مطالب ثقافية واجتماعية كحرية تعليم اللغة العربية، إجبارية التعليم للأطفال من الجنسين، إلغاء التعليم الخاص بالأهالي ودمجه في منظومة التعليم العام، التوسع في بناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات وإنشاء صندوق البطالة. الاستفادة من القوانين الاجتماعية الجاري بها العمل في فرنسا والمطبقة على المستوطنين، المساواة في الرواتب والتدرج في الرتب حسب التأهل والكفاءة بدون تمييز، وقف نزع الملكية، إلغاء قانون الغابات وتوزيع الأراضي غير المستغلة وأراضي البور على الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين.

45- هناك رواية أخرى تقدر عدد الحاضرين في هذا التجمع بإثني عشر ألفا.

46- ذكر دلاديي لوفد المؤتمر أنه لن يقبل فكرة التمثيل في البرلمان لغير المتجنسين بالجنسية الفرنسية.

47- عن: عبد الرحمان بن العقون ن.م. ج2. ص 34.

48- ألقى مصالي الحاج خطابه بالعربية وقامت جريدة الأمة بترجمته إلى الفرنسية ونشره في Collot et Henry ن.م. ص ص 82-85.

49- لوائح المؤتمر الإسلامي الثاني في: Collot et Henry op. cit. pp 101-104.

50- قامت البصائر بترجمة هذا الحديث ونشرته في عدد 4 سبتمبر 1936.

51- ن. م. قبل أن تتم تنحيته طلبت منه اللجنة التنفيذية الإجابة كتابة عن الأسئلة التي وجهتها إليه وهي: "هل أنت مستعد لإعطاء تصريح عمومي تثبت فيه توبتك من موقفك الذي وقفته يوم مقتل كحول؟ هل أنت مستعد لتكذيب تصريحاتك المنشورة في مارساي ماتن ولاديباش ألجيريان؟. كان المؤتمر قد رفع برقية يعرب فيها عن ثقته في الحكومة الحاضرة. فلماذا لم ترسلها؟ وكذلك البرقية التي وجهت لمسيو بلدم في اجتماع الملعب البلدي الذي ضم 30 ألف مسلم فلماذا لم ترسلها؟ هل أنت مستعد أن تذكر علانية المحاولات الفاشتية التي ظاهرها مقاومة الشيوعية وباطنها منع تحقيق برنامج المؤتمر؟ لماذا حررت بخطك الرسالة الثانية التي استدعي فيها النواب لاجتماع مضاد يوم 2 أوت؟ هل أنت مستعد

لإعلان براءتك من تشكيل الوفد الثاني الذي له برنامج ضد برنامج المؤتمر؟ لماذا ترفض الاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية وترفض بكل وجه حضور اجتماعاتها". البصائر 23 أكتوبر 1936.

52- ن.م.

53- قدم الشيخ ابن باديس لمكتب المؤتمر مشروع لائحة تمت المصادقة عليها من طرف المؤتمر والتي تنص على: ترسيم اللغة العربية واعتبارها كاللغة الفرنسية. معاملة الصحافة العربية مثل الصحافة الفرنسية. تسليم إدارة المساجد للمسلمين لتتولى الإشراف عليها جمعيات مستقلة التي ستنشأ بمقتضى قانون فصل الدين عن الدولة، إنشاء كلية لعلوم الدين تقنين القضاء الإسلامي وإصلاحه. البصائر 19 جوان 1936. اعتبرت الإدارة هذه اللائحة دليلا آخر على إقحام الجمعية نفسها في العمل السياسي.

54- البصائر 13 نوفمبر 1936.

55- البصائر 2 أكتوبر 1936.

56- لمن أعيش؟ عنوان محاضرة ألقاها الشيخ ابن باديس أمام أعضاء جمعية التربية والتعليم بقسنطينة جاء فيها: فإذا عشت له (الإسلام) فإني أعيش للإنسانية لخيرها وسعادتها في جميع أجناسها وأوطانها وفي جميع مظاهر عاطفتها وتذكيرها وما كنا لنكون هكذا بالإسلام الذي تدين به ونعيش له ونعمل من أجله... أما الجزائر فهي وطني الخاص الذي تربطني بأهله وروابط من الماضي والحاضر والمستقبل بوجه خاص... وأن أشعر أن كل مقوماتي الخاصة مستمدة منه... ثم لنا وراء هذا الوطن الخاص أوطانا أخرى... أقرب هذه الأوطان هو المغرب الأدنى والمغرب الأقصى اللذان ما هما والمغرب الأوسط إلا وطن واحد. ثم الوطن العربي الإسلامي ثم وطن الإنسانية العام... ولن نستطيع أن نؤدي خدمة مثمرة لشيء من هذا كله إلا إذا خدمنا الجزائر... فنحن إذا كنا نخدم الجزائر فلن نخدمها على حساب غيرها ولا الإضرار بسواها، معاذ الله- ولكن لننفعها وننفع ما اتصل بها من الأوطان، الأقرب فالأقرب "البصائر 25 ديسمبر 1936".

57- البصائر 13 نوفمبر 1936.

58- ملحق سجل جمعية العلماء، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982.

59- المادة الثانية الفقرتين 11-12.

60- الحزب الاستعماري في فرنسا ليس حزبا بالمعنى التنظيمي للكلمة وإنما هو تيار في الرأي العام وأداة ضغط لصالح سياسة التوسع الاستعماري وترسيخ دعائم الإمبراطورية الفرنسية كما يمثل في نفس الوقت مرجعية للساسة الفرنسيين في الشؤون الاستعمارية.

61- Desparmet et la politique des oulémas algériens de 1911-1937 B.C.A.F, Année 1937.

62- ن.م. ص 353.

63- ن.م.

64- الشهاب أفريل 1936.

65- Desparmet op. cit. p. 526.

66- ن.م. ص 526.

67- كانت هذه الجماعة تلتقي في مقهى معين مساء كل يوم على فنجان من القهوة بدون سكر يتحاكون همسا قصص الأعلام التي رآها كل واحد منهم في منامه. كما يتبادلون الأخبار من كل نوع حقيقة كانت أم من نسج الخيال حول الموضوع الذي يشغلهم. وبعضهم كان يرتاد إلى مشارف المدينة عله يرى طلائع جيش المهدي المنتظر الذي يحكي أنه سيأتي من ناحية وادي جر الواقع على بعد بضع عشرة كيلومتر جنوب غرب المدينة. وكانوا يوصون بعضهم البعض أن يبلغ الحي منهم الميت عند قبره عندما يأتي ذلك اليوم.

68- ن.م. ص 559.

69- صدرت الفتوى في صيف 1937 ونشرتها البصائر في 14 جانفي 1938.

70- تم فرز عدد من المطالب من الميثاق المطلبي التي رأت ضرورة تلبيتها عاجلا: كتحديد الأجر اليومي للعامل في القطاع الزراعي بعشرين فرنكا. وفتح ورشات للأشغال الكبرى، إنشاء صندوق البطالة، إلغاء الإدارة العسكرية في الجنوب حرية تنقل العمال إلى فرنسا، حرية التدريس والوعظ في المساجد، حرية أداء فريضة الحج إلى جانب المصادقة على مشروع قانون بلوم فيوليت الموسع في اتجاه تمكين أكبر عدد من الجزائريين من حق الاقتراع في أقرب الآجال.

71- طلبت اللجنة التنفيذية تجميع هذه الاستقالات على مستوى اتحاديات المنتخبين في العمالات الثلاثة لتقديمها بصفة جماعية. هذا بالنسبة للمنتخبين المنخرطين في الاتحاديات، أما لغير المنخرطين فالاستقالات يتم جمعها على مستوى رئاسة المؤتمر الإسلامي.

72- فرحات عباس ن. م. ص 157.

73- عن: ن. م. ص ص 157-158.

74- L'Entente franco-algérienne 16 et 23 déc 1937.

75- In Collot et Henry j.p- op. cit. pp. 121-124.

76- واسم هذا الحزب هو الاتحاد الشعبي الجزائري من أجل حقوق الإنسان والمواطن شعاره "من الشعب وإلى الشعب" ومبدأه "التوجه إلى الشعب".

77- التجمع مفتوح أمام: "المنتخبين، الفلاحين العمال الزراعيين، عمال المدن والتجار موظفين، قدماء المحاربين، العلماء الطرقيين، جمعيات، أحزاب سياسية ونقابات.

78- نظام الخمّاسة يقضي بمنح خمس الإنتاج للعامل الزراعي مقابل عمله على امتداد السنة الفلاحية.

79- البصائر عدد 13 نوفمبر 1936.

المؤامرة الكولولنيالية* و تداعياتها المباشرة
1950 – 1952

أ.سعداوي مصطفى
جامعة الجزائر

صاحب اكتشاف المنظمة الخاصة و تفكيكها من قبل مصالح الأمن الاستعماري سنة 1950 حملة إعلامية شرسة شنتها الصحف الاستعمارية مثل صدى الجزائر(Echos d'Alger)، جريدة الجزائر(Journal d'Alger)، برقية الشرق La dépêche de l'Est، صدى وهران(Echos d'Oran)... التي مضت تشهر بما أسمته: "مؤامرة حزب الشعب الجزائري"(Le Complot du PPA)...[1] وارتفعت عقيرة عتاة المعمرين مطالبة بإنزال أقسى العقوبات على المخربين الذين يسعون إلى تمزيق الدولة الفرنسية، فكتب جاك شوفاليي(Jacques Chevalier)مقالا ناريا في "صدى الجزائر" (11 أفريل 1950) بعنوان:(le feu couvre) يتهم فيه تنظيم حزب الشعب ـــ حركة الانتصار (PPA-MTLD)بتهديد أمن الدولة وتحدي السلطة وتجاوز القانون ويلح على ضرورة تسليط عقوبة مثالية عليه[2]... وراحت الشرطة تفتش مقرات حركة الانتصار وتعتقل وتستجوب إطاراتها ومناضليها ومنتخبيها[3]... وخيم جو من الإرهاب على جميع البلاد وأصبح السكان يترقبون الدمار والبوار[4]... حتى تساءلت إحدى الصحف: هل نحن على أبواب ثامن ماي جديد؟[5]

في هذا الجو العصيب وإزاء ذاك التحدي الخطير، كان على قيادة حزب الشعب أن تجد الرد الملائم بحيث لا تنساق وراء الاستفزاز حتى لا تعطي العدو الفرصة لتدميرها من الخارج، وأيضا لا تستسلم للقمع لكي لا تنتج الشروط التي ستحكم عليها بالانفجار من الداخل. ببساطة كان عليها أن تحافظ على توازنها فوق صراط أحَدّ من السيف على حد تعبير أحمد بوداة[6]. فهل وفّقت في ذلك؟

I - أطروحة "المؤامرة الكولونيالية":

حينما بدأت الاعتقالات في تبسة، قام مسؤولو "المخ" بإشعار قيادة الحزب بالأمر وطلبوا منها التعليمات، فكان الرد: "أحرقوا الوثائق وأخفوا العتاد وانتظروا"[7]، وتتفق روايات قادة "المخ" وقادة الجناح السياسي على هذه النقطة مع اختلاف معقول حول تقييمها.

إلا أن بن عودة يضيف إلى تلك التعليمات تعليمة تثير الجدل. إذ يزعم بأن بن مهيدي قدِم إلى عنابة بعد عملية تبسة مباشرة، وطلب منه تبليغ المناضلين بعدم مقاومة الشرطة إذا حاولت اعتقالهم، وأنه اعترض على هذه التعليمة مشيرا إلى تناقضها مع المبادئ الثورية التي كانت تلقّنها "المخ" لعناصرها، فكان رد بن مهيدي: "إنها أوامر الحزب وليست للنقاش"[8]. غير أن قادة هذا الأخير ينفون بشكل قاطع وجود مثل هذه التعليمة[9]. الأمر الذي يحتّم التساؤل حول صحة رواية بن عودة؟

يترتب عن الفحص العلمي لهذه الرواية الخروج بملحوظتين نقديتين:

أولا: تعد الرواية الفريدة ــــ في حدود اطلاعنا ــــ التي ورد فيها ذكرٌ لهذا الأمر. وهنا نميز بين الأمر بالاستسلام عند بداية الاعتقالات والأمر بالاستسلام بعد صدور الأحكام القضائية. ففيما يتعلق بالأمر الثاني لا خلاف حوله، وهناك العديد من الروايات تؤكد صدوره... أما بخصوص الأمر الأول، فإذا استثنينا قضية النائب خيضر التي تعد حالة خاصة، فإن هذه الرواية تبقى الوحيدة التي أشارت إلى ذلك. ولا يفوتنا أن ننبه إلى ورود رواية طبق الأصل لهذه منسوبة إلى بوشعيب في بعض الكتابات، إلا أن هذه الأخيرة استقت جميعا

من معين واحد، هو مجلة الباحث في عددها الثالث التي أسندت سهوا كلاما لبن عودة إلى بوشعيب[10]

ثانيا: إذا سلمنا بصحة هذه الرواية ستواجهنا مشكلات عويصة، من قبيل:

- كيف ينقل بن مهيدي إلى مرؤوسيه أوامر بالاستسلام ويلح على الالتزام بها من باب الانضباط الحزبي ثم يخالفها هو وغيره من القياديين بمقاطعة قسنطينة كديدوش وقيراس.. ؟
- كيف نفسر تلقي فروع عديدة بمقاطعة قسنطينة أوامر تناقض تلك التي تلقاها فرع عنابة؛ فبيطاط ــ مثلا ــ يذكر أنه صدر إليه ولزملائه في قسنطينة أمر بالنجاة بالنفس[11]، وبن طوبال مسؤول فرع ميلة يؤكد أنه التقى ابن مهيدي وديدوش في مدينة قسنطينة مع بداية حملة الاعتقالات وأنهما طلبا منه أن لا يعود إلى ميلة وأن يبلغ زملاءه هناك بالاختفاء عن الأنظار... [12]!؟

وبناءا على هاتين الملحوظتين نميل إلى استبعاد صدور هذه التعليمة، إلا أن هذا لا يستلزم ــ كما يعتقد البعض ــ تبرئة ساحة قيادة الحزب من المسؤولية فيما جرى من اعتقالات، إذ غاية ما يقتضيه هو تحديد نوع تلك المسؤولية بحيث لا تكون مسؤولية إيجابية ناجمة عن أمر المناضلين بالاستسلام وإنما مسؤولية سلبية ناتجة عن عدم اتخاذ الموقف المناسب في الظرف المناسب. وهذا ما تزكيه التعليمات القاضية بالانتظار المشار إليها سابقا وتجليه العديد من الوقائع الثابتة: كقصة محساس الذي كان في الخدمة العسكرية عند بداية الاعتقالات، فنزل إلى مدينة الجزائر في إجازة وطلب من قيادة الحزب التحرك

بسرعة لإنقاذ الموقف فكان جواهما: "عد إلى ثكنتك ولا تـ ...الك" و ما إن عاد حتى وقع في قبضة الأمن العسكري[13].

بيد أن هذه التعليمات ومهما بلغت من الأهمية لم تكن سوى الخطوة الأولى في مسلسل إدارة الأزمة الطويل، والخطوة الموالية والأكثر أهمية كانت اتخاذ موقف رسمي من الأحداث. وهي خطوة لم يكن منها بد لمواجهة الدعاية الكولونيالية التي لم تأل جهدا في كيل التهم للحزب والدعوة إلى التنكيل به. وهنا، كان أمام قيادة الحزب خياران: إما تبني المنظمة الخاصة وليكن ما يكون، وإما إنكار وجودها أصلا.

تذكر شهادات المعنيين (بوداة[14]، مرباح[15]، بن خدة[16]...) أنه بعد الأخذ والرد، كاد موقف القيادة يستقر على الخيار الأول، لكن في آخر لحظة، اقترح شرشالي فكرة "المؤامرة الكولونيالية" (Le complot colonialiste) التي تقوم على اتهام مصالح الحكومة العامة بافتعال قضية "المخ" من أساسها لضرب الحزب فاستحسنها الجميع ووافقوا عليها. ولوضعها موضع التنفيذ، كان لابد من القيام بمهمتين أساسيتين، الأولى: تنظيم حملة دعائية مضادة للحملة الاستعمارية، والثانية: إقناع مناضلي "المخ" الموقوفين بالتراجع عن اعترافاتهم.

فيما يخص المهمة الأولى، شرع الحزب بعد تحديد موقفه مباشرة، في حملة دعائية واسعة النطاق منددا بـــ "المؤامرة الكولونيالية" وطنيا ودوليا. فأوعز إلى فروعه في الجزائر وفرنسا بنشر بيانات التنديد في الصحف، ورفع الشكاوي إلى النيابة العامة، وتوزيع المنشورات على المواطنين[17]... وإلى نوابه في المجالس المختلفة بالاحتجاج ضد الاعتقال التعسفي والتعذيب الوحشي: فأطلع النائب مزغنة البرلمان والرأي العام الفرنسيين على ما يجري في الجزائر من خرق متكرر

للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه فرنسا سيما المادة الخامسة منه[18]، وقدم فروخي عضو المجلس الجزائري مدعوما بدماغ العتروس والجيلاني والدكتور فرانسيس لائحة تطالب بفتح النقاش بصفة استعجالية حول القمع، ورغم أنها رفضت بأغلبية 32 صوت ضد 20 إلا أنها كانت فرصة للتشهير بجو الإرهاب الذي خيم على البلاد من جراء القمع البوليسي[19]. ووقف حزب البيان وجمعية العلماء والحزب الشيوعي إلى جانب حركة الانتصار، منددين بالمؤامرات الخيالية التي تكتشف عند الطلب والفظائع الوحشية التي ترتكب بلا سبب، وفتحوا صفحات جرائدهم للحملة الوطنية، فنشرت ــ على سبيل المثال ــ "الجمهورية الجزائرية(La République algérienne)(لسان حركة البيان) مقالا مطولا في ثلاث حلقات بعنوان "المـــــؤامرة العجيبة"(Drôle de complot)لفرانسيس جونسون(Francis Jeanson .وكان لهذه الحملة صدى كبيرا في الصحافة الفرنسية والدولية التي راحت ــ بدورهاــ تدين سياسة نايجلن وتتهمه بافتعال المؤامرات لضرب القوى المناضلة من أجل الحرية والعدالة[21]. فنشرت ــ مثلا ــ مجلة إيسبري(Esprit)في عدد جويلية 1950 مقالا تحذر فيه من مغبة المساس بحركة الانتصار. ومن أبرز ما جاء فيه: "إنها (أي حركة الانتصار) تعبر عن مطامح شريحة عريضة من الشعب الجزائري... وينطبق عليها في هذا المجال ما يقال عن الحزب الشيوعي في فرنسا مع الفرق في أن الأمر، هذه المرة، يتعلق بحزب لا يتلقى تعليماته إلا من قاعدته الوطنية. لذا فعلى الذين يقدرون بأن حل الحزب الشيوعي الفرنسي سيكون غلطة إجرامية أن يقدروا ولأسباب أكثر وجاهة بأن حل حركة الانتصار في الجزائر سيكون جنونا بل أسوأ... ".[22]

أما فيما يتعلق بالمهمة الثانية، كلفت قيادة الحزب المحامي كيوان بإبلاغ المعتقلين تعليماتها القضية بالتراجع عن الاعترافات التي أدلوا بها للشرطة وقاضي التحقيق بحجة أنها تمت تحت التعذيب ونفي وجود المنظمة الخاصة والادعاء بأنها من نسج خيال الإدارة الكولونيالية[23]. إلا أن المعتقلين لم يتقبلوا ذلك بسهولة نظرا لتضافر الأدلة المادية على وجود "المخ" من أسلحة ومتفجرات ومخططات ووثائق متنوعة... واقترحت جماعة منهم تضم بن بلة ومحساس ويوسفي وآخرين... أن تحمل على عاتقها مسؤولية إنشاء "المخ" وتبرأ ساحة الحزب منها وتبرر ذلك بغلق الاستعمار لجميع المنافذ القانونية إلى التغيير في وجه الشعب الجزائري وطلائعه الوطنية بحيث لم يبق إلا العمل المسلح[24]. لكن إدارة الحزب رفضت هذا المقترح وأصرت على التمسك بموقف النكران التام. فامتثل المناضلون لذلك باستثناء بعض الحالات الخاصة التي تجدر الإشارة إلى ثلاثة منها: جيلالي بلحاج الذي كان سلوكه نتيجة منطقية لانتقاله إلى معسكر الخيانة، وعمار ولد حمودة الذي كان يتهم إدارة الحزب بالوقوف وراء اعتقاله ورفاقه أثناء الأزمة البربرية (1949) فرفض تعليماتها إلا أن سلوكه كان نزيها بشهادة يوسفي[25]، وحسين بن زعيم[26] الذي يلف موقفه الكثير من الغموض.

وفي معرض تقدير نتائج هذه الخطة، يذهب قادة الحزب إلى أنها كانت إيجابية على كافة الأصعدة؛ إذ أوقفت الهجمة الشرسة للقوى الاستعمارية وافتكت منها زمام المبادرة وحولت موضوع التشهير من "المؤامرة الوطنية" إلى "المؤامرة الكولونيالية" وجعلت الرأي العام في الجزائر وفرنسا وفي أنحاء عديدة من العالم يتعاطف مع الحزب. الشيء الذي سمح بإنقاذ التنظيم السياسي وما

تبقى من التنظيم الخاص من ويلات القمع[27]، وأدى إلى إطلاق سراح العديد من الموقوفين من مناضلي وإطارات التنظيمين كرقيمي وبوقرة وسيد علي وبولحروف... وساعد على الدفاع بفعالية عن الذين بقوا رهن الاعتقال وتحويل محاكمتهم إلى محاكمة للنظام الكولونيالي.

بيد أن قادة المنظمة الخاصة لهم رأي مغاير في الموضوع. فبوضياف يرى أن إدارة الحزب التي ينعتها بـــ: "البرجوازية الصغيرة والبيروقراطية" اختارت بابتداعها لأطروحة المؤامرة طريق الاستسلام.[28] ومحساس ينحو إلى أن سلوك القيادة السياسية المقبول ظاهرا كان يخفي نية غير معلنة في التخلي عن الخط الثوري المرسوم في مؤتمر 1947[29]...إلخ. وكان رد المسؤولين السياسيين على هذه الانتقادات هو اتهام أصحابها بالسعي إلى تحويل معركة خاسرة إلى هزيمة شاملة. فهل كان هذا صحيحا؟

في الواقع، كان هدف الفريقين هو تفادي الهزيمة الشاملة، إلا أن مفهوم هذه الأخيرة، كان يختلف من فريق إلى آخر. فبينما تعني عند المسؤولين السياسيين حل الحزب واضطهاد أعضائه، تدل عند قادة المنظمة على بقاء الحزب دون مبادئه الثورية أي استحالته إلى هيكل بلا روح. لذا نجدهم لا ينكرون فوائد أطروحة المؤامرة ولكن يطعنون في النوايا الإصلاحية التي كانت تحدوها. وهنا يثور سؤال: أليس هذا محاكمة للنوايا؟

في الحقيقة ما يبدو للوهلة الأولى محاكمة للنوايا هو بعد تأمل نقد شامل لموقف الحزب في ضوء مواقف أخرى تنير حوالكه وتكشف كوامنه. ولتجلية ذلك، سنشير إلى موقفين بارزين من تلك المواقف:

الموقف الأول يتمثل في الانتقادات الحادة التي وجهها بعض مسؤولي الحزب لقادة المنظمة الخاصة في خضم الحملات البوليسية محملين إياهم مسؤولية ما يحدث. فهذا أدى إلى أول شقاق كبير بين الفريقين. إذ أن إطارات "المخ" لم تحتمل ذلك لأن جوهر المشكلة ــ في تقديرها ــ كان سياسيا محضا يقع على عاتق إدارة الحزب، ويتحدد في تجاهل المنظمة طيلة ثلاث سنوات رغم ظروف القمع السائدة. لذا اعتبرت تلك الانتقادات حملة الهزامية لا تعلن عن نفسها تستهدف بالأساس ضرب الخط الثوري بتشويه سمعة ممثليه(30).

أما الموقف الثاني وهو أكثر حساسية فيتجلى في قرار حل المنظمة الخاصة. إذ بعد تفكيك البوليس لأجزاء منها، ظل السؤال يلح على إدارة الحزب: ماذا تفعل بالأجزاء المتبقية؟ لدراسة هذه المسألة، اجتمعت اللجنة المركزية في فيفري 1951، وبعد نقاش، أقرت ما يلي:

– وضع الجزء الأكبر من المسؤولية فيما جرى على عاتق إدارة الحزب لأنها كونت جهازا سريا شبه عسكري قبل أن تتوفر الشروط المناسبة لانتقاله إلى العمل.

– تحميل هيئة أركان "المخ" الجزء الآخر من المسؤولية بسبب الأخطاء العديدة التي ارتكبتها كالتجنيد بدون تحري، ونقص الحيطة، وعدم التجاوب بسرعة وإيجابية مع حملة الاعتقالات.

– تسجيل زوال "المخ" من الناحية العملية؛ حيث وقع معظم قادتها وثلث تشكيلتها في الأسر، ولجأ عدد آخر إلى الجبال والأدغال، وتشتت الباقون...

وفي ختام الاجتماع، جرى تعيين هيئة خاصة برئاسة مصالي للبت في الأمر. وبعد مدة، خرجت هذه الهيئة باقتراحين تبنتهما اللجنة المركزية. وهما:

– التمسك بمبدأ الكفاح المسلح.

– إيقاف نشاط المنظمة الخاصة وإدماج عناصرها في الحزب في انتظار إعادة بناءها على أسس جديدة[31].

هذا الموقف، لقي معارضة شديدة من إطارات "المخ". إذ على الرغم من اتفاقها مع إدارة الحزب في تفسير ما حدث بترك "المخ" في حالة بيات، اختلفت معها في تقدير ما كان يجب أن يحدث؛ فبينما كانت تلك الإدارة ترى أنه كان على الحزب أن لا يتسرع في إنشاء المنظمة لعدم توفر الظروف المناسبة للعمل المسلح، كانت هذه الإطارات ترى أنه كان على الحزب أن لا يتماطل في السماح للمنظمة بالانتقال إلى العمل، لأن الأوضاع كانت مواتية. لذا فبينما قاد تحليل الفريق الأول إلى حل المنظمة كان تحليل الفريق الثاني يدعو إلى تدعيمها مع الاستفادة من الدروس المستقاة من التجربة السابقة وعلى رأسها تحديد موعد قريب للثورة. إضافة إلى هذا، استندت معارضة إطارات "المخ" لقرار الحل إلى عدة اعتبارات أخرى. فيما يلي أهمها:

– نجاة الجزء الأكبر من هياكل "المخ" من التفكيك في العديد من المناطق (الجنوب القسنطيني، القبائل، الجزائر العاصمة، الجنوب الوهراني...) يجعل من قرار الحل دعما لجهود البوليس الذي عجز عن تدمير المنظمة بشكل كامل.[32]

– افتقاد قرار الحل إلى الشرعية، إذ أن المنظمة الخاصة أنشئت بموجب قرار صادر عن المؤتمر (فيفري 1947). ومن ثم لا يستقيم حلها إلا بقرار مماثل لا بقرار من اللجنة المركزية.[33]

– كون الإبقاء على المنظمة ولو بصورة شكلية مسألة في غاية الأهمية بوصفها رمزا لاستقرار فكرة الثورة.[34]

إلا أن إدارة الحزب لم تحفل بهذه المعارضة ومضت في تنفيذ قرارها. وهو ما رسخ اعتقاد إطارات "المخ" بأن تنظيمهم قد حكم عليه بالزوال قبل مارس 1950، لأنه يقف عقبة كأداء في طريق الاتجاه المعتدل. ومن هنا كان السؤال الذي يدور في أذهانهم هو: ما العمل؟

الجواب على هذا السؤال كان ــــ حسب بوضياف ــــ كالآتي: "الانتظار مع وضع الأسلحة جانبا وكذا مصلحة الهوية وصناديق المراسلات، علاوة على اتخاذ قرار آخر، وهو عدم إدماج بعض العناصر الأمينة في المنظمة السياسية مثل أمناء المخازن وأعوان الاتصال والمنظمة الخاصة للأوراس والتي لم تمسها أعمال القمع. أما بقية العناصر فقد التحقت بسهولة بمختلف الخلايا السياسية..."[35]

الملاحظ على هذا الجواب أنه لا يتناغم مع قناعة أصحابه بانحراف قيادة الحزب عن الخط الثوري وما يقتضيه من قطيعة معها. غير أن هناك عوامل عديدة يمكن أن تبرر ذلك، في مقدمتها الوضعية الصعبة التي كان عليها مناضلو "المخ": فبعضهم كان في غياهيب السجن وبعضهم الآخر في حالة فرار... والكل تحت ضغوط نفسية واجتماعية وأمنية لا تطاق. وهو ما جعلهم في أمس الحاجة إلى الحزب، ومن ثم أعجز ما يكونون عن إحداث القطيعة معه. وهذا كان يعطي القيادة السياسية فرصة للاستدراك. فهل تحسن استغلالها؟

الجواب كان يتوقف على مدى تحمل تلك القيادة لمسؤولياتها تجاه ضحايا ما عرف بالمؤامرة خصوصا وكيفية معالجتها لمضاعفات الأحداث الجارية عموما.

II-تداعيات "المؤامرة الكولونيالية":

يمكن تصنيف ضحايا ما عرف بالمؤامرة إلى مجموعتين رئيسيتين: المعتقلين والمطاردين.

فيما يخص المجموعة الأولى، تبنى الحزب قضيتها دون أي حرج لكونها تتماشى مع أطروحة المؤامرة التي تنكر وجود المنظمة وتعد الموقوفين مناضلين في صفوفه اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية. فوجهت لجنة مساندة ضحايا القمع CSVR التابعة له نداء إلى الشعب للوقوف إلى جانبهم حسا ومعنًى. واستجابة لذلك، تكونت لجان فرعية في مختلف أنحاء الوطن، ضمت مناضلين من مختلف الأطياف السياسية: انتصاريين، بيانيين، علماء، شيوعيين، نقابيين وأحرار. واضطلعت هذه اللجان بالمساندة المادية للمعتقلين كإرسال الوجبات الدافئة إليهم وتوزيع المعونات المالية والعينية على أسر الفقراء منهم... وكذا المساندة المعنوية كزيارتهم بصفة منتظمة في السجون والإشهار لصالح قضيتهم وتوكيل المحامين للدفاع عنهم[36]. وبخصوص النقطة الأخيرة، استقدم محامون بارزون من هيئة محامي باريس، كالأستاذ هنري دوزان(Henry Douzon)الذي رافع عن الوطنيين الملغاشيين والأستاذ بيار ستيب (Pierre Stibe)وزوجته الأستاذة ريني ستيب(Renée Stibe)اللذين دافعا في محاكمات عديدة في إفريقيا الغربية الفرنسية سابقا عن مناضلي حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي، والأستاذ بيار براون (Pierre Braun)والأستاذ إيف ديشزال (Ives Dechezelles)، والأستاذ فايناي(Vienney)... إلى جانب محامين جزائريين، كالأستاذ عبد الرحمان كيوان والأستاذ عمار بن تومي من مدينة الجزائر، والأستاذ حميد قسول من البليدة والأستاذ العيد عمراني نقيب المحامين بباتنة...[37]

وجرت عدة محاكمات في العديد من المدن الهامة، وكانت أشهرها أربعة:

– **محاكمة بجاية**: وبدأت في 15 فيفري 1951 وتعرف بـــ: "محاكمة ال 27" نسبة إلى عدد المناضلين الذين حوكموا فيها، من بينهم: رمضان عبان، مولود عمروش، مخلوف تيتوح، العربي عسال... وبلغ مجموع العقوبات التي نصت عليها 110 سنوات حبسا نافذا و140 سنة حظر إقامة و165 سنة حرمانا من الحقوق المدنية وستة ملايين وأربعة ألفا فرنك (60.40.000 ف ف) غرامة وكانت أقسى عقوبة من نصيب عبان بـــ 6 سنوات حبسا و10 سنوات نفيا و10 سنوات حرمانا من الحقوق المدنية ونصف مليون فرنك غرامة.(38)

– **محاكمة وهران**: وبدأت يوم 6 ماي 1951 ودامت عدة أيام، وكان عدد المتهمين فيها 47 مناضلا، منهم: حمو بوتليليس، السعيد إبراهيم، معمر أيت زاوش، بحري ميسوم، الحاج بن علا، واضح بن عودة... وقدرت العقوبات التي أصدرتها بـــ 122 سنة حبسا نافذا و139 سنة حظر إقامة و135 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، وصدر أقسى حكما في حق بوتليليس بـــ 6 سنوات سجنا و10 سنوات حظر إقامة و10 سنوات حرمانا من الحقوق المدنية.(39)

– **محاكمة عنابة**: وانطلقت في 30 جوان 1951 ومثل أمامها 121 مناضلا، وبلغ مجموع العقوبات التي نصت عليها 365 سنة سجنا نافذا و386 سنة حظر إقامة و672 سنة حرمانا من الحقوق المدنية و 22.700.000 فرنك غرامة. وكانت أشد عقوبة بـــ 10 سنوات حبسا و10 سنوات نفيا ومليون

فرنك غرامة، وصدرت في حق كل من بوضياف وبن مهيدي وديدوش وزيغود.[40]

– **محاكمة البليدة:** وبدأت يوم 22 نوفمبر 1951[41]، وأحيل عليها 56 مناضلا، من ضمنهم أعضاء هيئة الأركان. وخصها الحزب بإشهار واسع وكرست لها جريدة "الجزائرية الحرة" عددا خاصا، وحضرها شخصيات فرنسية بارزة معروفة بأفكارها الحرة كشهود نفي مـــثل كلود بوردي(Claude Bourdet)مدير مجلة لوبسرفاتور(L'Observateur) والبروفيسور أندري مـــندوز(André Mandouze)أستاذ بكلية الأداب بالجزائر ومارسيـــل ديفريش(Marcel Difriche)قيادي في الكونفيدرالية العامة للشغل C.G.T... واللذين لم يتمكنوا من الحضور للإدلاء بشهادتهم لصالح المتهمين كالكاتب الكبير ألبير كامي(Albert Camus)ومدير مجلة إيسبري(Esprit)جان ماري دوميناك(J.M. Domenach)... بعثوا برسائل تضامن مع المساجين.[42] كما وردت على المحكمة عدة برقيات تأييد من شخصيات بارزة في الوطن العربي مثل عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب، وحسن الهضيبي مرشد الإخوان المسلمين، والعميد صلاح حرب باشا رئيس جمعية الشبيبة المسلمة[43]... وانتهت المحاكمة يوم 11 مارس 1952 بإصدار أحكام قاسية، إذ كان نصيب النائب خيضر 8 سنوات سجنا وأيت أحمد وبن بلة 7 سنوات وبوضياف ويوسفي وأعراب وماروك 6 سنوات ومحساس 5 سنوات، إضافة إلى غرامة قدرها 120 ألف فرنك ونفي لمدة 5 سنوات وحرمان من الحقوق المدنية لمدة 10 سنوات لكل واحد منهم.[44]

إلا أن هذه الأحكام الثقيلة لم تكن تعني أن الإدارة الكولونيالية كسبت المعركة، حيث تمكن المتهمون والمدافعون عنهم من نقل الصراع إلى الصعيد السياسي وتحويل جلسات المحاكمات إلى منابر دعائية عرّوا من خلالها النظام الاستعماري وما يمارسه من امتهان لكرامة الإنسان وتعدي على أبسط حقوقه، وأكدوا — في المقابل — على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

وخوفا من انعكاسات ذلك على الرأي العام، أحيطت تلك الجلسات بالسرية وضربت الأطواق الأمنية الكثيفة حول المحاكم. إلا أن هذا لم يمنع المواطنين من التجمهر بالآلاف جالسين على الأرصفة معطلين حركة المرور وهاتفين بالشعارات الوطنية.[45] ومن حين لآخر، كانت هذه التجمعات تتحول إلى مظاهرات حاشدة وتدخل في مشادات مع قوات الأمن[46]... ولعب هذا الجو المفعم بالتضامن دورا مهما في رفع معنويات السجناء الذين لم يكفوا عن ترديد الأناشيد الوطنية في كل ذهاب إلى المحكمة وإياب إلى السجن. و لم تستطع الشرطة إسكاهّم فراحت تطلق العنان لصفارات سياراهّا للتغطية على أصواهّم، لكنها تضطر إلى التوقف عند الوصول إلى المحكمة بينما يواصل المعتقلون الإنشاد على مسامع الجميع حتى داخل المحكمة.[47]

وعكس ما كان متوقعا، لم ينتهي مسلسل المعتقلين بانتهاء المحاكمات بل استمر داخل السجون. إذ دفعتهم المعاملات القاسية والإهانات إلى الاحتجاج والمطالبة بحقوقهم كسجناء سياسيين. وكان سلاحهم الأساسي في هذه المعركة هو الإضراب عن الطعام، فشنّوا العديد من الإضرابات في معظم السجون كسجن الأغواط وسجن تيزي وزو وسجن وهران وسجن الكدية بقسنطينة وسجن بارباروس بالجزائر. وكان أطولها إضراب سجن الأصنام (الشلف حاليا)

الذي تواصل لمدة 37 يوما وبلغ صداه المجلس الجزائري الذي أرسل تحت ضغط الرأي العام وفدا مؤلفا من نائبين طبيبين هما: قاضي Cadi ولوبون Le Bon لتقصي الحقائق والإطلاع على حالة المضربين.[48] ورافق هذه الإضرابات وغيرها من الاحتجاجات —في كثير من الأحيان– اشتباكات عنيفة مع حراس السجن. وجرى أخطر اشتباك في سجن برباروس سنة 1951 حيث لم تتمكن إدارة السجن من إخماده إلا بعد تدخل الحرس المتحرك La Garde Mobile. وكان جزاء أولئك المساجين الضرب المبرح والحبس في زنازين ضيقة تحت الأرض عراة ومكبلين لما يقارب 90 يوما. و لم تحسن وضعيتهم إلا بمناسبة قدوم لجنة خاصة من باريس تحت ضغط المحامين والصحافة.[49]

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن الحزب لم يتخل عن قضية المتعلقين، إذ وظف كل الوسائل المتاحة للدفاع عنهم وجند الصحافة والمحامين وكل القوى الوطنية والتقدمية والليبرالية وحتى جماهير المواطنين لذلك. وما يسجل عليه من نقائص في هذا المجال مرده ـــ في الغالب ـــ إلى الوسع. ولكن هل اعتنى بالمطاردين بنفس الدرجة؟

يكتسي هذا السؤال أهمية بالغة. وتتجلى هذه الأهمية إذا علمنا أن قضية المطاردين عكس قضية السجناء كانت تتناقص مع أطروحة المؤامرة وتهدد الوجود الشرعي للحزب. وبالتالي كانت امتحانا حقيقيا لمصداقيته.

تتفق شهادات عناصر المخ وهي كثيرة (بن بلة، محساس، يوسفي، أيت أحمد، بوضياف، العمودي، حباشي، بن عودة، بن طوبال، بن علا، بوشعيب... الخ) على إصدار حكم قاس بخصوص معاملة الحزب لهذه الفئة. وبناء على تلك الشهادات يمكن تقسيم هذه المعاملة إلى نوعين:

النوع الأول و الأقل سوء حظيت به بعض إطارات المنظمة حيث قامت إدارة الحزب بإدماجها في التنظيم السياسي وطلبت منها العودة إلى الاجتماعات والكلام السياسي وبيع الجرائد. إلا أن ذلك جرى ـــ حسب هذه الإطارات ـــ وفق شروط قاسية:

أولها: تشتيتها وعزلها عن بعضها البعض بغية إضعاف شوكتها والحد من فعاليتها.[50] فنقل مسؤولو القطاع القسنطيني إلى القطاع الوهراني ومسؤولو هذا القطاع الأخير إلى القطاع الجزائري وأرسل آخرون إلى فرنسا... وهلمّ جرا.

ثانيها: إبعادها عن كل مسؤولية سامية بحجة كونها رهن البحث البوليسي.[51] وهنا يمكن أن نشير على سبيل المثال إلى حالة بوضياف الذي احتارت إدارة الحزب في العمل الذي تكلفه به، هل تعينه على رأس دائرة وقد كان على رأس مقاطعة، وهذا تراجع في مكانته لا مبرر له أم تضعه على رأس ولاية وبذلك يكون له الحق في حضور اجتماعات على مستوى عال والإطلاع على الكثير من الأمور وهو ما لا يرضاه. لذا بقي دون عمل لمدة تفوق السنة ثم كلف بعمل مكتبي تمثل في مراجعة التقارير التي ترد إلى المنظمة.[52]

ثالثها: إخضاعها لمراقبة شبه بوليسية، زيادة على حرب أعصاب مستمرة، إذ كانت الإدارة لا تكف عن تذكيرها بأخطاء بعض زملائها الذين اعتراهم الضعف إبان الأزمة التي عصفت بالمنظمة. وذلك قصد زرع شعور بالنقص لديها من جهة والتقليل من شأنها في أعين المناضلين وبالتالي الحد من تأثيرها من جهة أخرى.[53]

أما النوع الثاني من المعاملة، فكان يتمثل ببساطة في ترك العديد من الفارين في حالة إهمال ونسيان. ففي شرق البلاد، لقي المناضلون الذين لجأوا إلى الأوراس (بن طوبال، بن جدو، حباشي، بيطاط، تليلاني، زيغود، بن عودة، باوش، بركات...) صنوفا شتى من العناء والمشقة بسبب قطع الحزب أبسط المساعدات عنهم. فرفض — مثلا — مسؤول الحزب بولاية قسنطينة (بوجريدة) منحهم مبلغا من المال لشراء الأحذية بعدما تمزقت أحذيتهم وأصبحوا يمشون شبه حفاة في طبيعة قاسية.[54] وعندما اشتدت عمليات البحث عنهم وضرب "الحرس المتحرك" الحصار على منطقة الأوراس سنة 1951، أمرهم الحزب بالتوجه نحو قسنطينة لكن دون أن يوفر لهم لا النقل ولا تكاليفه مما اضطرهم إلى الذهاب مشيا على الأقدام إلى عين مليلة رفقة أحد مناضلي الأوراس (مصطفى بوستة) الذي أشفق لحالهم وأقرضهم مبلغا من المال لمواصلة المشوار على متن سيارة أجرة.[55] وفي قسنطينة بقوا مدة بلا نشاط ودون أن يهتم أو يتصل بهم أحد، ليتم في الأخير تشتيتهم بإرسال فريق إلى ميلة وآخر إلى الجزائر وثالث إلى وهران بحيث يستحيل الاتصال بينهم وأسوأ من ذلك حين أصيب أحدهم (زيغود) بمرض في عينه فذهب إلى مقر الحزب بقسنطينة يطلب المساعدة أعطي مبلغا بخسا (40 دورو) لا يكفي للعلاج مما " اضطر رفاقه إلى مداواته بالشبّ والقصبة كما تداوى البهائم".[56] ولم تكن وضعية المطاردين بباقي جهات الوطن أحسن حالا، إذ قضى سويداني وبوشعيب بدورهما فترة عصيبة في منطقة المتيجة ووصل بهما الحال إلى العمل من طلوع الشمس إلى غروبها في ضيعات المعمرين وكبار الملاكين وعند أفراد الشعب للحصول على ما يسد الرمق بعدما تجاهلهما الحزب تجاهلا تاما.[57]

ويذهب بعض المطاردين إلى أبعد من ذلك، فيتهمون إدارة الحزب بالتواطؤ الضمني مع الأمن، حيث تعمدت إبقاءهم في حالة تسكع لكي تسهل على الشرطة إلقاء القبض عليهم. ويزكي ذلك أنه لما كان يسعف بعضهم الحظ، فيجد ملجأ لقضاء ثلاثة أو أربعة أيام، كان يقال لصاحب البيت بأن ضيوفه قنبلة موقوتة مما يجعله يعيش في حالة رعب ويستعجل التخلص منهم.[58]

و لم يكن غريبا من إدارة هذا سلوكها مع الذين فضلوا العيش في كنف السرية أن تعارض بشدة رغبة الذين كانوا في السجن في الفرار. وبخصوص هذا الموقف، يذكر بن بلة ومحساس أنهما اقترحا على قيادة الحزب الهروب من سجن البليدة، فرفضت ذلك بشكل قاطع وأصدرت تعليمات صارمة إلى المناضلين بعدم تقديم أي معونة لهما. ولما نفذا مشروع الهروب بالاعتماد على النفس وبعض المناضلين الذين خرجوا عن طاعة الحزب كصافي بوديسة وسيدي يخلف مصطفى، عوقب هؤلاء بالطرد وترك أولئك بدون مساعدة لمدة طويلة.[59] ونفس المصير لقيه الفارون من سجن عنابة (زيغود، بن عودة، بركات، بكوش)، فلم يكتفِ الحزب بإهمالهم بل وصل به الأمر إلى منع المناضلين من مساعدتهم قبل أن يقرر — في الأخير — نقلهم إلى الأوراس.[60]

ومما يعكس بصدق نظرة قيادة الحزب إلى المطاردين تسمية "الثقال" (Les Lourds) التي أطلقتها عليهم؛ فهم مثقلون بالمشاكل مع إدارة الاحتلال وبالتالي عبء على الحزب يتوجب التخلص منه. وتماشيا مع ذلك، طرحت عليهم سنة 1952 خيارين[61]:

الخيار الأول: الاستسلام للسلطات الفرنسية مع التعهد بتعيين محامين أكفاء يجتهدون وسعهم لتخفيف الأحكام التي صدرت في حقهم.

الخيار الثاني: مغادرة البلاد إلى الخارج، إما إلى مصر للنشاط في إطار بعثة الحزب هناك أو للتكوين في كلية القاهرة الحربية، وإما إلى فرنسا للعمل في هياكل الفيدرالية.

وكان موقف المعنيين من الخيار الأول هو الرفض القاطع أما الخيار الثاني فقد رضي به البعض دون البعض. لكن عند التنفيذ لم يمس إلا القليل ممن كان يفترض أن يشملهم، علاوة على أنه لم يخلو من الأساليب الملتوية والمساومات، فأخفي — مثلا — على بن بلة ومحساس طلب منطقة القبائل بإيوائهما لدفعهما إلى القبول بمغادرة البلاد كما لم تسلم لهما وثائق السفر المزورة إلا بعد أن قبلا بشروط الإدارة كالفصل بينهما بإرسال أحدهما إلى المشرق والآخر إلى فرنسا.[62]

وعموما، ترسم شهادات عناصر "المخ" صورة قاتمة الضلال لمعاملة الحزب للمطاردين. فهل يتفق ذلك مع شهادات الطرف الآخر؟

خلافا لما مرّ بنا أعلاه، يؤكد المسؤولون السياسيون أن الحزب اعتنى بمناضلي "المخ" الملاحقين من الأمن ماديا وأدبيا قدر المستطاع. فوفر لبعضهم الملاجئ لدى عائلات المناضلين والمتعاطفين في المدن، ونقل عددا منهم إلى المناطق الريفية الوعرة كالأوراس والقبائل، وساعد آخرين على مغادرة البلاد إما إلى فرنسا وإما إلى المشرق. كما خصص لهم مرتبات في حدود ما تسمح به إمكانات الحزب المالية.[63] إلا أن ذات المسؤولين لا ينكرون قساوة الظروف التي كان عليها المطاردون خاصة المقيمين منهم في المدن إذ كان عليهم أن لا يغادروا مخابئهم تحت أي عذر كان وأن يمتنعوا عن الكلام والحركة حتى لا يتفطن الجيران لوجودهم، وهو وضع لا يطاق.[64] ولا ينفون كذلك حدوث

تجاوزات في حق أولئك المناضلين سواء أكان المسؤول عنها الإدارة المركزية أو القادة المحليون، لكنها لا تعكس ـــ برأيهم ـــ توجها عاما للحزب.[65] ويلقى هذا الطرح سندا في شهادات بعض عناصر "المخ" كعيسى كشيدة الذي يؤكد بأن "إدارة الحزب أولت اهتماما بالغا لأعضاء المنظمة الخاصة و لم تهملهم"[66]، وعبد القادر العمودي الذي يشير إلى أن "قيادة الحزب ساعدت المناضلين الذين كانت تبحث عنهم السلطات الفرنسية بإخفائهم لدى بعض المناضلين وتكفلت نسبيا بأمورهم المادية"[67]، وعبد الرحمن قيراس الذي يذكر بأنه حين أصيب سنة 1951 بمرض صدري خطير تكفل الحزب بعلاجه تحت هوية مزورة في مستشفى مصطفى باشا ثم مستشفى بني مسوس وأخيرا في مصحة خاصة بمفتاح إلى أن امتثل للشفاء في أواخر سنة 1951.[68]

أما بخصوص تهمة إبعاد مناضلي "المخ" المطاردين عن مناصب المسؤولية، فالجهة المتهَمة تفند ذلك من أساسه وتؤكد استعانة الحزب بكل أبنائه دون أي مفاضلة بينهم بالنظر إلى وضعهم الأمني بدليل استدعاء عدد من إطارات "المخ" الملاحقة أمنيا للعمل في الأجهزة المركزية كبوضياف وماروك الذين كونا مع سيد علي ودخلي "لجنة التنظيم" التي تشرف على جميع الولايات، وتعيين أخرين كمسؤولي ولايات مثل رقيمي وشرقي... أو مسؤولي دوائر كبن مهيدي ودريس وبوقرة وبن عبد الملك وديدوش وقيراس وبيطاط وبوصوف وقصير ومشاطي[69]... ووفقا لقائمة إطارات المنظمة السياسية غير الكاملة التي نشرها بن خدة في كتابه، كان حوالي 040% منهم رهن البحث البوليسي[70]، الأمر الذي اضطر مسؤول التنظيم (سيد علي) إلى عقد اجتماعين في الشهر، واحد مع المسؤولين الملاحَقين وآخر مع المسؤولين غير الملاحقين.[71] ويؤكد

بوضياف نفسه ذلك حينما يشير إلى أن ثلث المنظمة الحزبية كان تحت إشراف عناصر المنظمة الخاصة.[72]

وفي السياق ذاته، يرفض قادة الحزب ما ينسب إليهم من معارضة لفرار السجناء، مشيرين إلى تزكيتهم ودعمهم للعديد من حالات الفرار: كهروب زوبيري كاتب الضبط بمحكمة الجزائر من مقرات شرطة الاستعلامات العامة P.R.G الكائنة بفيلا محي الدين، ومحاولة سيد علي عضو قيادة الحزب الفرار عندما جاءت الشرطة لاعتقاله، وتلقي بوقرة الأمر بعدم المثول أمام المحكمة بعد أن استفاد من الإفراج المؤقت[73]، والتكفل بمحمد علي خيضر الفار من سجن وهران وتهريبه إلى فرنسا[74]... ولا توجد وفقا لهذا الطرح سوى حالتين استثنائيتين عارضت فيهما إدارة الحزب الفرار: الأولى حالة النائب خيضر التي تلقى تفسيرا في تناقض فرار هذه الشخصية السياسية البارزة مع أطروحة المؤامرة التي رفع الحزب لواءها، إضافة إلى أن مثولها أمام المحكمة كان بما سيثيره من ضجة كبيرة سيقدم خدمة جليلة لقضية المعتقلين. أما الحالة الثانية فتتعلق ببن بلة ومحساس وتعزو قيادة الحزب معارضتها لفرارهما إلى الانعكاسات الوخيمة التي كان سيتركها ذلك على باقي السجناء، زيادة على أنه من غير المعقول ــ نظاميا ــ أن يهرب المسؤولون ويبقى المناضلون[75].

إزاء هذا التناقض بين تقييم إطارات "المخ" لتعامل إدارة الحزب مع مضاعفات "المؤامرة" وتقييم المسؤولين السياسيين، لنا أن نتساءل: ما علة ذلك؟

من غير المستبعد أن يكون للعلل الذاتية كالتحيز دور ما في ذلك، إلا أن العلة الأكثر تأثيرا هي ــ و لا شك ــ علة موضوعية تتجلى في اختلاف زاوية الرؤية عند الفريقين تبعا لاختلاف الموقع الذي يحتله كل فريق في سياق

الأحداث. فعناصر "المخ" تنظر إلى المسألة من خلال الوضع الحرج الذي كانت فيه، فهي منّيـــت بأن تكون طليعة الثورة المنشودة لكنها ألفت نفسها ـــ في نهاية المطاف ـــ متشردة في المدن والبوادي وعالة ثقيلة على الحزب الذي يضغط عليها للقبول إما بالدخول إلى السجن وإما بالخروج من الوطن، لذا فهي ترى بأنها مخدوعة. أما قادة الحزب فينظرون إلى مسألة من موقعهم كمسؤولين مطالبين بتقدير الأمور بواقعية والعمل في نطاق الممكن والأخذ في كثير من الأحيان بمنطق أخف الضررين، لذا فالكثير مما تراه عناصر "المخ" سلبيات هو في تقديرهم إيجابيات، لأنها سمحت بتفادي سلبيات أكبر.

ومن هنا نخلص إلى نتيجة مهمة وهي عقم الإشكالية المطروحة بصيغتها التقديرية الشائعة لما تتسع له من تأويلات متعارضة. وهو ما يدعو إلى إعادة النظر فيها بحيث لا يدور الاستفهام فيها حول تقدير تسيير الحزب للأزمة ولكن حول تقرير حقيقة اجتهاده للخروج منها بالانتقال من حالة شرعية استنفذت أغراضها إلى حالة ثورية تفتح أفاقا جديدة. بعبارة أخرى، من العبث التساؤل عن كفاية أو عدم كفاية القدر الذي قدمه الحزب لعناصر "المخ" من مسكنات الألم؛ لأن المطلوب منه كان توفير البلسم الكفيل بإخراجها من سلبيات الفرار والتخفي إلى إيجابيات المبادرة والهجوم ووضع حد لحالة الضياع والتشرد التي كانت عليها.

الهوامش

1-Jeanson francis : le cours des choses : drôle de complot ou l'anniversaire manqué, in la République Algérienne, N° 229, 16 juin 1950, P: 1-4.
2-ECHOS d'Alger. 11 avril 1950.
3-Mahfoud Kaddache , Histoire du nationalisme algérien, SNED, Alger , 1980 , P 857

4-عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1947 – 1954 ، م.و.ك. ، الجزائر، 1986، الجزء 3 ، ص 129.

5- L'Algérie- libre, 01avril 1950
6- jacques Chevallier, nous, Algériens..., Calman – levey , Paris , SD , P93.
7-Mohammed Boudiaf , la préparation du premier novembre 1954,in Hebdo libéré, N° 66 du 1er au 7 juillet 1992, pp.6-9.

8- شهادة بن عودة، في محمد العباس، ثوار عظماء، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1991 ص 55، 86.

9-Benyoucef Ben Khedda, op. cit, P 157-159.

10- مجلة الباحث، العدد الثالث، نوفمبر 1985، ص 46.

11- شهادة بيطاط، في: محمد عباس، ثوار عظماء، ص 76.

12- Lakhdar Bentobel , Révolution anonyme, p 84.

13- أحمد محساس ، الحركة الثورية في الجزائر، ترجمة الحاج مسعود و محمد عباس،دار القصبة، الجزائر، 2003 ص 343.

شهادة محساس، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 154.

14-شهادة أحمد بوداة ، في: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 70.

15- شهادة مولاي مرباح ، في: محمد عباس، رواد الوطنية، ص 307.

16- Benyoucefe Ben Khedda , op. cit, p 156.
Ibidem

17-عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 139.

18-عبد القادر وقواق ، المرافعة الكبرى، منشورات دحلب ، الجزائر 1992 ، ص 55-56.

19- Commissions des finance J.O.A : débats Assemblée Algérienne, séance du 19 mars 1951, p 178-180.
20- République Algérienne, les numéros 229-230-231, (16-23-30 juin 1950)
21- E Naegelen , Mission en Algérie, Flammarion , Paris, 1962, p. 175-176.

22-Esprit, 18 années, juin 1950, p 1018.

23-شهادة عبد الرحمن كيوان (جمعها صاحب المقال).

24-أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 334.

-M'hammad Yousfi , complot, ENAL , Alger , 1986 , p64.
25- Ibid, p56.
26-Tribunal de Bône (Annaba), procès de l'O.S 30 juin 1951, p30.
27-Benyoucef Ben Khedda , op,. Cit., p 157.
28- Mohammed Boudiaf , op, cit.

29- أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 334.

30-نفس المصدر.

شهادة أحمد بوداة، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 70.

31-شهادة سيد علي عبد الحميد، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

شهادة حسين لحول ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 55.

32-أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 353.

33- جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994 ص 221.

M'hammed Yousfi , l'Algérie en marche, T.1,p. 102.

34-أحمد محساس ، المصدر السابق .

35- Mohammed Boudiaf op, cit.

36- عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص 55-56.

Benyoucef Ben khadda op.cit, p 161.

37-Abderrahmane Kiouane , Moments du mouvement national, Ed. Dahlab , Alger , 1999 p 165.

عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص 48.

38-Benyoucefe Ben Khedda, op.citt, P 161.

عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص 59.

39-وثائق محاكمة المنظمة الخاصة بوهران في 6 مارس 1951، في عبد القادر وقواق المرجع السابق، ص 91-135.

40-Tribunal de Bône (Annaba), Procès de l'OS, 30 juin 1951

41- يشير بن خدة إلى تاريخ 22 سبتمبر 1951 بينما تذكر المصادر الأخرى (كيوسفي، ووقواق...) تاريخ 22 نوفمبر. والظاهر أن بن خدة وقع في الخطأ سهوا.

42-L'Algerie libre, N° 38, 8 Nov 1951.

M'hammed Yousfi , le complot, P 81-82
Benyoucefe Ben khedda , op, cit, P 160.

عبد القادر وقواق ، المرجع السابق، ص 58.

43-L'Algerie Libre, N° 38, 8 Nov 1951.
L'Algerie Libre, N° 38, 26 Avril 1952.
44- Ben youcef Ben Khedda , op, cit, PP. 161-162.
M'hammed Yousfi , le complot, P. 81.

45- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 132.

عبد القادر وقواق ، المصدر السابق، ص 58-59.

Mahfoud Keddache , op, cit, P 859.
46- M'hammed Yousfi , L'Algérie en marche, Tome I, P. 167.
47- Robert Merle , Mémoires de Ben Bella, Gallimard , Paris 1965 , P. 82.
M'hammed Yousfi, le complot, P 81.
Ibidem, PP. 101-188.

48- عبد القادر وقواق ، المصدر السابق، ص 59.

عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 130-134.

49-عبد القادر وقواق ، المصدر السابق، ص 59.

Mahfoud Kaddache , op, cit, P 859.

50- شهادة لخضر بن طوبال ، في مجلة أول نوفمبر، العدد 1982/55، ص 55.

شهادة عبد القادر العمودي ، في مجلة المصادر، العدد 2001/04، ص 201.

R. Merle , op, cit, P 83.

51-أحمد محساس، المصدر السابق، ص 337.

52- Mohammed Boudiaf , op, cit.

53- شهادة عبد القادر العمودي (جمعها صاحب المقال).

أحمد محساس ، المصدر السابق.

شهادة أحمد محساس ، في محمد عباس، ثوار عظماء، ص 156.

54- شهادة عبد السلام حباشي ، في مجلة الباحث، العدد 1985/03، ص 46.

55- شهادة لخضر بن طوبال ، في مجلة أول نوفمبر، العدد السابق، ص 55.

56- شهادة عمار بن عودة ، في مجلة أول نوفمبر، العدد 55، ص 64.

شهادة عبد السلام حباشي ، في مجلة الباحث، العدد السابق، ص 46-47.

57-R .,Merle. op, cit, P 83.

58-شهادة عبد السلام حباشي ، في مجلة الباحث، العدد 1984/02، ص 10-47

59-أحمد محساس، المصدر السابق، ص 346.

R .Merle , op, cit, P. 83.

60- حسين أيت أحمد ، مذكرات مكافح 1942 – 1952، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ الجزائر ، ص 223.

61-شهادة عمار بن عودة ، في محمد عباس، ثوار عظماء، ص 88.

شهادة لخضر بن طوبال في مجلة أول نوفمبر، عدد 55، ص 55.

شهادة محمد علي خيضر في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 331

62-أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 348.

R .Merle , op, cit, P 83.

63- شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

Benyoucef Ben khedda, op, cit.PP. 163-164.

64- Benyoucef Ben khedda , op, cit, P 165.

Ibidem

66- نقلا عن: إبراهيم لونيسي ، المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، في مجلة المصادر، العدد 2002/06، ص 75.

67-شهادة عبد القادر العمودي ، في مجلة المصادر، العدد السابق، ص 201.

68- شهادة عبد الرحمان قيراس (جمعها صاحب المقال).

شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

69- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 35.

Benyoucef Benkhedda , op, cit, pp. 164-165.

70- انظر الملحق 27 في: Ben youcef Ben Khedada , op, cit, PP. 317-319

71- شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107-108.

72- Mohammed Boudiaf , op, cit.

73- Benyoucefe Ben khedda , op, cit, P 159.

74-شهادة محمد علي خيضر ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 331.

75- Benyoucef Ben khedda , op, cit, PP. 159-160.

شهادة عبد الحميد سيد علي ، في محمد عباس، رواد الوطنية، ص 107.

76-أحمد محساس ، المصدر السابق، ص 337.

الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية
من 1939 إلى 1962

أ.العايب معمر

قسم التاريخ- جامعة تلمسان

لقد أصبح أمر توجيه الدراسات والبحوث التاريخية،نحو معالجة الظاهرة الاستعمارية من مختلف جوانبها (الاجتماعية،الاقتصادية،السياسية،والعسكرية)، ركيزة أساسية في كتابة تاريخنا الوطني،ولما كان الجانب العسكري أحد دعائم السياسة الاستعمارية الفرنسية والغربية بشكل عام داخل المستعمرات الأوربية،على اعتبار أنه العصب الحيوي في الحفاظ وحماية المصالح الاستعمارية وتوسيع مناطق نفوذها ،بات من الضروري اليوم تسليط الضوء على التواجد العسكري الفرنسي والأجنبي بمنطقة المغرب العربي ،والكشف عن أهمية المنطقة الجيواستراتجية في المنظور العسكري الغربي،الذي تجلى منذ نزول الحلفاء بالمنطقة عام 1942 ،والذي انتهى بإعادة بعث الإمبراطورية الفرنسية من جديد في المغرب العربي وفي الأقطار الأخرى فيما وراء البحار .بل الأكثر من ذلك أصبحت الجزائر عاصمة فرنسا الأولى ،منذ أن انتقل إليها الجنرال ديغول زعيم لجنة فرنسا الحرة،وهاقام بتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية،فالجزائر حينها شكلت جوهر الإستراتجية العسكرية للحلفاء خلال تلك المرحلة.

إن أهمية منطقة المغرب العربي جعلت منظمة الدفاع الغربي(الحلف الأطلسي)،تولي اهتمام ومتابعة مستمرة لتطور الأحداث في المنطقة،وكانت في كثير من الأحيان تسدي النصح لسلطات الفرنسية لتغير سياستها تجاه شعوب المنطقة،وفي أحيان أخرى يصل النصح إلى حد التحذير من انفجار محتمل للوضع مثلما تنبأت به مصالح الاستخبارات الأمريكية(CIA) ،قبل اندلاع الثورة الجزائرية وحذرت نظيرتها الفرنسية بذلك . ولما اندلعت الثورة في الجزائر نوفمبر 1954، لم تتوان أمريكا في دعم فرنسا بشكل مباشر عن طريق منظمة الحلف

الأطلسي، الذي أصبح يمد فرنسا بما تحتاجه من معدات وتجهيزات عسكرية من اجل القضاء على الثورة الجزائرية في المهد قبل انتشارها.

في هذا المقال سأحاول تتبع جذور التواجد والتنسيق العسكري الغربي في منطقة المغرب العربي والذي يعود تاريخه إلى تاريخ نزول الحلفاء بالمغرب العربي، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء قواعد عسكرية بالمنطقة،والكشف عن أوجه الدعم الذي تلقته فرنسا من منظمة الحلف الأطلسي(NATO) لمواجهة الثورة الجزائرية.

1- جذور التواجد العسكري الغربي بالمغرب العربي

أ- نزول الحلفاء بالمغرب العربي (8نوفمبر1942)

يعود اهتمام الحلفاء بمنطقة المغرب العربي مباشرة بعد وقوع فرنسا تحت سيطرة الألمان وتثبيت حكومة فيشي العميلة لهم إن، فالإستراتجية العسكرية الأمريكية كانت في حاجة لدعم مجهودات الاتحاد السوفيتي الذي تعرض لضغوطات ألمانية كبيرة من جهة،وإحداث قطيعة مع سلسلة فشل الحلفاء في إفريقيا والمحيط الهادي، من جهة أخرى، لقد اتفق "تشرشل"مع "روزفلت"على مهاجمة التمساح النازي من ناحية"البطن الرخو"(البحر المتوسط)،بدلا من" الرأس"(شمال فرنسا)حسب الخطة التي رسمها"تشرشل"لستالين"،هذه هي العملية الأولى لأمريكا فوق ميدان خارجي ستكون بداية لدخولها بكل ثقلها في النزاع.[1]

1 - أبي راي غولدزيغر،جذور حرب الجزائر (1940-1945) من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان،مراجعة حاج مسعود مسعود،طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر،الجزائر،2005،ص،133.

ومن المخاوف التي أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية هو احتمال استغلال ألمانيا للأسطول الذي تملكه فرنسا ،في ضرب الحلفاء وهذا ما دفع ببريطانيا في الإسراع إلى توجيه ضربة جوية لقاعدة المرسى الكبير بوهران، في 3 جويلية 1940، في محاولة منها لتدمير الأسطول الفرنسي. ومن بين أهداف روبرت ميرفي كان العمل على إقناع الحاكم العام في الجزائر،مهما كان انتمائه، بضرورة الالتحاق بالمقاومة إلى جانب الحلفاء. كان على ميرفي تحقيق هذا الهدف ولو كلفه الأمر فصل الجزائر عن فرنسا. ويأتي في هذا الإطار اتصال ميرفي بالسفير البريطاني في واشنطن" اللورد لوثيان"، في 27نوفمبر1941،حيث جاء في المراسلة مايلي:"...أنه في حالة رضوخ حكومة فيشي لضغوط الألمان ،من خلال الوزير" بيار لافال "،يمكن إقامة نظام مستقل في الجزائر تحت قيادة ويقان وجلب الأسطول الفرنسي عبر المتوسط."[2]

وعليه، جاء نزول الحلفاء بالمغرب العربي ،تنفيذا لهذه الخطة ذات الأبعاد الإستراتجية والعسكرية التي تهدف إلى التوسع تجاه شرق إفريقيا الشمالية ومحاصرة دول المحور ثم الاتجاه نحو أوربا لتحريرها لقد اتخذ قرار الإنزال في اجتماع بين الحلفاء (الأمريكان والانجليز وحكومة المنفى)، يوم 23جويلية 1942،حيث تم الاتفاق على بداية النزول في شمال إفريقيا من الناحية الغربية: سميت هذه العملية في البداية "سوبر جيمناست" (Super Gymnaste)،ثم قام

2- جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وأثارها، دار الريحانة للكتاب، 2006، ص 34.

"ونستون تشرشل" بتغيير التسمية وأطلق عليها اسم" **المشعل**" (Torche)،وكلف الجنرال ايزنهاور بالقيادة العليا لهذه العملية.[3]

لقد برر الرئيس الأمريكي روزفلت هذه العملية عشية الإنزال بالمنطقة بالأهمية الإستراتجية لشمال إفريقيا ،وكان من بين انشغالاته حماية منطقة النفوذ الفرنسي من هيمنة دول المحور ،ففي رسالة وجهها إلى "بيتان"(Petain)،يوم 8 نوفمبر 1942جاء فيها:"الآن نرى أمام أنظارنا الإمبراطورية التي أسستها فرنسا وقد أصبحت مهددة من طرف الهجوم الألماني والايطالي اللذين يحاولان السيطرة على إفريقيا الشمالية وتنفيذ مخطط السيطرة عليها،على ضوء هذه المخططات التي يعدها العدو،قررت إرسال إلى إفريقيا الشمالية قوة عسكرية فعالة،وهذا للتعاون مع السلطات في الجزائر وتونس والمغرب لوضع حد للجرائم الدولية التي ترتكبها ألمانيا وايطاليا"[4]

في السادس والعشرين جوان 1942،أستدعى الجنرال ايزنهاور الجنرال مارشال وأطلعه على اختياره قائدا على عملية "المشعل"،وطلب منه كتم السر،حتى تعلن القيادة المشتركة عن الخبر رسميا، بدأ التحضير للعملية منذ ليلة عشرين أكتوبر من نفس السنة،قرب مدينة شرشال غرب الجزائر العاصمة في سرية تامة حيث قام الجنرال كلارك (Clark)، مساعد الجنرال ايزنهاور(Esenhower)،الذي كان قد وصل إلى الساحل الجزائري، منذ 23اوت 1942،على إحدى الغواصات بالقرب من ساحل شرشال ، والتقى في منزل

3-Basil liddellhart. « Le point de vue britannique » Historia.2eme Guerre mondiale,N=44,19sep,Paris 1968,p1209.
4-Mohieddine Hadhri. « L' Afrique du Nord en guerre .Réflexions sur la stratégie des puissances belligérantes » in.I.S.H.M.N.Tunisie,1989,p. 216

أحد المستوطنين الفرنسيين، بالجنرال الفرنسي "ماست"Mast"، وزوده بجميع المعلومات المتعلقة بخطة نزول جيوش الحلفاء بالمنطقة.[5] حضر هذا اللقاء روبرت ميرفي وزميله "كنايت"،لتنسيق الإجراءات الميدانية للعملية، مع "فرنسوا استني" المستشار العسكري الجنرال ديغول، ومستشارين عسكريين انجليز.[6] وبعض الضباط المرتبطين بالمقاومة وممثلين عن المقاومة الفرنسية ،وتم الاتفاق على سير الخطة وحدد تاريخها بداية أيام 8،7 و9نوفمبر 1942. جرت هذه العمليات في ظروف خاصة ،تزامنت مع انتصارات الحلفاء وتراجع المحور، خاصة بعد انتصار الانجليز في معركة العالمين في مصر.[7]

بعد نجاح عملية الإنزال في الساحل الجزائري ،سارع الأميرال دارلان لعقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث وقع الاتفاق كل من الجنرال مارك كلارك عن الجانب الأمريكي والأميرال دارلان عن الجانب الفرنسي،وقد بينت الاتفاقية بوضوح أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، إن ما يهمنا في هذا الاتفاق هو أن العمليات العسكرية تمت كما كان مخططا لها. نفذت في أربعة أيام من 6الى 9نوفمبر1942.[8] لقد خلق انتصار نزول الحلفاء بشمال إفريقيا،ترحيبا كبيرا عند الحلفاء وعند تفحص مراسلات

5- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، «المنظمة الخاصة"، (تر) ، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر، 2002، ص، 27.

6--Basil liddellhart.op.cit.p .1209

7- شكري محمود نديم، حرب إفريقيا الشمالية (1940-1942) ، الطبعة 5، دار النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 1954، ص 18.

-Historia. Débarquement en Afrique du Nord (Torche),3eme trimestre -8 N=44.Paris,19sep., 1968.

ستالين،تشرشل، روزفلت فيما يتعلق بالترول بشمال إفريقيا نجد أن السوفيت كانوا يتابعون باهتمام تطور العمليات العسكرية بين الانجليز والألمان في مصر وطرابلس ، عقب انتصار بريطانيا في معركة "العالمين" حيث بعث ستالين برسالة تهنئة إلى تشرشل وتاريخ الرسالة يتزامن مع تاريخ نزول الحلفاء بالجزائر ،كتب عليها رسالة شخصية وسرية للغاية من الرئيس ستالين إلى الوزير الأول تشرشل ومن مضمون الرسالة نجد أن ستالين كان يؤكد على ضرورة الإسراع في انجاز "عملية المشعل". وفي الرسالة تعبير عن اعترافه بالقرار الشجاع الذي اتخذه الرئيس الأمريكي روزفلت المتعلق بإرسال قوات أمريكية إلى شمال إفريقيا وفتح جبهة عمليات عسكرية بشمال إفريقيا يعني بالنسبة لستالين تخفيف الضغط على جبهة روسيا.[9]

إن انتصار الحلفاء في شمال إفريقيا كان انتصارا مكملا للانتصارات التي حققوها في جبهات أخرى والتي أعطت في الأخير الانتصار النهائي للحلفاء عام 1945 .مايمكن استنتاجه أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور أساسي في إعادة بناء الإمبراطورية الفرنسية من جديد في الجزائر،و لعلى هذا من الأسباب التي دفعت بحكومة" النحاس باشا"،بالمملكة المصرية،خلال شهر أفريل 1945، بمساءلة الجنرال ديغول حول حقوق الشعب الجزائري،وبعد وقوع مجازر 8ماي 1945 .نجد عزام باشا أول رئيس للجامعة العربية، يراسل السلطات الأمريكية،ويشير في رسالته إلى مسؤولية أمريكا في الأحداث التي وقعت بالجزائر ،على اعتبار أنها كانت لها السلطة المشورة في الجزائر.

9- Mohieddine Hadhri, op.cit.p.262.

والأكثر من ذلك أن الجيش الفرنسي، قد استعان بالطائرات الأمريكية والانجليزية في قمع مظاهرات الجزائريين السلمية،في سطيف،قالمة،خراطة*[10]. بل هناك بعض الباحثين من يرى، في التواجد الأمريكي بالجزائر، خلال مجازر الثامن مايو، إشارة مطمئنة للفرنسيين ومناصرتهم عند ظهور أي طارئ.[11]

2- الحلف الأطلسي في مواجهة الثورة الجزائرية

لا يمكن فهم سياسة فرنسا والحلف الأطلسي[12]، في منطقة المغرب العربي، ألا بدراسة طبيعة ذلك الصراع، الذي ظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بين

10 - Redouane Ainad tabet,8 mai 1945 en Algérie.O.P.U,Alger.1987.p318.

* ليس غريب على السياسة الأمريكية ،هذا السلوك في سياستها الخارجية، المبنية على تعزيز المنظومة الدفاعية الغربية، ومن الصدف التاريخية التي لا يتوقف عندها الباحثين كثيرا، أن سلاح الجو الأمريكي، قدم خدمات معتبرة للفرنسيين في حربهم ضد عبد الكريم الخطابي(حرب الريف 1920-1925)،حيث استعان بطيارين الأمريكان في قنبلة الثوار في الريف المغربي، حول الدور الأمريكي في حرب الريف راجع:

William Dean,Les Américaines dans la rébellion du Rif, Revue historique des armées .N=246.1/2007

للاطلاع على هذه المجلة عبر شبكة الانترنت انظر الموقع: http://www.cheminsdememoire.gouv.fr

11 - جمال فرحات،المرجع السابق، ص61.

12 - حلف الشمال الأطلسي (ناتو) (North atlantic Treaty Graganization): هو معاهدة عسكرية وقعت في عام 1949، بين كل من بلجيكا، النرويج، البرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، إسلندا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، كندا، الدانمرك، لوكسمبورغ، هولندا، ولقد انضمت تركيا واليونان إلى الحلف عام 1952، أما ألمانيا الغربية فقد انضمت بعد اتفاق باريس عام 1955، ويلزم الحلف كل دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بالتشاور فيما بينها إذ هدد أمن أية دولة من الدول الأعضاء واعتبار أي هجوم مسلح ضد أي دولة هجوما على جميع الدول الأعضاء تواجهه كل دولة بالشكل الذي تراه مناسبا. لمزيد من التفصيل أنظر: الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى 1981، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، من (أ - ح)، الجزء 1، ص ص 834 - 835.

الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما عرف "بالحرب الباردة"، حيث أصبح من المستحيل التفاهم بين هذه الدول الكبرى، على المبدأ الأساسي الذي وضعوه في ميثاق الأمم المتحدة، فأصبحت الدول الغربية تتهم الاتحاد السوفيتي بإستلائه على دول أوربا الشرقية. في هذه الأثناء دخلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في أزمة حادة داخل مستعمراتها، بسبب حركات التحرر التي أصبحت تواجهها، وازدادت هذه الأزمة بروزا مع مطلع الخمسينات، وتأكدت بعد هزيمة جيوش فرنسا في "ديان بيان فو"[13]، والتي أدت بمنداس فرانس"، رئيس الحكومة الفرنسية، إلى إمضاء اتفاقيات جنيف التي كرست الهزيمة السياسية والعسكرية لفرنسا في الهند الصينية و التي ستنتقل أثارها إلى دول المغرب العربي مع بداية حركة المقاومة سنة 1954[14] . فشعوب المغرب العربي، بدأت تتحرك بفعل اليقظة التي كان يعيشها العالم العربي، حيث تجندت كل من تونس والمغرب لمقاومة تطور الحماية نحو السلطة المزدوجة[15]،

13 – ديان بيان فو (Dien Bien Phu) المعركة الحاسمة التي وضعت حدا لحرب فرنسا في الهند الصينية (1946 - 1954)، دارت هذه الحرب بين القوات الفرنسية تؤازرها القوات الأمريكية من جهة وبين ثوار لفيتنام وكمبوديا ولاوس تساندهم الصين من جهة أخرى، وكانت ديابيان فو تعتبر خلال تلك الحرب من أهم المراكز الإستراتيجية لدى كلا الجانبين، وأخيرا سقطت في أيدي القوات الوطنية الفيتنامية في السابع عشر مايو سنة 1954، وتم في أعقاب ذلك الاتفاق في الحادي والعشرين من جويلية بعد جولة من المفاوضات التي أجريت في جنيف على تقسيم لفيتنام إلى دولتين شمالية شيوعية وجنوبية خاضعة للسيطرة الغربية. لمزيد من التفاصيل أنظر : موسوعة السياسة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 737.

14 – محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض، سلسلة صادر، موفم للنشر، 1994، ص 7.

15 – – نفسه، ص 06.

وازدادت مشاكل فرنسا في هذه المنطقة تأزما مع اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954.

بانضمام فرنسا للمنظمة الحلف الأطلسي،ترسم التعاون العسكري الفرنسي- الأمريكي، وفي هذا الإطار، عبر الوزير الأول الفرنسي"هنري كوي"عن رضاه بهذا التعاون بقوله:"إن بنود المعاهدة تلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أوروبا". لقد أدى انضمام فرنسا إلى منظمة الحلف الأطلسي أيضا، إلى إلحاق التراب الجزائري بشروط معاهدة الناتو، واحتوت المعاهدة على فصل يشرح وضع الجزائر داخل منظومة الحلف. وما أن أصبحت الجزائر على هذا الوضع حتى أصبح للسياسة الدفاعية الأمريكية،مصلحة إستراتيجية هامة في شمال إفريقيا،حتى أنها أصبحت بالنسبة لأمريكا أهم من تونس والمغرب على المدى البعيد. وبفضل معاهدة الأطلسي حصلت أمريكا على امتيازات جديدة ،تمثلت في محطات الوقود وهياكل بحرية عسكرية في الموانئ الجزائرية. وعليه أصبحت الجزائر قاعدة تدريب وعبور وتموين للقوات الأمريكية لأجل غير مسمى بعد أن تمت المصادقة على منح الولايات المتحدة هذه المصالح في 27جوان 1950.[16]

وفي مراسلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية في نفس السنة، طلبت الخارجية الفرنسية من الحلفاء توحيد الجهود لمنع الزحف الشيوعي في إفريقيا، عن طريق دمج مصالحهم الاقتصادية في القارة السمراء،وألحت المراسلة في الأخير على أهمية المساعدات التقنية الأمريكية،في تحقيق هذه الغاية،لقد تحول هذا الاقتراح

16 - جمال فرحات، المرجع نفسه، ص 90.

إلى المشروع الذي عرف باسم "اورافريكا"أو(إفريقيا الأوروبية)،فيما يتعلق بالجزائر. فان مشروع "اورافريكا"قد فتح ثرواتها للاستثمار الأوروبي لدعم مسيرة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجي[17].

أ – تسخير القواعد لعسكرية الفرنسية والأجنبية بالمغرب وتونس لضرب الثورة الجزائرية

لقد ارتبطت تونس والمغرب الأقصى،مع فرنسا باتفاقيات خولت لها تسيير شؤون البلدين في مجالات الشؤون الخارجية و الدفاع حيث أسندت للجيش الفرنسي مهمة تكوين المؤسستين العسكريتين في كل من تونس والمغرب على النمط الفرنسي. وبموجب هذه الاتفاقية أبقت فرنسا على بعض قواتها في كلا البلدين.[18] انطلاقا من هذا التواجد الفرنسي ومن القواعد العسكرية: مطارات ومراكز مراقبة بحرية، راحت تترصد للثورة الجزائرية وأصبحت بذلك تهدد الاستقلال الداخلي لكل من تونس والمغرب الأقصى. وقد بلغ مجموع القوات الفرنسية في المغرب الأقصى، حـــــوالي 45 ألف جندي، من سلاح المدفعية والجندرمة و15 ألف جندي ينتمون إلى سلاح الطيران موزعين على القواعد العسكرية، و2000 من جنود البحرية متمركزين، في الدار البيضاء وأخيرا يوجد 500 ضابط فرنسي يشتغلون في صفوف الجيش الملكي كإطارات للتدريب.[19]

---

17 - نفسه،ص 112.

18 – Général Bruno, Clraix (CR) : La France et la reconstitution de l'armée tunisienne__en1956, in Revue d'Histoire Diplomatique, N° ¾ Ed. A Pedone, 1996, P. 272 - 306

19 - "قواعد الاستعمار العسكرية الفرنسية في المغرب العربي يجب أن تزول"، المجاهد، عدد 25 ، 14 جوان 1958، ص 6 ،7، نقلا عن صحيفة ليكونوميست البريطانية.

بالإضافة إلى القوات الفرنسية المتواجدة بالمغرب فإنه كانت توجد على أراضيه كذلك قواعد جوية أمريكية، تم إنشائها عقب الحرب العالمية الثانية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية بإنشاء قاعدة بحرية في القنيطرة بالقرب من الرباط، و قررت واشنطن بعد ذلك تعويضها بقاعدة جوية.[20] مع مطلع الخمسينات من القرن الماضي، أتمت الولايات المتحدة الأمريكية تجهيزها لقاعدتين جويتين بشكل يسمح باستغلالهما للعمليات العسكرية في كل من سيدي سليمان والنواصر.[21]

أما في تونس فإن عدد الجيش الفرنسي، قد بلغ حوالي 22000 جندي، يحتلون مواقع إستراتيجية. ففي الشمال الذي هو النقطة الحيوية الاقتصادية والسياسية بلغ تعداده حوالي 17000 من بينهم 10 ألاف في قاعدة بنزرت، التي توجد بها كذلك البارجتان البحريتان "جـــــورج كليمنصو" و « جورج ليفيس" وأكثر من عشر سفن حربية، والتي كانت تبحر تجاه الشواطئ الجزائرية لمهام مختلفة. أما في الجنوب، حيث يقيم حوالي 5000 جندي، تحت أوامر الجنرال غامبو الذي يوجد بقابس.[22] إن قضية بقاء القوات العسكرية الفرنسية، في كلا البلدين أصبح يطرح الكثير من المشاكل والأزمات، خاصة بعدما ثبت أن هذه القوات، أصبحت تتدخل باستمرار في القضايا الداخلية للبلدين وتتجاوز حدود صلاحيتها، ومن هذه الخروقات عملية القرصنة التي تعرضت لها

---

20 - روم لاندو، تاريخ في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1963، ص 240.

21 - نفسه، ص 240.

22 - قواعد الاستعمار...، مصدر نفسه، ص 7.

الطائرة المغربية المقلة لقادة الثورة الجزائرية، وقد أصبحت هذه القوات تراقب باستمرار المجاهدين الجزائريين على الحدود، وكثيرا ما كانت قواعدها العسكرية محطات تنطلق منها الطائرات الفرنسية لقصف مداشر وقرى جزائرية على الحدود الجزائرية التونسية وما حدث لقرية ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 إلا دليلا على ذلك.[23] إن اقتناع النظامين التونسي والمغربي، بالتهديد الذي أصبحت تشكله هذه القواعد العسكرية، على استقلالهما وارتباط هذا المشكل بالقضية الجزائرية، فإنهما أصبحا يطالبان منذ هذه الفترة بتصفية هذه القواعد، وضرورة الجلاء منها. ففي تونس طالب الحبيب بورقيبة من الفرنسيين الجلاء من الأراضي التونسية، ونفس السياسة سلكها المغرب حيث راح يطالب هو الآخر بالجلاء.[24]

ب-رفع ترسانة الجيش الفرنسي بالجزائر

أما في الجزائر فإن السلطات الاستعمارية، لم تتوان، منذ اندلاع الثورة، في تدعيم الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر، بوحدات جديدة، فمنذ مجيء سوستال الحاكم العام للجزائر، بلغت الوحدات العسكرية 10 فيالق، مما أدى إلى ارتفاع العدد من 74000 إلى 100000 جندي[25]، وهذا ما يوضح أن

---

23 - Irwin . Wall, Les Etats Unis la Grand Bretagne et l'affaire- de Sakiet Sidi Youssef , Revue d'histoire diplomatique, N° 3 / 4 ed.A. Pedone, 1996, P 309

24 - Roger le Tourneau, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920 - 1961), librairie Armand Colin, Paris,1962, P. 291.

25 - حول تطور عدد قوات الجيش الفرنسي بالجزائر خلال الفترة (1954 - 1962) أنظر :

- Alistair Horne , A Savage war of peace , London, 1977, P 66

فرنسا، أصبحت تواجه حرب شاملة ومدمرة وألح سوستال على حكومته إقناع القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية المرابطة بألمانيا إرسال بعض طائراتها إلى قواتها الجوية بالجزائر، وواصل السعي إلى إبرام، اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لبعث المزيد من الطائرات المروحية[26] ، وأقدم أيضا في شهر جوان 1955 على استبدال بعض جنرالاته وعين الجنرال روبار لاكوست قائدا للقوات الفرنسية في الجزائر، الذي قام برفع عدد الجيوش الفرنسية إلى 500000 ألف جندي ومد الخدمة العسكرية الفرنسية إلى 25 شهرا، واستدعاء الجيوش الاحتياطية، مما أدى إلى رفع عدد الجيوش الفرنسية، إلى تسع أضعاف عما كانت عليه في نوفمبر 1954.[27] واستمر ارتفاع عناصر الجيش الفرنسي بالجزائر بشكل متزايد في عهد حكومة إدقار فور (Edgar Foure)، ففي بداية 1956 (مابين مارس – أفريل)، وصل عدد عناصر الفرق العسكرية الفرنسية إلى 185000 رجل، ليرتفع إلى 270000 جندي خلال نفس السنة.[28] هذه الزيادة لم تتوقف ففي فترة حكومة غي مولي (Guy mollet) بلغ عدد رجال الجيش الفرنسي المرابط بالجزائر إلى 276000 رجل نهاية مايو 1956 ثم وصل إلى

- Hartmut Elsenhans , la guerre d'Algérie (1954 - 1962), la transition d'une France à une autre, Le passage de la VI à la V République ,Paris, Publisud, 1999, P 449 – 453

26 – لقد ارتفع الأسطول الفرنسي من الطائرات المروحية بالجزائر، بشكل ملحوظ إلى 250 وحدة، منها 204 وحدة استلمتها من الولايات المتحدة الأمريكية وكل هذه الطائرات المروحية وزعت عليها بعد اندلاع الثورة الجزائرية، لمزيد من التفصيل أنظر:

- Hartmut Elsenhans, op.cit.p.121-122. .

27-ibid. p. 151

28 - Hartmut Elsenhans, op.cit.p, 450.

360000 مع نهاية شهر جوان خلال نفس السنة، إن تجميع الوحدات العسكرية المتواجدة في المغرب وتونس وإرسالها إلى الجزائر، ساهم في رفع عدد عناصر الجيش الفرنسي إلى 396000 رجل خلال صائفة 1957.[29] تبين هذه الأرقام بوضوح سياسة فرنسا العسكرية في مواجهة الثورة التحريرية،باستغلالها للأراضي التونسية والمغربية و استفادتها من الحلف الأطلسي، من خلال الدعم الأمريكي العسكري في توجيه ضربات موجعة للثورة الجزائرية في السنوات الأخيرة (1958 - 1962). غير أن السياسة الأمريكية، من خلال احتكاكها بمستجدات الأحداث، التي عرفها المغرب العربي آنذاك، حاولت استغلال مواطن الضعف في السياسة الاستعمارية الفرنسية، في شمال إفريقيا لصالحها.[30]

ج-مشروع الحلف المتوسطي للدفاع المشترك

ومن أجل القضاء على الثورة، راحت فرنسا ترمي بكل ثقلها العسكري في معاركها، ولما عجزت فرنسا في مواجهتها، منحت تونس والمغرب الاستقلال عام 1956، وفق شروط الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار، وهذا للتفرغ للمشكل الجزائري، وراح ساستها وقادتها العسكريون يفكرون في إنشاء حلف متوسطي، هذا المشروع تقدمت به حكومة "فليكس غايار" إلى البرلمان الفرنسي

29-ibid.p452.

30- بعد الغارة الجوية الفرنسية على قرية ساقية سيدي يوسف، فيفري 1958، تأكد مجلس الأمن الأمريكي أن السلطات السياسية الفرنسية في باريس أصبحت غير قادرة على مراقبة والسيطرة على تصرفات قادة قواتها العسكرية في شمال إفريقيا. لمزيد من التفاصيل أنظر :

- Irwin. Wall, Les relations franco – américaines et la guerre d'Algérie (1956 - 1960), Revue d' histoire diplomatique, n°1, 1996, Ed.A. Pedone, p67.

يوم 7 مارس 1958.[31] فقد جاء على لسان غايار : " أن الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا المغرب، لقد آن الأوان لتنظيم مع بلدان البحر المتوسط، محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب، وهذا المحور يعد تتمة طبيعية للحلف الأطلسي، وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها، بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية".[32] إن مشروع حكومة غايار يتلخص في نقطتين أساسيتين هما :

1- إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي ليبيا، تونس، المغرب الأقصى، من جهة، وبين فرنسا، من جهة أخرى.

2- إبرام حلف دفاعي خاص بالحوض الغربي للبحر المتوسط، يشمل كل من إيطاليا، وإسبانيا إلى جانب فرنسا ودول شمال إفريقيا وتقحم فيه الجزائر رغما عنها، حتى تسكت كل الأصوات التي تؤيد الثورة خاصة في تونس وليبيا ومراكش.[33] ولدعم هذا الطرح كان لا بد من الاستنجاد كذلك بقوات الحلف الأطلسي، الذي أصبح يمد فرنسا بالمعدات الحربية المتطورة لمواجهة الثورة الجزائرية، التي اعتقد أنها حركة تحررية ذات صلات بالاتحاد السوفيتي والشيوعية، لكن الواقع كان عكس ذلك، فموقف الاتحاد السوفيتي، من القضية الجزائرية، كان غامضا حتى سنة 1956، كان القادة السوفيت يرغبون في وجود حكومة فرنسية، يشترك فيها الشيوعيون إلى جانب الاشتراكيين على أمل أن

---

31 - يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد (بدون تاريخ نشر)، ص ص 277 - 278.

32 - محمد الميلي : مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 27.

33 - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 278.

يغيروا بذلك اتجاه فرنسا، الدائم نحو الولايات المتحدة الأمريكية وإضعاف الحلف الأطلسي.[34]

34 – حول تطور موقف الاتحاد السوفيتي تجاه القضية الجزائرية، أنظر :

- Hartmut Elsenhans, op.cit, p125 - 132.

تـــــدويل القضـــــية الجزائـــــرية

أ.احمد سعيود

جامعة الجزائر

إن فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة،و تصدر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية[1]، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة . و يقول السيد **محمد يزيد** "إن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ بداية الثورة،خاصة و أن الأشقاء في تونس و المغرب كانت قضيتهما قد طرحتا أمام هذه المنظمة" [2].

و كان أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هـــو سعيها المبـــكر في العمـــل عـــلى المشـــاركة في أكبر محفلين دوليين همـــا : مؤتمر باندونغ في أفريل 1955[3]والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 [4] وبالرغم من أن القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من طرف هذه ا لأخيرة بسبب تعنت فرنسا وحلفائها ، حيث اعتبرت قضية فرنسية داخلية تخص فرنسا لوحدها، الأمر الذي أدى بالمنظمة إلى تأجيلها وعدم إصدار قرار بشأنها، إلا أن جبهة التحرير الوطني وحلفائها اعتبروا مجرد تسجيلها يعد خطوة نحو تدويل القضية الجزائرية.

و بخصوص هذا التأجيل يقول السيد **محمد يزيد** :" بعد أن تأكد في كواليس للأمم المتحدة أن تصويتا جديدا قد يحدث بشأن القضية الجزائرية بموجب أحد بنود المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة ؛ و خوفا من أن تميل الكفة لصالح فرنسا ، بعد أن كانت لجبهة التحرير الوطني، خاصة و أن الفارق في الأصوات صوت واحد فقط .27/28، و بعد مشاورات مع الوفود العربية ووفود الكتلة الإفريقية الآسيوية ؛ و حتى لا يضيع هذا الفوز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في أول حضور لها في الأمم المتحدة، استقر الرأي على قبول

الاقتراح الذي تقدم به مندوب الهند القاضي بتأجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة "[5]

ويعلق الباحث **خالفة معمري** على هذا التأجيل بأنه مسألة ظرفية فقط . و أن الجميع من مؤيدين و معارضين كانوا متفقين على أن القضية قضية وقت. و أن هذا التأجيل ليس معناه صرف النظر كلية عن القضية الجزائرية... و يضيف أن الفقرة 7 من المادة 2 لم تعد حاجزا في طريق مناقشة القضية الجزائرية [6]

و في نفس هذا الاتجاه يرى الدكتور **قنان** " ..أن اللائحة التي أصدرتها الجمعية العامة جاءت لتفوّت الفرصة على مشروع لائحة مضادة اقترحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، والتي تتضمن تأجيل مناقشة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولمواجهة هذه المناورة اقترح مندوب الهند - **كريستامنون** - مشروع اللائحة التي تضمنت قبول إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية مع تأجيل مناقشتها . و هو ما يمثل نجاحا كبيرا على طريق تدويل القضية الجزائرية، حققته جبهة التحرير الوطني بفضل المساعدة الفعالة التي قدمتها الدول العربية الشقيقة و الدول الصديقة " [7]

و مع مطلع عام 1956 قام الوفد الخارجي بالقاهرة و الوفود المتنقلة الأخرى بحملة دعائية واسعة النطاق للرد على الادعاءات و المناورات التي كانت تقوم بها الدبلوماسية الفرنسية حول مسألة تأجيل مناقشة القضية الجزائرية .و عرفت كيف تحاصر هذه المناورات بالحجج و البراهين ، مبرهنة في الوقت نفسه على أن القضية الجزائرية مشكلة دولية وليست داخلية، وهذا بالرغم من تأجيل بحثها [8] . و كان عليها أن تواصل مسارها بحمل القضية الجزائرية إلى ساحة الأمم المتحدة . و في إطار المساعي الواجب القيام بها و

تحضيرا للدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحـــدة قامت جبهة التحـــرير الوطني بإرسال وفود للقيام بجولات و اتصالات في كل من آسيا و أمريكا اللاتينية للتعريف بالقضية الجزائرية والحصول على تأييد هذه البلدان عند عرض القضية الجزائرية للمناقشة في الدورة الحادية عشرة في نهاية عام 1956 [9]

و في خضم هذا النشاط الدولي الذي كانت تقوم به جبهة التحرير الوطني في الخارج استعدادا لعرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر ، رأى القادة في الداخل و استقر رأيهم على عقد مؤتمر بوادي الصومام في 20 أوت 1956 ،و قد بحث فيه المجتمعون قضايا الثورة في الداخل و الخارج،و كان من أهم قراراته تزويد الثورة بمؤسسات قيادية (المجلس الوطني للثورة الجزائري و لجنة التنسيق و التنفيذ) ،وتعد هاتين المؤسستين بمثابة السلطة التشريعية و التنفيذية للثورة [10]و بـــميلادهما تدعّم موقف الثورة في الداخل و الخارج [11].

لقد جاء المؤتمر بأفكار وقيادة جديدة مستعدة للتصدي واستعمال القوة في الداخل (تكثيف العمل المسلح) والدبلوماسية في الخارج، وذلك بفضح السياسة الفرنسية في الجزائر لانتزاع حرية الجزائر و استقلالها.وفي هذا الإطار عززت لجنة التنسيق والتفنيذ التي أنشئت في أوت 1956 الأداة الديبلوماسية للثورة الجزائرية ولاسيما بعد إسناد مهمتها إلى لجنة الشؤون الخارجية بلجنة التنسيق والتنفيذ.

و إذا كانت الثورة قد عرفت عدة تطورات على المستوى المحلي أهمها انعقاد مؤتمر الصومام الذي عـــزز الثورة بمؤسسات و برنامج حددت فيه الخطوط العريضة للعمل على المستويين العسكري و السياسي ، فإن التطورات التي

حدثت على المستويين الجهوي و الدولي كان لها أيضا انعكاسات على مسار الثورة في الداخل والخارج . و من أهم هذه التطورات :

1 – على المستوى الجهوي : في بداية 1956بدأت جهود جبهة التحرير الوطني تنعكس إيجابيا على مسيرة الكفاح المسلح على الساحة الوطنية وهو ما دفع فرنسا إلى التعجيل بتصفية مشكلتي تونس والمغرب للتفرغ إلى الجـــزائر، وبالفعل فقد حصلت كل من المغـــرب و تونس على استقلالهما في مارس ، وباستقلالهما تعزز موقف جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والدبلوماسي1956 [12]

2– قيام حكومة فرنسا باعتراض طريق طائرة مغربية تعبر الأجـــــواء الدولية و تنقل عددا من قادة الثورة البارزين ، كانوا في طريقهم إلى تونس.للمشاركة في اللقاء الثلاثي الذي دعا إليه كل من الرئيس التونسي **بورقيبة، ومحمد الخامس** ملك المغرب. ويندرج هذا اللقاء في إطار المساعي التي كان يقوم بها مسؤولو البلدين للتوسط بين قادة الثورة الجزائرية وحكومة فرنسا لإيجاد حل للقضية الجزائرية، وهو ماجعل الزعماء الجزائريين المكونين للوفد الجزائري يلتقون بالمغرب ويتشاورون مع الملك **محمد الخامس، قبل أن** يتنقلوا إلى تونس حيث كان من المقرر أن يعقد لقاء ثلاثي لبحث الوضع وتوحيد الموقف بين الأطراف الثلاثة،و في طريقهم إلى تونس تم اعتراض الطائرة التي كانت تقلهم[13]،وأمام تلك القرصنة الفرنسية فإن الحكومتين التونسية والمغربية احتجتا ضد تلك العملية وأقدمت تونس على سحب سفيرها من باريس واعتبرت مراكش عمل فرنسا موجها ضد سيادتها و كرامتها[14]

وإذ كانت فرنسا قد تمكنت من عرقلة ندوة تونس المغاربية بقرصنتها للطائرة المقلة للوفد الجزائري. فإن ذلك زاد من تضامن شعوب القطرين التونسي والمغربي مع الثورة الجزائرية.

وقد أحدث هذا العمل ردود فعل ضد فرنسا من مختلف دول العالم و خاصة من لدن الشعوب الشقيقة و الصديقة المناهضة للاستعمار (15). .

3- أما على المستوى الإقليمي: فيتمثل في العدوان الثلاثي على مصر في 29أكتوبر 1956. حيث شاركت فيه كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، و لم يكن خافيا على أحد أن السبب الرئيسي الذي جعل فرنسا تشترك في هذا العدوان هو مساندة مصر للثورة الجزائرية.وهو ما أعلنه مسؤول فرنسي من أن ضرب القاهرة يعني القضاء على الثورة الجزائرية، وأن ثورة الجزائر تنتهي في القاهرة(16).

4- و يضاف إلى العوامل الثلاثة السابقة الإضراب الذي نظمته جبهة التحرير الوطني ، حيث راحت تعبئ الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية الجزائرية عند عرضها للمناقشة في فبراير1957 ، وفي إطار هذه التعبئة تم الإعلان عن إضراب الثمانية أيام في كامل التراب الوطني في جانفي 1957 هذا الإضراب الذي جاء متزامنا مع مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (17).

لقد أوجدت هذه العوامل المختلفة مناخا ملائما لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة. فخلال هذه الدورة ساد أروقة هذه الأخيرة مناخ مُعاد للاستعمار ، خاصة بعد العدوان الثلاثي ضد مصر.وهو العدوان الذي شجبته الولايات المتحدة، فكان بذلك مبعث تفاؤل كبير لدى جبهة التحرير الوطني

التي اعتبرت الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة، نوفمبر 1956 — مارس1957 دورة حاسـمة بالنسبة للقـضية الجزائريـة،حيث ستتم مناقشتها لأول مـرة.و علقت جبهة التحرير الوطني أهمية كبرى على القرارات التي سوف تصدر عنها[18].

منـاقشة القـضية الجزائريـة فـي الدورة الحـادية عشر — نوفمبر 1956 — مارس1957 —

لعله من المناسب قبل الحديث عن مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أن نشير إلى أنه في الفاتح من أكتوبر 1956 ، تقدم وفد آفرو-آسيوي بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر و قد وقّع الطلب خمس عشرة دولة[19]

وقد أرفقت هذه الدول طلبها بمذكرة إيضاحية عبرت فيها عن استيائها للحالة في الجزائر، و عن الاعتقالات الجماعية وخرق القوات الفرنسية لحرمة البيوت الأمر الذي ينذر بخطورة الحالة في الجزائر . كما أعربوا للأمم المتحدة بأن استمرار الحالة على ما هي عليه من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم و الأمن العالمين[20].

و على مستوى العمل الديبلوماسي المباشر في مقر الأمم المتحدة سلم وفد جبهة التحرير الوطني يوم 12 نوفمبر 1956 مذكرة لرئيس الدورة ، زكّى فيها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة ، الذي تقدمت به مجموع الدول الآفرو آسيوية.

انطلقت المذكرة من كون أن القضية الجزائرية سجلت في الدورة الماضية و لكن تأجلت مناقشتها لإعطاء فرنسا فرصة لتغيير سياستها في اتجاه تمكين الشعب

الجزائري من حقه في تقرير المصير. لكن فرنسا ، على النقيض من ذلك ، استخدمت هذا التأجيل لدعم جهدها العسكري لتحطيم آمال الشعب الجزائري . كما تعرضت المذكرة لموقف فرنسا الفعلي من جبهة التحرير الوطني و من القضية الجزائرية لتوضّح أن فرنسا قد اعترفت فعلا في الدورة الماضية بأن المشكل الجزائري لم يعد مشكلا داخليا. وأن المسؤولين الفرنسيين أصبحوا يتجنبون في تصريحاتهم ذكر كون الجزائر فرنسية .كما أن الحكومة الفرنسية لم تعد تتعامل مع الأزمة الجزائرية على أنها مسألة داخلية . وتعرضت المذكرة أيضا إلى الادعاءات الفرنـــسيـــة الـــزائـــفـــة الـــمتمثلة في عدم وجود جهة شرعية منظمة يمكن التفاوض معها .

و في هذا الصدد كشفت المذكرة عن سلسة من اللقاءات التي تمت بين أعضاء من جبهة التحرير الوطني و ممثلين رسميين و غير رسميين عن الحكومة الفرنسية فيما بين أفريل 1956، سبتمبر 1956 . و قد توقفت هذه اللقاءات على إثر إقدام السلطات الفرنسية على خطف الطائرة التي كانت تقل القادة الجزائريين . و هو ما نددت به هذه المذكرة . و ختمت المذكرة عرضها بالتأكيد على أن استقلال تونس و المغرب لن يكون له أي مغزى بدون استـــــقلال الـــجـــزائـــر [21].و قد توجت مساعي جبهة التحرير إلى جانب مساعي الدول الشقيقة و الصديقة بقبول مكتب المجلس تسجيل القضية الجزائرية و ذلك يوم15 نوفمبر 1956.وكانت القضية الجزائرية، في مقدمة لقد كانت القضية الجزائرية في المقدمة القضايا التي بحثتها الجمعية العامة في هذه الدورة، وذلك بالرغم من معارضة فرنسا ، التي أعاد ممثلها السيد بينو ، وزير خارجيتها ، التأكيد على أن فرنسا لا ولن تعترف إطلاقا بأهلية منظمة الأمم المتحدة في

دراسة مشكلة اعتبرها القانون الدولي أمرا داخليا ، و أن الصراع في الجزائر خارج عن اختصاص هذه المنظمة الدولية [22]. وردا على ذلك تدخل السيد **زين العابدين** ، ممثل سوريا في الأمم المتحدة ، مشيرا إلى الجهود التي بذلها الجزائريون للتخلص من الهيمنة الاستعمارية . ليخلص في النهاية إلى أن الجزائر لم تكن في يوم ما جزء من فرنسا.كما أكد بأن وجود فرنسا بالجزائر تمّ بالقوة أما ممثلو الكتلة الآفروا-آسيوية فقد طالبوا في تدخلاتهم بضرورة الاعتراف للجزائريين بحقهم في تقرير مصيرهم من خلال التفاوض مع جبهة التحرير . و أن أي تأخير في معالجة هذا المشكل من شأنه أن يهدد السلم والأمن العالميين [23] .

و بعد الانتهاء من المداخلات تعددتْ الآراء و المشاريع التي اقترحت على الجمعية العامة، و فيما يلي وقائع التصويت على هذه المشاريع.بدأت اللجنة السياسية مناقشتها من يوم 4 إلى يوم 13 فبراير 1957، فتمسكت فرنسا بموقفها السابق، و تقدمت ثماني عشرة دولة إفريقية آسيوية [24] في بداية النقاش بمشروع قرار رقم 195 ، و نص المشروع :

إن الجمعية العامة نظرا لحالة القلق و الاضطراب، و التراع السائد في الجزائر، و التي تسبب كثيرا من الآلام، و تهدد العلاقات بين الأمم، و اعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لمبادئ و نصوص ميثاق الأمم المتحدة:

أ- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب- تدعو فرنسا و الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال و تسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

ج- تطلب من السكرتير العام للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة القادمة أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض.

و عندما عرض المشروع على التصويت الجزئي وافقت علـــــى الفقرتين الأولى و الثانية ثلاث و ثلاثون دولة و رفضته أربع و ثلاثون ، و امتنعت عن التصويت عشرة دول هي : بوليفيا ، كمبوديا ، السلفادور ، غواتيمالا ، ليبيريــــا ، المكسيك ، باراجـــواي ، الفليبين ، أسبانيا و تايلاند.و بسبب ذلك أحجمت الدول صاحبة المشروع عن تقديمه للتصويت جملة واحـــدة، و على إثر سقوط هذا المشروع تقدمت ثلاث دول هي : اليابان و سيام و الفليبين. بمشروع قرار آخر معدل رقم 199 إلى اللجنة السياسية هذا نصه:

إن الجمعية العامة:نظرا لحالة القلق و الاضطراب في الجزائر التي تسبب خسائـــر في الأرواح. و إيمانا بأن هذه الحالة غير المرضية التي تسود الجزائر الآن يمكن بجهود مشتركة من فرنسا و الشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن تعبر عن أمـــلها في أن تسعى فرنسا و الشعب الجزائري بواسطة المفاوضات، لإنهاء إراقة الدماء و إيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية.و قد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية سبعة و ثلاثين صوتا ضد سبعة و عشرين، و امتناع ثلاثة عشر عن التصويت [25].

تقدمت به ست دول هي : الأرجنتين ، البرازيل ، سان دوميكو ، كوبا ، البيرو. ودعت فيه الجمعية العامة الطرفين إلى العمل على الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للجزائر . غير أن المشروع لم يشر إلى تقرير المصير .

و في الوقت الذي كانت اللجنة السياسية تناقش مشروع هذا القرار ، تقدمت ست دول أخرى بمشروع قرار رقـــــم 197وهي : إيطاليـــا ، و الأرجنتين ، و البرازيل ، و كوبـــا و بيرو و الدومنيك ، و نصه :

إن الجمعية العامة بعد أن استمعت إلى بيانات المندوب الفرنسي و المندوبين الآخرين. ناقشت قضية الجزائر ، و تعبر عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للقضية .

و قد تمت المصادقة على هذا المشروع كـــذلك بأغلبية واحـــــد و أربعين صوتا ضد ثلاثـــة و ثلاثين، و امتناع ثلاثة دول عن التصويت ، و لذلك أوصت اللجنة السياسية بعرض المشروعين معا على أنظار الجمعية العامة للتصويت العام ، و لم يحصل أي منهما على أغلبية الثلثين المطلوبة، و بسبب ذلك تشاورت الدول المعنية صاحبة المشروعين فيما بينها ، و اتفقت على عرض مشروع مشترك نال الموافقة الإجماعية و هي سبعة و سبعون صوتـــا ضد لا شيء . و ذلك يوم 15 فيفري عام 1957 . و نص هذا المشروع الذي يحمل رقم 1012 هو :

إن الجمعية العامة قد استمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بــــها المنـــدوبـــون و ناقشت قضية الجزائر ، و نظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث و خسائر في الأرواح ، تعبر عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة ، و طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة [26].

و بعد هذا القرار يمكن القول أنه بالرغم من أن القرار يمثل انتصارا جزئيا فقط و ليس كاملا بالنسبة للجزائر إلا أنه اكسب القضية الجزائرية نهائيا صبغة دولية

مقوضا بذلك ادعاءات فرنسا بعدم أحقية الهيئة الأممية في مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها .

و بالرغم أيضا من أن القرار لم يعلن صراحة عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره إلا أنه عبر عن الأمل في إيجاد حل سلمي و ديمقراطي عادل للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة و طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وهكذا فإن القضية الجزائرية التي اعتذر الكثيرون فيما مضى عن عرضها على الأمم المتحدة خلافا لقضيتي تونس و مراكش ، بمقولة أن الجزائر إنما تعتبر من الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية، و من ثم فليس من اختصاص الأمم المتحدة التدخل فيها و أن ذلك يعد خرقا للمادة السابعة من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع التدخل في القضايا الداخلية للدول الأعضاء . بيد أن هذا كله ليس ثمرة الدعاية القوية التي تقوم بها فرنسا و تتبناها صحافتها ، مع أن الجزائر في الواقع ليست إلا مســـــتعمرة كسائر المستعمرات التي احتلتها فرنسا بالقوة و أرغمتها على الخضوع أمدا طويلا لسيطرتها الاستعمارية المبنية على الاعتبارات العنصرية. أي أن فرنسا تحتل الجزائر و تحكمها نتيجة إخضاعها بالقوة و ليست أرض الجزائر امتدادا للأراضي و المقاطعات الفرنسية، لا في اعتبار التشريع الفرنسي، ولا في اعتبار أهل الجزائر.

الهـــــــوامش

1 – أنظر: بيان أول نوفمبر1954

2 – مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

3 - المركز الوطني للأرشيف رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، علبة رقم 01

4- أنظر بوعزيزيحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاســـع عشر والعشرين، الجزائ، الجزء الثاني، الطبعة الثاني، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996 ص304-305

5 – مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

6- voir Khelfa Mameri ,Les Nations Unies face à la question algérienne , Alger (1954 -1962) 1969 , D.E.M p86 - 81

7 - أنظر: د/جمال قنان ، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، النقلة النوعية لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني في مجلة الذاكرة ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، العدد 04 ، 1996 ص13-14

8 -م .أ.و ، ر.ح.م.ج.ج. ، علبة رقم 78

9 -نفسه

10 - البجاوي محمد، الثورة الجزائرية و القانون، بيروت ، ترجمة علي الخشن ،دار اليقظة العربية ، 1965 ، ص 140-141

11 -م .أ.و ، ر.ح.م.ج.ج. ، علبة رقم 232

12 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

13 - القادة هم : أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ، محمد خيضر ، محمد بوضياف .أنظر بالتفصيل مذكرة الاعتراف الدولي لحرب الجزائر،بدون تاريخ .ص 25 -31

14 - قنان : تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة ، النقلة النوعية لديبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، في الذاكرة منشورات المتحف الوطني للمجاهد العدد 4 ، 1996، ص17 .18

15 -فتحي الذيب ، جمال عبد الناصر و الثورة الجزائرية ،القاهرة ، دار المستقبل العربي 1984 ص 274

16 - أنظر : أحمد متولي، ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات مطبعة الأهرام التجارية ، بدون تاريخ ص105

17 -قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة، ..... في مجلة الذاكرة، مرجع سابق ص19

18 – نفسه

19 - د/علي تابليت ، (القضية الجزائرية في الأمم المتحدة) ، مجلة أول نوفمبر ، لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين العددان :155و156 ، 1997 ، ص.30

20 مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

21 - أنظر جريدة المقاومة . (لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني) العدد المقاومة ، العدد 3 ، بتاريخ 03 ديسمبر1956 مصدر سابق ص 6

22 - Khelfa Maamri ,op.cit . P 8

23 - تابليت،مرجع سابق ص.30.

24 - بوعزيز ... مرجع سابق ص306

25 - نفسه 307_308

26 ــ أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر يوم 15 فيفري 1957 ، المقاومة العدد 7 بتاريخ 16 فيفري 1957 ، مصدر سابق ص12 .

التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية

أ. عبد القادر فكاير
المركز الجامعي لمعسكر

فرنسا تدخل النادي النووي من الصحراء الجزائرية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بإلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلتين النوويتين على اليابان سارعت الدول الكبرى إلى اكتساب هذا النوع من السلاح ليكون لها دور في سياق نسق الزعامة الدولية، وهكذا بعد أربع سنوات فقط دخل الاتحاد السوفياتي هذا المجال بإجرائه أول تجربة نووية في 29 أوت 1949، تبعتها المملكة المتحدة في 03 أكتوبر 1957، وكانت فرنسا تعمل من أجل استعادة مكانتها بالحصول على التحالف الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على الأسرار النووية، وإنشاء قوات ذرية خاصة بها منفصلة عن ذلك التحالف، خاصة بعدما رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويدها بأسرار صناعة القنبلة النووية فتأسست بها منذ 08 أكتوبر 1945 محافظة الطاقة النووية، لجأت إلى الاعتماد على قدراتها العلمية والعسكرية، فشكلت فرق من المهندسين والعلماء وأقامت المخابر الخاصة لهذا الغرض، وصنع المفاعلات النوويية. إلى أن تمكنت من صنع مختلف عناصر القنبلة الذرية. ووجهت أنظارها إلى قواعدها العسكرية التي ظلت تحت سلطتها في أراضي الصحراء الجزائرية. وفي سنة 1957 وضعت فرنسا رزنامة حدد فيها تاريخ التفجير في الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1960. وبعد مجيء ديغول إلى حكم فرنسا أكد في 22 جويلية 1958 التاريخ ذاته لتفجير القنبلة الفرنسية.

وكان المكان الأمثل لإجراء هذه التجربة هو منطقة رقان في قلب الصحراء الجزائرية، ولهذا الغرض استقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي لتحضير القاعدة لإجراء التجربة. ومن دون شك أن سياسة فصل الصحراء التي

سعت إليها في عهد ديغول تندرج في نطاق إنجاح المشروع النووي الفرنسي إلى جانب الاستفراد بالثروة البترولية التي تتمتع بها الصحراء الجزائرية. ففي سبتمبر سنة 1959، أعلن ديغول عن رغبة بلاده في منح الجزائريين حق تقرير المصير، وأوضح بكل صراحة عن فكرة الحفاظ على الصحراء وخيراتها ضمن المنظومة الإستراتيجية العسكرية الفرنسية، فقد جاء في مذكرات الأمل لديغول، "لكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل ولو اقتضى الأمر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع"[1].

وقد دافع الرئيس الفرنسي ديغول عن سلوك بلاده هذا العمل العسكري، فذكر أن فرنسا مضطرة إلى الاستمرار في تجاربها الذرية وإلى العمل على إنشاء قوة ذرية خاصة بها. ما دام قد أصبح من العسير التوصل إلى اتفاق دولي لنزع السلاح بما في ذلك الصواريخ التي تستطيع حمل رؤوس نووية، وذكر في هذا الصدد: "في ظل هذا التوتر الدولي الراهن سنعمل على تزويد أنفسنا بالسلاح الذري وعندما نحصل على قنابل منه فإن أوضاع أمتنا ستتغير رأسا على عقب"[2].

البداية كانت من رقان:

بدأت فرنسا تجاربها النووية في الجزائر يوم 13 فبراير 1960، وذلك في منطقة حمودية برقان، وقد أطلق على هذه التجربة اسم اليربوع الأزرق (Gerboise bleue) بلغت طاقتها 70 كيلوطن، أي أكثر من ثلاثة أضعاف القنبلة النووية التي ألقتها الولايات المتحدة الأمريكية على مدينة هيروشيما اليابانية سنة 1945. ومن أجل الوقوف على درجة مفعولها أخضعت فرنسا

عينات عناصر من الحياة على الأرض وهي الحيوانات والنباتات وحتى الإنسان. فقد وضعت في محيط التجربة أنواع من الحيوانات كالجمال والكلاب وبعض الزواحف والحشرات والطيور والنباتات وكذلك الماء والأغذية. وفوق كل هذا فإن فرنسا الاستعمارية استعملت 150 سجينا والنساء الحوامل والشيوخ والأطفال[3]. وقد كانت هذه التجربة سطحية لذا فإن خطورتها كانت عظيمة حيث انتشرت سحابتها النووية حتى في البلدان المجاورة.

واصلت فرنسا تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية، إلى غاية 16 فيفري 1966، بلغ مجموعها سبعة عشر تجربة استمرت إلى ما بعد استقلال الجزائر مستغلة في ذلك بقاء وجودها في بعض المواقع ضمن اتفاقيات إيفيان. أربع تجارب كانت سطحية في رقان، أما التجارب الأخرى التي وقعت في عين إيكر فكانت باطنية.

1-التجارب السطحية في رقان:

الترتيب	اسم التجربة	الأهداف	القوة (ك.طن)	التاريخ
01	اليربوع الأزرق	عسكرية	70-60	1960/02/13
02	اليربوع الأبيض	عسكرية	20 <	1960/04/01
03	اليربوع الأحمر	عسكرية	20 <	1960/04/27
04	اليربوع الأحمر	عسكرية	20 >	1961/04/25

02- التجارب الباطنية في عين إيكر:

05	أغات	عسكرية	20 >	1962/11/07
06	بيريل زمرد مصري	عسكرية	20 <	1962/05/01
07	إيمرود/زمرد	//	10	1963/03/18
08	أميتيست/جمز	//	20 >	1963/03/30
09	روبي/ياقوت أحمر	//	68/52	1963/10/20
10	أوبال/عين الهر	علمية	3,7	1964/02/14
11	توباز/ اقوت أصفر	//	20 >	1964/06/15
12	توركواز/فيروز	//	20 >	1964/11/28
13	سافير/ياقوت أزرق	//	127/117	1965/02/27
14	جاد/ يشب	//	20 >	1965/05/30
15	كوغيندون/قرند	//	20 >	1965/10/01
16	تورمالين/ حجر كهربائي	//	10	1965/12/01
17	قرونا/بجادي	//	13	1966/02/16

انعكاسات التجارب على الإنسان والبيئة:

لقد كان للتجارب النووية الفرنسية انعكاسات خطيرة على صحة الإنسان وعلى البيئة، فقد ظهرت بعض الأمراض مثل سرطان الجلد، ومرض العيون، حيث فقد بعض الفضوليين نور بصرهم، وتعرضت بعض النساء بحالات الإجهاض والتريف، ووقوع الوفيات لدى الأطفال حديثي الولادة

وتعرض بعضهم إلى تشوهات خلقية، إلى جانب ذلك أصيب البعض إلى حالات العقم.

وكانت الانعكاسات على البيئة وخيمة أيضا حيث الإشعاعات على بعض النباتات الصحراوية، كأشجار النخيل التي أصبحت تعاني من وباء البيوض الذري. كما ظلت منطقة، إلى اليوم تعاني من التلوث الإشعاعي بما تحتويه من معدات والآلات وكذلك النفايات المشعة موضوعة في حفر عميقة، وقد ذهبت بعض الصحف الفرنسية تقلل من شأن هذه الأخطار منها صحيفة لوبسيرفاتوار التي قالت آنذاك: "إذا كانت القنبلة الفرنسية قد تسببت في أضرار سياسية لفرنسا، فإنها لم تحدث أي أضرار صحية لشعوب إفريقيا التي يحاول قادة هذه القارة أن يصورها"[4].

موقف الثورة الجزائرية من التفجيرات:

ندد السيد محمد يزيد وزير الأخبار للحكومة المؤقتة الجزائرية بالتفجير النووي الفرنسي برقان ورد في جريدة المجاهد يوم 22 فيفري 1960 بقوله: "إن الانفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم 13 فيفري يعد جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية، إنها جريمة ضد الإنسانية وتحد للضمير العالمي الذي عبر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن الحكومة الفرنسية لا تعطي أي اعتبار لصيحات الاحتجاج والاستنكار ضد برامجها النووية، تلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية منها أو الآسيوية والأمريكية.

إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم.

إننا مع جميع شعوب الأرض نشهر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب النووية.

إن الانفجار الذري في رقان لا يضيف شيئا إلى قوة فرنسا فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن انفجار القنبلة الذرية برقان يترع عن فرنسا كل ما يحتمل أن يبقى لها من سمعة في العالم"[5]

صدى التفجير النووي الفرنسي على مستوى الجامعة العربية:

ذكر سفير الجزائر في الجامعة العربية أحمد توفيق المدني في كتابه (حياة كفاح، ج3) أن ممثلي الدول العربية هددوا وتوعدوا، واتفقوا على أن الجواب على تحدي فرنسا يجب أن يكون قويا عمليا، ثم يقول أنه لم يتقدم أي وفد بمقترحات عملية، بل اختلفت الاراء حول المقترحات[6].

وفي يوم 31 مارس 1960 وقف السفير الجزائري في الجامعة العربية، ومما جاء في كلمته: "إن موضوع تفجير القنبلة الذرية الفرنسية يمس الجزائر بصفة مباشرة ثم يمس المغرب ثم بقية إفريقيا والعالم كله، وبعدما علق على مواقف الدول تجاه القضية، طرح على مجلس الجامعة العربية وعلى الدول العربية ثلاثة اقتراحات:

أولا: التوصية بأن تبادر كل الدول العربية أعضاء الجامعة بقطع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومة الفرنسية.

ثانيا: السعي لدى كل الدول الإفريقية والآسيوية لكي تقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا.

ثالثا: يطلب من الدول الآسيوية والإفريقية التي لم تعترف حتى الآن بالحكومة الجزائرية بالاعتراف العلني، وأن تقف إلى جانب الدول العربية في اعتبار حرب الجزائر حربا تحريرية إفريقية عربية آسيوية.

لقيت هذه المقترحات ترحيبا لدى أغلب الدول الأعضاء، وأضاف إليها ممثل مصر اقتراحا رابعا هو تجميد الأموال الفرنسية بالبلاد العربية[7].

وبناء على عدم الإجماع في المواقف لم تأخذ الجامعة العربية بأي قرار عملي ضد فرنسا واكتفت بنشر بيان استنكار. وفي 08 أفريل أعلن مندوبو الدول العربية – ماعدا- المغرب عن موقف حكوماتهم[08]

موقف الدولة الجزائرية من التجارب بعد الاستقلال:

لقد حدثت أزمة بين الجزائر وفرنسا إثر استمرار التجارب النووية الفرنسية بعد الاستقلال. فبعد ستة أسابيع من استرجاع الجزائر لسيادتها، في 13 أوت من سنة 1962 أصدر محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي تصريحا في إذاعة الجزائر جاء فيه أن حكومة الجزائر لن تسمح لفرنسا في المستقبل بإجراء تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية.

وهكذا فإن الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال قد سعت منذ الوهلة الأولى إلى إعادة النظر في كثير مما جاء في بنود اتفاقيات إيفيان خاصة ما يتعلق بالوجود العسكري الفرنسي على الأراضي الجزائرية. هذا ما يوضحه موقف الرئيس أحمد بن بلة من القضية إذ أعلن خلال زيارته للولايات المتحدة في أكتوبر من سنة 1962 أن إرادة بلاده في إنهاء وجود القواعد العسكرية الأجنبية بها. وفي شهر نوفمبر من نفس السنة دعا إلى ضرورة إعادة النظر في اتفاقيات إيفيان بما يتماشى مع الأوضاع في الجزائر[9]

صرح وزير الخارجية الجزائري محمد خميستي في 30 نوفمبر من سنة 1962 في باريس، "أن اهتمامنا يتركز في استتباب السلم والأمن العالميين كما أن سياستنا الخارجية قائمة على أساس سياسة عدم الانحياز لأي من القطبين الكبيرين، كما تعتبر أن وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها هي ظاهرة مضادة لأهدافنا نحو الأمن والسلام. ومن ثم فنحن لا نستبعد مبدأ مراجعة المواد العسكرية لاتفاقيات إيفيان".

وظلت فرنسا مصممة على امتلاك قوة ذرية خاصة بها مستقلة عن الحلف الأطلسي، ففي أوائل سنة 1963 أعلن بيير ميسمير وزير الدفاع أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، أن بلاده تملك منذ ماي 1962 قنبلة ذرية تعادل ثلاثة أضعاف قوة قنبلة هيروشيما، وأضاف خلال مناقشة ميزانية الدفاع الفرنسي لعام 1963، أنه سيجري إنتاج هذه. القنبلة على نطاق واسع حتى تتسلح بها قاذفات القنابل النفاثة ميراج-4 التي تفوق سرعة الصوت.

وقد ترددت إثر ذلك أنباء في دوائر الحلف الأطلسي، مفادها أن فرنسا تعمل على استئناف تجاربها الذرية في الصحراء الكبرى، ولما وصل هذا النبأ أسماع الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، هدد بقطع العلاقات السياسية مع فرنسا إذا أقدمت فرنسا على إجراء أي تجربة ذرية في الصحراء الجزائرية على النحو الذي جرى قبل الاستقلال. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز في 27 فيفري 1963 أن الحكومة الفرنسية أجرت محادثات مع إسبانيا لنقل قاعدة التجارب الذرية الفرنسية إلى مستعمرة إسبانيا في الصحراء ريودور و (الصحراء الغربية)، لكن الإسبان رفضوا العرض[10].

ولما أعلنت فرنسا في 17 مارس 1963 عن عزمها مواصلة تجاربها تحت في عين يكر بالصحراء الجزائرية، عقد على التو مجلس الوزراء اجتماعا طارئا تحت رئاسة أحمد بن بلة، وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان رسمي يعلن فيه استدعاء عبد اللطيف رحال السفير الجزائري في باريس لإجراء مشاورات عاجلة معه، كما طلب المجلس من محمد خميستي وزير الخارجية استدعاء السفير الفرنسي في الجزائر جورج جورس لإبلاغه باحتجاج الحكومة الجزائرية عن إجراء تلك التجارب في الصحراء الجزائرية، كما طلب البيان من الحكومة الفرنسية أن تستدعي سفيرها من الجزائر.

لم تراع فرنسا الموقف الجزائري، وراحت تفجر قنبلتها في 18 مارس 1963، أطلق عليها اسم مونيك (Monique) بلغت طاقتها التفجيرية ما يعادل 120 كيلوطن. وكان الرد الجزائري الرسمي صدور بيان ألقاه الرئيس أحمد بن بلة أمام المجلس التأسيسي خلال جلسة طارئة في اليوم الموالي (19 مارس) ومما جاء فيه: "أن الحكومة الجزائرية تطلب تعديل الجانب العسكري في اتفاقيات إيفيان وإجراء مفاوضات مع فرنسا في هذا الشأن، لأن نصوص هذه الاتفاقية لا تتفق مع سيادة الجزائر واستقلالها ولابد من نص صريح على منع التجارب الذرية في صحراء الجزائر مستقبلا. وفي نهاية البيان أعلن بن بلة أنه أعد مذكرة مطولة يطلب فيها من الحكومة الفرنسية التمهيد السريع من أجل الاجتماع بوفد جزائري رسمي يحمل إليها طبنا في تعديل اتفاقيات إيفيان التي فرضت علينا في ظروف استثنائية لم يكن لزملائي وقتها أي خيار في مقاومتها أو رفضها"(11)

واستدعى السفير الفرنسي إلى مبنى وزارة الخارجية بالجزائر، وتم إبلاغه بقرار الحكومة الجزائرية الذي وافق عليه المجلس التأسيسي بالإجماع، الذي يدعو إلى الدخول في مفاوضات لأجل تعديل اتفاقيات إيفيان تنص صراحة على منع إجراء التجارب الذرية في الأراضي الجزائرية.

انحصر الرد الفرنسي عن الاحتجاجات الجزائرية المتكررة في التصريح الذي أدلى به وزير الجيش الفرنسي بيير ميسمير أدلى فيه أن بلاده مستمرة في إجراء تجارها النووية سواء في صحراء الجزائر أو في أي مكان آخر لأن تنفيذ البرنامج النووي الفرنسي يتطلب إجراء عدة تجارب أخرى، وأن التجارب التي تم إجراؤها لا تمثل أي خطر على الصحة العامة أو على المحاصيل الزراعية.

التفاوض الجزائري الفرنسي حول إعادة النظر في اتفاقيات إيفيان:

بعد تلك التصريحات وتوتر الموقف بين البلدين أجرى الطرفان سلسلة من المفاوضات طيلة شهر أفريل من سنة 1963، أسفرت عن إبرام اتفاق صدر في 2 ماي، تضمن تعديل زمني لبعض النصوص العسكرية لاتفاقيات إيفيان، وقد جرت هذه المباحثات بين أحمد بن بلة ونائب وزير خارجيته من الجانب الجزائري، وبين جان دي بروجلي وزير الدولة الفرنسي المختص في الشؤون الجزائرية وجورج جورس السفير الفرنسي في الجزائر من الجانب الفرنسي. وقد أسفرت هذه المفاوضات على النقاط التالية:

1- إخلاء السلطات الفرنسية قاعدة التجارب الذرية في عين يكر قبل نهاية سنة 1964. علما بأن اتفاقيات إيفيان قد نصت على أن يتم إجلاء عن هذه القاعدة بعد خمس سنوات من استقلال الجزائر، أي في أول جويلية 1967.

2- الإسراع بسحب القوات الفرنسية الباقية في أراضي الجزائر.

3- أن تقوم القوات الفرنسية الموجودة في منطقة قسنطينة بالرحيل إلى فرنسا قبل نهاية عام 1963.

وأجمع المراقبون أن الفرنسيين قد تعهدوا للجزائريين خلال تلك المباحثات بعدم إجراء أي تجارب ذرية سواء تحت سطح الأرض أو فوقها. لكن رغم لجوء الحكومة الفرنسية إلى مناطق أخرى لإجراء تجاربها الذرية، مثل مستعمرة غيانا الفرنسية في أمريكا الجنوبية، فإنها ظلت تستخدم الصحراء الجزائرية في مجال الأبحاث الفضائية، ففي أواخر عام 1963 أعلنت فرنسا أنها أطلقت صاروخا ذا مرحلتين يزيد وزنه عن طن فوق الصحراء الجزائرية، وأن الصاروخ ارتفع إلى 500 كلم، وأنها على وشك إطلاق قمر صناعي. ونجحت التجارب الفرنسية في إطلاق الصواريخ المكونة من طابقين من قاعدة كولومب بشار، كما أعلنت أنها أطلقت الصاروخ "الروبي" من منطقة هماجوير بالجزائر، بلغ ارتفاعه 1800 كلم[12].

الهــوامــش:

1: مسعود كواتي، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة، في فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 148.

2: بشار قويدر، إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء من خلال مذكرات الجنرال ديغول، في فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 137.

3: عمار منصوري، الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، في التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص 45.

4: د. عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1960، الجزء الأول، منشورات وزارة المجاهدين، ص 123.

5: مصلحة الدراسات بالمركز، التجارب النووية في الجزائر وآثارها الباقية، التجارب النووية في الجزائر- دراسات وبحوث وشهادات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط1، الجزائر، 2000، ص ص 29-30.

6: رأى البعض في وجوب الرجوع إلى الحكومات لمعرفة المدى الذي هي مستعدة للوصول إليه في الرد العملي على فرنسا. أما البعض الآخر فرأى وجوب عرض مقترحات من المجلس أو اللجنة السياسية على الدول العربية ثم انتظار ردها. وتغلب رأي الجانب الثاني.

7: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، الجزء الثالث، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص ص 505-506.

8: فقد وافقت على تلك التوصيات كل من الأردن، الجمهورية العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، السودان، اليمن، وكان المخالفان هما دولتا لبنان وليبيا.

9: د. نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، من اتفاقيات إيفيان إلى تاميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص 77-78.

10: لأن قبول العرض الفرنسي قد يثير غضب الحكومة المغربية، ويسبب عدم الرضا لدى أمريكا.

11: معوض، ص ص 82-83.

12: نفسه، ص ص 84-86.

المضمون الثوري في شعر الدكتور صالح الخرفي

د. محمد ابن سمينة

جامعة بن يوسف بن خدة

- الجزائر-

تود هذه المقاربة أن تتلمس طريقها نحو المضمون الثوري في شعر الأستاذ الدكتور صالح الخرفي رحمه الله (1932 - 1998)، وتتصل هذه الكلمة من هذه الناحية بروضة من رياض الأدب الجزائري الحديث ، هاتيك الرياض التي ما إن يدنو من رباها المتلقي حتى تغمر صدره نشوة الاعتزاز بما يعبق من بين أفنائها من عطر الأمجاد، وبما تزكو به ظلالها من سني الجهاد ، ومن جسيم التضحيات ، تأصيلا للقيم، ومنافحة عن المقومات، وذودا عن الحقوق ، واسترجاعا للعزة والسيادة والأصالة ...

ويمكن أن يدور النقاش لإجلاء ذلك في هذه المحاور:

أولا - إضاءات عن إسهامات الخرفي في معترك الحياة العملية والعلمية : كان الدكتور الشاعر الخرفي أحد العاملين الجادين في مختلف ميادين الحياة الوطنية : مجاهدا مخلصا، وأديبا ملتزما ، وباحثا محققا ، وأستاذا جامعيا ... خدم القيم ، وخدم الوطن ، وخدم الأمة ، فكان منه في كل هذه الميادين العطاء ، وكان منه السخاء، وكان منه الوفاء، ذودا عن الوطن والأمة، ودفعا لمسيرة حركتهما على طريق الانعتاق والتحرر والتقدم.

1- من الجهاد الأكبر إلى الجهاد الأصغر : كان الخرفي حاضرا بإخلاص وقوة في مسيرة الثورة طوال مراحل الكفاح المسلّح. واستمر من بعد ، في ذلك العطاء في مرحلة بناء الدولة الجزائرية المستقلة، إلى أن لقي ربّه راضيا مرضيّا، وكان ذلك في مواقف كثيرة وبأماكن عديدة : بالجزائر وتونس والقاهرة ودمشق، وغيرها من البلاد العربية.

كان أحد الباحثين البارزين في الأدب الجزائري الحديث، تدريسا وتوجيها وتأطيرا ، فكان أستاذ كرسي الأدب الجزائري الحديث بدائرة اللغة

العربية وآدابها - جامعة الجزائر (1964-1973) . وكان أحد الأدباء الجزائريين الذين كتبوا في الصناعتين: النثر والشعر، فكان كاتبا مجيدا ، وكان شاعرا مطبوعا.

2 – آثاره الأدبية : بدأ الخرفي جهاده في ميدان الكتابة منذ أن كان طالبا بتونس، ثم بالقاهرة، ثم بالجزائر، وتتصل إسهاماته في هذا المضمار بعدة قضايا اجتماعية ووطنية وإقليمية، وتتوزع أعماله في ميدان النثر إلى قسمين اثنين :

1- دراسات أكاديمية ، ومن بينها :

أ- شعر المقاومة الجزائرية (رسالة ماجستير) جامعة القاهرة 1966

ب- الشعر الجزائري الحديث (دكتوراه الدولة) من جامعة القاهرة 1970

2- أبحاث عــامة من بينها:

1- شعراء من الجزائر- القاهرة 1969- 2- صفحات من الجزائر- الجزائر 1974- 3- الجزائر والأصالة الثورية- الجزائر 1978- 4- في ذكرى الأمير عبد القادر- الجزائر 1984 – 5- في رحاب المغرب العربي – دار الغرب الإسلامي بيروت 1985 – 6- الأديب الشهيد أحمد رضا حوحو في الحجاز – دار الغرب الإسلامي بيروت 1991، وغيرها ...)

أما آثاره الشعرية فتتمثل في مجموعات شعرية من بينها:

1– صرخة الجزائر الثائرة – الدوحة – قطر 1958 –2– أطلس المعجزات – الجزائر 1967- 3– أنت ليلاي- الجزائر1974 – 4- من أعماق الصحراء – دار الغرب الإسلامي 1991 ، وغيرها .)

ثانيا- المضمون الثوري في شعره : كان الشعب الجزائري قد فجّر ثورته المجيدة في الفاتح من نوفمبر 1954، فزلزل بركافا الأرض من تحت أقدام الطغاة الغاصبين، وقد تميزت بجملة من الأهداف من أهمها أنها كانت :

1 — جهاد وانتماء : تنشد تحرير الشعب الجزائري من ظلم الظالمين، وتنحو في انتماءاتها ومقاصدها منحى الفاتحين الأوّلين، وتستنير في جهادها بعاطر سيّر هؤلاء، وصادق فعالهم، وتصنع في ساحات الوغى، في السهول وفي الهضاب، في الصحاري وفي الجبال، وفوق كل شبر من أرض الجزائر مثلما صنع أولئك الفاتحون الأولون من بطولات ومآثر في (حطّين)، و(اليرموك)، و(القادسية)، و(عين جالوت)، وفي (القدس)، وغيرها من بلاد إفريقيا وآسيا وغيرهما من أقطار المعمورة.

أقسمت بالصحراء مهدا لانبثا ق الوحي نقاها (حراء) وطهـــرا

سنعيد ذكرى (القادسية) للنهى تهوي (بكسرى) أو تطيح (بقيصرا)

سنشنها (عمرية) (سعدية) سنثير رَملـــتها قتامــــا أغـــبرا [1]

وقد كانت هذه الثورة من حيث منهجها ومقاصدها تستنير بخطى الفاتحين ، وكانت في الوقت ذاته عربية أصيلة بما ينبض به قلوب رجالها من إيمان ونخوة، وبما تمتلئ به صدورهم من شرف وشجاعة، وبما يطبع مواقفهم من شمم وشهامة:

يا ثورة عربية الوثبات يحدوها الشمم يا ثورة عربية النبضات في تلك القمم

الكـــل للـــهيجـــاء ســـائر فاستـــقبلينــــا يـــا جـــزائـــر [2]

2 — مكانة الجبل في الثورة الجزائرية : كانت ثورة نوفمبر المظفرة بدرا ساطعا وقمرا منيرا في ليل الجزائر... فقد انبلج فجر يومها، وأشرقت شمس

نهارها في مختلف أرجاء الوطن، فكانت كأعظم ما تكون منعة وتحديا وعطاء على رؤوس قمم الجبال، وعلى ذراها الشاهقات الشامخات، وقد كان لهذه الجبال مكانة خاصة في قلوب الجزائريين، وفي سجل أدبيات حركات الكفاح الوطني، وفي روائع ديوان الثورة الجزائرية، فقد كان الشعب الجزائري منذ زمن طويل من تاريخ كفاحه يتطلع إلى هاتيك الجبال، يهتف باسمها، ويرسم الطريق أمام كتائب المجاهدين إلى ذراها، ويرهص بانبلاج فجر الثورة من على قممها ورباها.

لقد حاول أحد الجزائريين من عموم المناضلين وهو السيد (حسن بلكريد)، أن يعبر عن شيء من هذه الأماني، فخانته الوسيلة وخانه الأداء، فلجأ إلى الاتكاء على أحد أعمال الشاعر الكبير محمد العيد آل خليفة ، وهو نشيده (يا بلادي) الذي مطلعه:

يـــا بلادي يـــا بلادي	أنا لا أهوى سواك
قد سلا الدنيا فؤادي	وتفانى في هواك [3]

ثم بنى ذاك الشاعر الشعبي على هيكل هذا النشيد بعض الأبيات (أربعة فقط) من الشعر الشعبي، فكان من ذلك عمل شعري بسيط بعنوان (من جبالنا)[4]

يمجد هذا العمل الجبال ويرهص بانطلاق الثورة من بين ثناياها، ويؤكد على أن تحرير الجزائر سيكون ثمرة من ثمار بطولات أبطالها .. ويتحقق الحلم، وتندلع الثورة من هنالك، من تلك الذرى المنيعة والقمم الشاهقة ..

وكانت من هنالك البداية، بداية قصة الثورة الماجدة ، وتمثل تلك الأبيات الأربعة التي أضافها ذاك الشاعر الشعبي إلى نشيد محمد العيد مطلع ذاك النشيد ، وهي:

1- من جبالنا طلع صوت الأحرا	ر ينادينا (كذا) للاستقلال
2- ينـــاديـــنا للاستقـــلال	لاســـتــقلال وطـــنينا(كذا)
3- تاضحيتونا (كـــذا) للوطن	خـــير مـــن الـــحيـــاة
4- أوضح (كذا) بيحياتي (كذا)	وبمال (كـــذا) علــــيه

وأمـــا بقية النشيد فهي مجموعة أبيات النشيد الســـالف الذكر (يا بلادي) لمحمد العيد وهذا نصه :

1- يابـــلادي يابـــلادي	أنا لا أهـــوى ســـواك
2 – قد ســـلا الدنيا فؤادي	وتفانـــى في هـــــواك
3 – كل يوم فـــيك ينمو	حبـــه مثـــل النـــبـــات
4 – ياتـــرى يأتيك يـــوم	تزدهـــي فيـــه الـــحيـــاة
5 – نحن بالأنفـــس نفدي	كل جـــزء مـــن ثـــــراك
6 – إنـــنا أشبـــال أســـد	فاصـــرفيـــنا لعـــــدا ك
7 – لـــك في التاريخ ركن	مشرق فـــوق الـــسمـــاك
8 – لـــك في المنظر حـــسن	ظل يـــغـــري بـــبـــهـــاك
9 – نحن ســـور بـــك دائـــر	وجـــبـــال راســـيـــات
10 – نحـــن أبـــنـــاء الجزائر	أهـــل عـــزم وثـــبـــا ت[5].

وقد كانت هذه الأهزوجة نشيدا وطنيا وهتافا جهاديا يتردد على ألسنة أجيال من أبناء حركة الكفاح الوطني منذ البداية الفاعلة لهذه الحركة في العشرينيات من القرن العشرين، وإلى ما يشاء الله مستقبلا..

وقد استمرت هذه المكانة لهذا النشيد في قلوب الجزائريين وفي سجل تاريخ جهادهم، وستستمر كذلك- بإذن الله - إلى ما يشاء الله .

وكان للجبال من بعد، مكانتها البارزة في معظم أعمال الشعراء الجزائريين الذين مهدوا للثورة وأرهصوا بها، ثم عاصروا أحداثها وواكبوا وقائعها وخلدوا مآثرها.

ويصادفنا في مقدمة هؤلاء محمد العيد آل خليفة الذي دعا منذ وقت مبكر إلى الثورة وأرهص بها في مواطن كثيرة من شعره [(6)] ، وكان من بين ذلك وقوفه ذات يوم خميس مبارك عزيز: السادس عشر من شهر صفر الخير سنة 1366 هـ الموافق لشهر(ديسمبر) عام 1947م وذلك على أحد سفوح جبل الأوراس الأشم الرابض على جنبات مدينة (القنطرة) ولاية (بسكرة) يحرسها ويحرس غيرها من أراضي الوطن، ويتحدى ويتوعد المعتدين الغاصبين، وذلك في مناسبة تدشين افتتاح (مدرسة الهدى) التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وكان الشاعر يلقي يومئذ قصيدته (فتح جديد). في جمع غفير من المواطنين، و(الأوراس) من حول الشاعر وجمهوره يشهد الحدث ، ويكتب التاريخ ، ويطل بجناحيه على المكان، يبارك المشروع الذي يعتبر هو وأمثاله من اللبنات الأساسية في صرح الثورة، وينفخ (الأوراس) في الشعب روح الثورة على المعتدين، تلك الثورة التي بدأت أنوارها تتراءى في الأفق

البعيد القريب من على قمم (الأوراس) الأشم، تتراءى لأولئك الذين سهروا وجاهدوا وضحوا من أجل أن يضيء مشعل تلك الثورة ليل الجزائر.

ويرفع الشاعر محمد العيد في هذه الأجواء صوته بالهتاف يحي (الأوراس) الذي يتحدى المعتدين، والذي يفتح ذراعيه ليحتضن أبناءه الثائرين ويفسح المكان واسعا لإيواء كتائب أولئك المجاهدين الصاعدين يوما إلى ذراه، الذين سيعانقون قممه يوم التاريخ الآتي، يوم الحلم الكبير، يوم ميلاد ثورة الجزائر الكبرى، ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.

ويحي الشاعر في الوقت ذاته شعبه المجاهد الذي يأبى الضيم، ويصر على المقاومة، ويتحدى المعتدين، ويتهيأ لكتابة الحروف الأولى من قصة الثورة المجيدة على الذرى الشاهقات الشامخات يقول الشاعر:

نحن الجبال بنو الجبا ... ل صدى الجبال بنا حـدا
مـن سـامنا بإذايـة ... فـعلى الجبال قـد اعتدى
ومن استهان بنا استها ... ن بـها فحل بـه الردى
لا خوف من ظلم الطريـ ... ق فقد جلونا المقصـدا [7]

وعلى هذا الطريق يكتب الشاعر مفدي زكرياء مجموعة من أناشيده الثورية، يمجد فيها الجبال: ذراها وقممها، غاباتها وكهوفها، وتأتي في مقدمة هذه الأعمال أنشودته التاريخية:

قسما بالنازلات الماحقات ... والدماء الزاكيات الطاهرات
والبنوذ اللامعات الخافقات ... في الجبال الشامخات الشاهقات
نحن ثرنا فحياة أو مـمات ... وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر
فـأشـهـدوا [8]

ويكتب مفدي زكرياء مرة أخرى، وبلغة بسيطة معبرة ، يقترب فيها من لغة عامة الشعب نشيدا آخر، على لسان أفراد جيش التحرير الوطني، فيفتتحه بالحديث عن الجبال:

هذي دمانا الغالية دفاقة وعلى الجبال أعلامنا خفاقة

وللجهاد أرواحنا سباقة جيش التحرير احنا مناش فلاقة (9)

وينظم الشاعر المجاهد محمد الشبوكي أنشودته التاريخية ، أنشودة الجبال (جزائرنا)، فكانت هذه الأنشودة هتافا خالدا على ألسنة كل الجزائريين شعبا وجيشا، صغارا وكبارا ، في الجبال، وفي الشعاب، وفي الوديان، وكانت الجبال فيها الفاتحة، واللازمة، والخاتمة:

سلاما سلاما جبال البلاد فأنت القلاع لنا والعماد

وفيك عقدنا لواء الجهاد ومنك زحفنا على الغاصبين

ويختار الشاعر صالح خباشة لباكورة أعماله الشعرية اسم (الروابي الحمر)، وفي هذا الاسم – كما هو واضح- ما فيه، من معاني الإيحاء والرمز، افتخارا بما يصنعه المجاهدون على ذرى الجبال من مآثر وبطولات، وما يسخون به فداء للوطن العزيز من تضحيات جسام ودماء زاكيات.

ويقف الشاعر الخرفي من جهته عند هذه الجبال وقفات أطول وأكمل وأكثر تفصيلا ... يصعد إلى قممها، يعانق ذراها، يعيش مع أبطالها ، في غاباتها ومغاراتها وكهوفها، يحدو زحف كتائبهم، يشهد ملاحمهم، يسجل مفاخرهم ، يواكب انتصاراتهم ، ويترحم على قوافل الشهداء الأبرار.

ويأخذ الجبل مكانا بارزا في أعماله ابتداء من مجموعته الأولى (أطلس المعجزات)، وإن المتلقي وهو يتصفح هذه المجموعة تطالعه من عنوانها كلمة

(الأطلس) ترصع جبينها ، وتطلق هذه اللفظة على تلكما السلسلتين الكبيرتين من الجبال التي تكون حزاما لا تتمنطق به الجزائر فحسب، وإنما تتمنطق به سائر بلاد المغرب العربي (من شرقها إلى غربها) ، وتسمى السلسلة الأولى في الجزائر (الأطلس التلي) والثانية (الأطلس الصحراوي). ويحاذي الأطلس التلي شمالا السهول الساحلية إلى الهضاب العليا جنوبا، ويربض الأطلس الصحراوي موازيا هذه الهضاب إلى مشارف الواحات وأراضي الصحراء جنوبا.

وتتربع في أعماق الصحراء سلسلة (جبال الهقار) التاريخية.

وتأتي جبال (الأوراس) الشماء الفاتحة الميمونة في باكورة الأعمال الشعرية للخرفي، (أوراس) تلك التي شهدت الثورة العملاقة على ذراها يوم ميلادها، وسيسترد الوطن — بإذن الله — ، ثم بملاحم أبطالها — أمجاده وعزته:

مـــجد البلاد تشيده (أوراس) والنار في نهج العليا نبراس[10]

و لم تلبث هذه الثورة أن امتدت شعلتها من قمم الأوراس إلى قمم أخرى غيرها من جبال الجزائر، فشمل ضياء هذه الشعلة جبال الأطلس التلي وجبال الأطلس الصحراوي، وغيرها ، وغيرها ..

ويتوجه الشاعر بالتحية والإجلال والإكبار إلى أسود ذرى الأطلس وهم يزحفون من تلك القمم على فلول الغاصبين، ويكتبون بدمائهم الكلمات الأولى من قصة الجهاد الوطني:

أيها الزاحفون زحف المنايـــا في ذرى (الأطلس) الأشم المصابر
يانسور الجبال حدق مـــنكم رابض فـــي الثرى، وحلق كاسر
غاض نبع الحياة، فالحر منكم وارد يشقي الردى، غير صـــادر
أنـــتم المجد والخلود وأنـــتم مهرجان انطلاقتنا، والمنابـــر[11]

وتمضي الأيام ملآى بالشدائد، وتمضي الليالي حبلى بالإرهاب والمداهمات، وتمضي السنون أنهارا من الدماء وجبالا من الأشلاء، وبالرغم من ذلك كله يزداد قبس الثورة توقدا، وتزداد ميادين معاركها توسعا، ويزداد الشعب الجزائري ثباتا وإصرارا على مواصلة جهاده على دربها حتى يمسي التراب الوطني كله مسرحا لوقائعها: صحاري وهضابا ، روابي وتلالا، سهولا وجبالا، بوادي وأريافا، مدنا وقرى، ويتعالى الهتاف في سماء كل هذه الأماكن بنداء (الله أكبر) وتظل الألسنة تلهج بهذه العبارة (الله أكبر على كل معتد متجبر) :

الله أكبر، جل من خلق الجبا ل، وشق فيها من دمانا أنهرا
الله أكبر، سوف تبقى حرة عربية، حكم الرصاص وقدرا
الله أكبر، للدما، للنـــار في كبد السماء، الله أكبر، للذرا [12]

3 – العمليات الفدائية في المدن : وتنتقل شرارة الثورة من الجبال والبوادي والأرياف إلى المدن على أيدي تنظيمات الفدائيين أولئك الذين راحوا يضربون أروع الأمثلة في الشجاعة والفداء، وهم يطاردون المعتدين من شارع إلى شارع، ومن ميدان إلى آخر، ويلحقون بهم أشد الضربات وأفدح الخسائر، ويقف شاعرنا عند واحدة من هذه الوقائع التي لا تحصى عددا في جزائر الثورة، تلك التي شهد مسرحها (شارع مشلي) (مراد ديدوش حاليا) هذا الشارع الذي يقع في وسط العاصمة، وهو من أكبر شوارعها عمرانا، ومن أكثرها اكتظاظا بالمارة، وكان الفدائيون قد استهدفوا في هذه الحادثة المدعو (فروجي) وهو أحد كبار غلاة المستوطنين (المستدمرين)، ولا أقول – كما يقول بعضنا من دون تدبر– (معمرين!)، وما هم في الواقع (

بمعمرين!)، وما أبعدهم عن ذلك ! وإنما هم أنانيون ونفعيون ، وعنصريون ومتعصبون..

وقد نجح الفدائيون في عمليتهم هذه في وضح النهار وفي ذلك المكان، فأردوا ذاك العدو قتيلا، بالرغم من أن المحتلين كانوا في مثل هذا الزمان وهذا المكان يضاعفون من جندهم، ويشددون رقابتهم وحراستهم، ولكن ذلك ما كان ليحميهم من هجمات الفدائيين البواسل.

وكان لهذه الحادثة ما كان لها من أثر كبير على معنويات قوات العدو، ليس لما لحقهم بها من خسائر فحسب ، وإنما لما أصابهم من جرائها من خوف وهلع ورعب ..، مما قد يلحق بهم من مثيلاتها في أية لحظة مستقبلا:

ثائر لم يعد رهين جبـــال بل حداه إلى العواصم بأس

إنه الظل ليس يخلص منه أينما كـــان أجنبي أخـــس

هو في مسرح البطولة جن وهـــو في عالم الحقيقة إنس

(فروجي) لم ينج في شارع (مشلي) من لظاه ولا قيادة (مسو) (13)

ومضى الشعب الجزائري جميعه: شبابه وشيوخه، رجاله ونساؤه، يباركون الثورة ويلتفون حولها يذكون نارها في هيكل الاحتلال، ويلهبون أوارها في فلوله.

4 – دور المرأة الجزائرية في الجهاد : وكانت المرأة الجزائرية قد أخذت مكانها إلى جانب أخيها الرجل في ميادين هذه الثورة: مجاهدة في الجبال، مسبلة في البوادي، فدائية في المدن، .. وهناك الجميلات.. وهناك الحسيبات والفاطمات والفضيلات ، هنالك الميئات منهن، بل الآلاف من الجميلات ومن الحسيبات،

فهناك ألف جميلة، وألف حسيبة،وألف فاطمة وألف فضيلة، وألف ألف جزائرية فدائية :

وبنو الجزائر، لم تنل منهم مئـــا ت الـــطائرات، ولا ثناهم مـــدفع

وبناتـــها مثـــل اللبؤات انـــدفا عا، مـــا لهن عـــن الكفاح تـــرفع

ويمسن مثل عرائس بين الرصا ص و بالخراطيش صدرهن مرصـــع

يرسلن فوق جماجم الأعداء زغـــ ردة صـــداها فـــي الـــبلاد يـــرجع

هـــن العيون على جيوش المعتدي ولثورة الأحرار هن الأضلـــع (14)

5- جرائم غزاة وصمود شعب : وقد حاولت فرنسا عبثا، وبكل ما ارتكبته من جرائم، وبكل ما اقترفته ضد الشعب الجزائري- أطفالا وأيامى، عجائز وشيوخا- من قمع وإرهاب، وترويع وتعذيب، وتنكيل وتشريد ... بالرغم من كل ذلك، فإن فرنسا لم تستطع أن تنال من عزائم أبناء الجزائر الأشداء، و لم تستطع أن تفت في عضدهم أو تثنيهم عن مواصلة جهادهم ... واستمر الشعب البطل ينفخ من روحه في بركان ثورته ويسخو بدمائه إلهابا لنارها وإعلاء لكلمتها ... واستمر هذا الزحف شديدا، وهذا الإعصار قويا مرعبا حتى أتى هذا وذاك على حصون المعتدين وأفنى فلولهم، وأصبح المعتدون من بعد ذلك أثرا بعد عين ...

ويا معز ويا مذل، تعز اللهم من تشاء، وتذل من تشاء، بيدك الخير إنك على كل شيء قدير، سبحانك اللهم ربنا ما أعظم شأنك! وما أجلّ قدرتك ! وما أجمل عدلك !

يا تجار الدماء، يا بؤرة الـــيأ س، ويا نـــكسة الدخيل الحقود

إن للشعب غضبة فاحذروها إن للشعب زمـــجرات الرعـــود

يا يدا لطخت دمـــا ودموعا إن للشعـــب قبضـــة من حديـــد
لـــن يضيع الدم الزكي هباء لا ولا عهدنا لروح الشهيد (15)

ويستمر شاعرنا الخرفي كسائر إخوانه الشعراء في وقوفه إلى جانب شعبه وهو يذكي نار الثورة، يجود بالمهج ويسخو بالدماء، يستمر الشاعر في المقدمة واقفا إلى جانب شعبه ليخفف عنه ما يلقى على أيدي (دعاة الحرية!) من أشكال الإرهاب! وما يعاني على أيدي هؤلاء (أنصار حقوق الإنسان!) من ألوان العذاب والهوان !

6 — الثقة في وعد الله بالنصر : ويمضي الشاعر يضمد جراحات شعبه، وينزع أسباب اليأس من قلوب بعض أبنائه، ويزرع بذور الأمل في نفوسهم، يلوّح بتباشير النصر ورايات الحرية، مؤكدا على قرب انجلاء ذاك الليل وانبلاج خيوط الفجر من بين ظلام زنزانات المعذبين وضيق محتشدات المشردين، وآلام أنات المصابين، ومصارع الشهداء الأكرمين.

يخاطب الشاعر وطنه بهذه المعاني وكلّه أمل، وكله ثقة في وعد الله بالنصر لعباده المؤمنين المجاهدين :

لا تبتئس وطـــني ولا تيأس فإن النصر يقصيه الأسى والياس
بل فابتهج، وطني وابشر بالفلاح إذا بنشئك (غصت) الأحباس
فهيا كل الشـــهداء للمجد الأثيا ل معارج ولـــه الرمام أســـاس
ولسوف ينسي النصر في مستقبل الأيام، ما جنت الحروب وياسو (16)

وتمضي فيالق المجاهدين على هذا الطريق إلى غايتها، لتفوز بإحدى الحسنيين: إما النصر وإما الشهادة. ويتسابق المجاهدون على هذا الطريق إلى العالم الآخر، العالم العلوي، العالم الخالد، فرحين مستبشرين بما يلقون عند

ربهم هناك من نعيم مقيم رفقة الصّديقين والنبيين والمرسلين، وحسن أولئك رفيقا.

وتعبد مصارع الشهداء الطريق، أمام شعبهم، وتضيئ دماؤهم الدروب له، وينبثق من بين ذلك خيوط فجر الحريّة، فتزيح أنواره غيوم الظلم، وتذيب حرارة شمسه حجب الظلام، وتتعالى الهتافات، وترتفع الرّايات، ملوحة بالنصر وبالبشائر لشعب الجزائر، ويكون النهار الذي لن يعقبه – بإذن الله – بعد هذا التاريخ ليل، ولا ظلم ، ا ظلام، ولا ذل، ولا هوان:

وكأني بالتربة الحمراء من دم الشهيد رفلت عليها بالفخار مواكب العهد الجديد

والرايـــة الخضراء تـــخفق بالبشائر فيضمها بالسعـــد أحـــرار الـــجزائر

والصاعـــدون إلـــى الجـــبـــال عادوا إلـــيـــنـــا بـــالـــفـــخـــار

ذهبت بـــهم نوب الليل فردهـــم نـــور الـــنـــهـــار (17)

7 – ابتهالات الحرية والاستقلال : وكان ذلك اليوم الخامس من جويلية 1962، يوما عظيما في تاريخ الجزائر الحديث، فقد استعاد الشعب الجزائري في ذاك اليوم حرّيته وسيادته، عزته وأصالته، كما استعاد في هذا اليوم (مسجد كتشاوة) ذاك المعلم التاريخي السجين منذ الاحتلال طهره وقدسيته، فارتفع الآذان من على منارته، كما كان العهد به من قبل قرن وثلث القرن ويزيد، فارتفعت من فوق مآذنه كلمة (الله أكبر) ودوت بها جنباته... وتليت من على منبره الآيات الكريمات، والأحاديث الشريفات. والمواعظ والتوجيهات، وقامت في رحابه الصلوات ، وتعالت بين عرصاته الدّعوات ، بالبشائر وبدوام النصر والأمن والتقدم لشعب الجزائر:

يوم يعتز في التراب الرفاة	بــدماء بــها أتــتنا الحيــاة
وعلى روحها تقام الصلاة	في رحاب (كتشاوة) والدعوات
كان ناقوسه نذير مخاطر	فاعتـــلاه مـــؤذن للبشائـــر [18]

ثالثا - الخلاصة : يمكن أن يستخلص المرء مما تقدم أن حاضر الأمة ومستقبلها، مكانتها وكلمتها بين الأمم، إنما سيكون ذلك بقدر ما يكون في صدرها وفي سلوكها - بعد إرادة الله وتوفيقه - من صدق الإيمان وصحة العلم، وقوة الإرادة، وعلوّ الهمة، وصالح الأعمال، وكرم الخصال...

ويمكن القول أنّه ما من عامل هبط بالأمة إلى ما هي عليه في حاضرها من درك الضعف والتشرذم والتخلف والهوان في معظم وجوه حياتها ، غير ذاك الذي تردت إليه من ضعف حظها من تلك الكليات المعنوية والمادية التي تمثل السجل الأمين الذي سطرت على صفحاته أمجاد تاريخها والأساس القوي المتين الذي قامت على دعائمه حضارتها بالأمس، وكان لها بذلك ما كان لها في ماضيها من عظمة وسؤدد وأمجاد .. ولن يكون لأمتنا اليوم أو غدا شيء من ذلك، إلا إذا هي أخذت بصدق بمنهج تلك الكليات ، واستنارت بحب بتوجيهاتها، واهتدت باعتزاز بإرشاداتها، إذ « لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها » [19]

وإن دروس التاريخ تشهد وتسجل ، وإن شواهد الواقع تقر وتؤكد ، أن أمتنا لن تستطيع أن تسترد ذاك الذي كان لها من ذلك الدور التاريخي المشهود وتلك المكانة الرفيعة بين الأمم العظيمة ، إلا إذا اهتدت بهدي الصراط المستقيم، وانتهجت الطريق القويم واعتصمت بعرى التآخي والوئام، والوحدة والتعاون التي لا تنفصم ، واجتنبت ما يفرق من السبل، واستنارت

بالسنن، وأقبلت على الأسباب، وأخذت بحظها من خير هذا الزاد .. وتلك سنة الله في ملكوته.. وفي سائر خلقه .. ولن تجد لسنة اللّه تبديلا.. ولن تجد لسنة اللّه تحويلا .

الهوامش :

1-2- ينظر أطلس المعجزات ص: 178- 200

3 - ينظر العيديات المجهولة ص: 231- صنعة الكاتب مطبعة رغاية الجزائر 2003.

4 - ينظر محمد الصالح رمضان : مجلة الثقافة ع:88 سبتمبر 1985 ص:266

5- ينظر العيديات المجهولة مصدر سابق ص : 231.

6 - ينظر ديوانه ص: 135/420/417 - مكتبة البعث - قسنطينة 1967.

7 - ينظر المصدر السابق ص: 181.

8 - ينظر ديوانه اللهب المقدس ص: 71 - دار الكتب بيروت 1961.

9 - ينظر: المصدر السابق ص: 79.

10 - 11 - ينظر أطلس المعجزات ص: 11.- 237

12 - 13 - المصدر السابق ص:180 - 57

14- 15 - " " ص 207

16 - " " ص 14 - 15

17 18 - " " ص :201- 116

19 - ينسب هذا القول إلى الإمام أنس بن مالك رضي الله عنه.

الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية :
مثال الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية

د. صالح بلحاج
جامعة الجزائر

ملخص

جنبا إلى جنب مع تطوير العمل المسلح في الداخل، بذلت جبهة التحرير الوطني جهودا حثيثة على الصعيد الدولي لتوفير الدعم المادي والسياسي للثورة الجزائرية، حيثما وُجد. وكان بحكم طبيعة حركتها التحررية المناوئة للاستعمار والإمبريالية من الطبيعي أن تلقى تجاوبا لدى البلدان الاشتراكية أكثر من البلدان الرأسمالية. وهو ما حدث. غير أن المساعدة التي تلقتها من بلدان هذا المعسكر ومشتملاتها، وحرارة العلاقات التي قامت بينها وبين أنظمتها، لم تكن واحدة في جميع الحالات. تقدم هذه المقالة لمحة عن مساعدة بلدين بارزين في هذا المعسكر، الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، للثورة الجزائرية وتحليلا للعوامل التي أدت إلى فرق ملحوظ في علاقات كل منهما مع الجبهة.

أولا : الثورة الجزائرية والاتحاد السوفيتي

كانت علاقات جبهة التحرير الوطني مع الاتحاد السوفياتي أثناء الثورة التحريرية غامضة ومعقدة مقارنة بعلاقاتها مع الصين الشعبية ويوغوسلافيا مثلا. يعود ذلك إلى مجموعة أسباب سنبينها في هذا القسم الأول من المقالة الذي سنتناول فيه تطور العلاقات بين الثورة الجزائرية والاتحاد السوفياتي لننتقل بعد ذلك إلى مضمون هذه العلاقات.

1– تطور العلاقات بين الجبهة والاتحاد السوفيتي

لمتابعة تطور العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والاتحاد السوفياتي ينبغي التمييز بين ثلاث مراحل هي كما يلي :

المرحلة الأولى، فترة الانتظار خلال هذه الفترة التي امتدت من انطلاق الثورة إلى مؤتمر الصومام في أوت 1956 لم تكن ثمة أي علاقة بين الجانبين. كان السوفيات غير مطلعين جيدا على الوضع في الجزائر، وكان مصدر معلوماتهم عنها الحزبين الشيوعيين، الجزائري والفرنسي. إلى غاية جويلية 1956، كان قادة الكريملين يعتبرون الوضع في الجزائر شأنا فرنسيا داخليا، حيث قال في هذا الصدد رئيس مجلس الوزراء السوفياتي وقتذاك، السيد نيوكولا بولغنين : "إن الجزائر مشكلة معقدة للغاية وعلى فرنسا أن تقوم بمعالجتها لوحدها"[1]. في شهر جويلية 1956، وبالرغم من فشل محاولة الحزب الشيوعي الجزائري الخاصة بتنظيم العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي خارج صفوف جبهة التحرير الوطني، وتصدي هذه الأخيرة له بحزم، فإن الزعيم السوفيتي كروتشوف قام لأول مرة بانتقاد سياسية غي مولي، رئيس الحكومة الفرنسية، في الجزائر[2]. وبدأ في الوقت نفسه اهتمام السوفيات بالقضية الجزائرية. ثم كان مؤتمر الصومام في نهاية أوت 1956 الذي تميز بتشدده تجاه الشيوعيين. على إثر ذلك، اتضحت الصورة للسوفيت وتبينوا معطيات الوضع في الجزائر : هناك ثورة تحررية معادية للشيوعية، ولا يمكن للحزب الشيوعي أن يقوم بدور قيادي فيها. عندئذ تحدد الموقف السوفيتي على النحو التالي : محاولة إقامة علاقات مع الجبهة، والامتناع عن قطع علاقاتهم مع فرنسا، ودعم حل للقضية الجزائرية يتم في صورة تسوية مرضية لفرنسا.

المرحلة الثانية، فترة المساعدة المادية والحذر السياسي امتدت هذه المرحلة من خريف 1956 إلى خريف 1958. في أكتوبر 1956 أدان الاتحاد السوفيتي بشدة

اختطاف طائرة القادة الخمسة[3]، وفي نهاية أكتوبر وقعت أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، والتي كانت مناسبة للاتحاد السوفيتي من أجل الإفصاح عن عزمه على دعم الجزائريين والمصريين مهدداً الفرنسيين والبريطانيين باستخدام الأسلحة النووية. وتجلى ذلك الموقف السوفيتي في مضاعفة دعمه المادي للجبهة، لكن دائما بقدر واضح من الحذر والتردد أحيانا.

في ما يخص الجبهة، كانت دائما تعبر عن عدائها للشيوعية، لكنها قبلت مساعدة الاتحاد السوفيتي دون محاولة الاتصال الرسمي به، مستخدمة مساعدته كوسيلة للمساومة[4] وتحذير الأمريكيين من عواقب امتناعهم عن دعمها، والمتمثلة في التوجه نحو المعسكر الاشتراكي. بعد أزمة السويس ارتاحت الجبهة لموقف الدولتين العظميين من فرنسا، ودفعها ذلك إلى الاعتقاد أنه لا مجال لليأس من الحصول على دعم الأمريكيين .ثم جاءت سنة 1958 فكانت بحق منعطفا هاما في التاريخ الدبلوماسي للجبهة، خاصة في علاقاتها مع البلدان الاشتراكية. وتم ذلك التحول بفعل ثلاثة عوامل رئيسية :

ـــ أحداث ساقية سيدي يوسف وآثارها السياسية

على إثر تلك الأحداث تيقنت الجبهة أنه لا أمل يرجى من دعم الأمريكيين وتخليهم عن فرنسا. فسقط الوهم وخاب الأمل المتمثل في كسر التحالف الغربي بسبب الجزائر وتخلي الولايات المتحدة عن فرنسا، إذ تبين أن الأمريكيين لن يتخلوا عن هذه الأخيرة التي كانت تتلقى مساعدة كبيرة ومتعددة الأشكال من حلفائها الغربيين، وكانت تستخدم بصورة متزايدة القدرات الحربية للحلف الأطلسي في الجزائر.

ـــ سنة 1958 صادفت أيضا الفترة التي ازدادت فيها الحاجة إلى الدعم الخارجي لتموين جيش التحرير الذي بدأت قدراته تتناقص على إثر إغلاق الحدود الشرقية والغربية ابتداء من نهاية 1957 ومطلع 1958. المساعدة التي كانت تصل إلى الولايات في ذلك الوقت من البلدان العربية والاشتراكية أساسا لم تكن كافية، فكانت الحاجة ملحة للسعي من أجل مضاعفتها وإيجاد مصادر تموين جديدة.

ـــ المطالبة من داخل قيادة الجبهة بالتوجه نحو البلدان الاشتراكية. من أمثلة ذلك ما ورد في تقرير العقيد أوعمران ومبروك بلحسين بتاريخ 8 جويلة 1958 الذي جاء فيه : "رغم الدعم المعنوي والسياسي الذي حصلنا عليه (من المعسكر الاشتراكي) فإننا بقينا متجاهلين حوالي 10 دول تشكل الكتلة الأهم في الوقت الحاضر. يجب علينا أن نتصل في أقرب وقت ممكن بالحكومات المعنية"[5].

هذه العوامل أحدثت تحولا في سياسة الجبهة الخارجية، تمثل في التوجه نحو البلدان الاشتراكية، وتجسد ذلك التحول ابتداء من خريف 1958، بعد إنشاء الحكومة المؤقتة، ثم تأكد في السنوات اللاحقة. عمليا، أدى ذلك إلى إقامة الاتصال الرسمي مع الاتحاد السوفيتي من خلال زيارات عديدة قامت بها وفود الحكومة المؤقتة إلى موسكو في الفترة الممتدة من ديسمبر 1958 إلى أكتوبر 1960.

المرحلة الثالثة، مضاعفة الدعم المادي ورفض الدعم السياسي في الفترة اللاحقة التي صادفت السنوات الثلاث الأخيرة من حرب التحرير استقرت العلاقات بين

الجبهة والاتحاد السوفيتي واستمرت في إطار الخلفيات والأهداف التي قامت عليها منذ البداية، مما سنراه في الفقرات التالية.

2. مضمون العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجبهة

في الجانب السياسي للعلاقة، حاول الاتحاد السوفياتي منذ البداية التوفيق بين نقيضين والاستجابة لانشغالين كان الجمع بينهما مستحيلا، وهما عدم الإساءة إلى فرنسا، ودعم الثورة الجزائرية في آن واحد. بالنسبة إلى الانشغال الأول، حرص الاتحاد السوفياتي على عدم إحراج فرنسا؛ لأنه كان منذ وقت مبكر، منذ الحلف السوفياتي ـــ الفرنسي الذي وقعه ديغول في 1944، يراهن على عزل فرنسا عن حلفائها الغربيين؛ لأن هذه الأخيرة كانت في نظره الحلقة الضعيفة في سلسلة البلدان الغربية الإمبريالية، بسبب سياستها الرامية إلى الاحتفاظ باستقلالها ورفض الهيمنة الأمريكية التي كانت مسلطة على بلدان الحلف الأطلسي. انطلاقا من هذا الموقف، راح الاتحاد السوفياتي يشجع باستمرار السياسة الفرنسية، ويعمل من أجل التقارب معها، واضعا ثقته، بالنسبة إلى القضية الجزائرية، في رؤسائها لإيجاد حل "ليبرالي" للمشكلة. كان ذلك في عهد الجمهورية الرابعة، ثم تعزز هذا التوجه بعد عودة ديغول إلى السلطة في 1958. بخصوص التنافس مع الولايات المتحدة، كان الاتحاد السوفياتي يخشى أن تقع الجزائر المستقلة، بحكم عداء الجبهة للشيوعية، تحت نفوذ الأمريكان. ولذلك فضل حلا فرنسيا مستقلا عن المظلة الأمريكية. فهو إذا، وإذا كان لا بد من نفوذ أجنبي، لفرنسا أو أمريكا في إفريقيا الشمالية، كان يفضل الأولى على الثانية. في الوقت نفسه، كان الاتحاد السوفياتي ملتزما بتفادي التوتر وتصعيد الحرب الباردة انسجاما مع مبدأ التعايش السلمي في العلاقات

الدولية. من هذه الناحية، لم يكن الوقوف السياسي الصريح إلى جانب الثورة الجزائرية ليخدم ذلك التوجه.

أما الانشغال الثاني، أي ضرورة دعم الثورة الجزائرية، فكان لا بد من ذلك بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي؛ لأنه في إطار الثنائية القطبية كان يراهن على عزل البلدان الغربية وتشويه سمعتها في العالم الثالث. فدعم الثورة الجزائرية كان إذاً منسجما مع سياسته الرامية إلى عزل الغرب وضرب مصداقيته في العالم الثالث وإضفاء المصداقية على خطابه المناوئ للاستعمار والإمبريالية. وبهذا يتضح أن سياسة الاتحاد السوفياتي حيال الثورة الجزائرية اندرجت تماما في استراتيجيته الدولية كقوة عظمى، وكانت سياسة دولة كبرى لها أهدافها للدفاع عن موقعها كدولة عظمى. بما سبق يفسَّر الموقف السوفياتي من الثورة الجزائرية وسياسته التي يمكن إيجازها في العبارة التالية : مساعدة مادية، وشيء من الدعم السياسي الخجول، ورفض واضح للدعم السياسي الصريح.

المساعدة السوفيتية للجبهة

من الضروري إذاً أن نميز في ما يخص الاتحاد السوفياتي بين الدعم المادي والدعم السياسي. منذ وقت مبكر كان الدعم المادي متوفرا، متعدد الأشكال، وحجم المساعدة كبيرا. كان ذلك في شكل أسلحة ومواد غذائية وطبية للاجئين الجزائريين، واستقبال الجرحى للعلاج، ومنح للطلبة الجزائريين. حسب المخابرات الفرنسية، في سنة 1960، بلغت المساعدة السوفيتية للجبهة 5 ملايير فرنك قديم. إذا صح ذلك، فمعناه أن المساعدة السوفيتية وحدها مثلت في ذلك الوقت خُمس ميزانية الحكومة المؤقتة.

وقدم الاتحاد السوفياتي للجزائر شيئا من الدعم السياسي أيضا، لكن بواسطة تظاهرات تضامنية مع الشعب الجزائري، كانت تنظمها خاصة النقابات العمالية والاتحادات الطلابية. ودعمُ كذلك في الأمم المتحدة بواسطة التصويت لصالح اللوائح الخاصة بالجزائر، والتي كانت تقدمها المجموعة الآفرو آسيوية بمناسبة دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف كل سنة. لا بد أن نسجل بهذا الخصوص أن الاتحاد السوفياتي صوت باستمرار لصالح الجبهة، وذلك منذ دورة 1955 التي أدرجت فيها لأول مرة القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إلا أن تلك المساعدة على أهميتها بقيت محصورة في حدود معينة، وظلت حذرة، حذر تجلى في أن الاتحاد السوفياتي، وهو يضاعف مساعدته، استخدم لإرسال شحنات الأسلحة للجبهة بواخر غير سوفيتية، واستبعد من تلك الشحنات الأسلحة الثقيلة، طالبا من الجزائريين أن يلتزموا الصمت عن تلقيهم أسلحة من موسكو، وامتنع، وهذا هو الأهم، عن الوقوف الصريح إلى جانب الجبهة في ما يخص الحل السياسي للقضية عن طريق الاستقلال.

رفض الدعم السياسي

الدعم السياسي الصريح للثورة الجزائرية كان معناه بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي الاعتراف بالحكومة المؤقتة، وقبول بعثة دائمة لها في موسكو، وتأييد أطروحات الجبهة المؤكدة على حل الاستقلال، ومعارضة المبادرات الديغولية المناقضة لهذا الحل. وكل ذلك امتنع الاتحاد السوفيتي عن القيام به، فهو قد رفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة رغم تجديد الطلب من مبعوثي الجبهة إلى موسكو بمناسبة كل زيارة، و لم يمنحها الاعتراف الفعلي[6] إلا في أكتوبر 1961،

واعداً في الوقت نفسه بقبول بعثة لها في موسكو لكن ذلك لم يتحقق، فظلت الجبهة ممثلة في الاتحاد السوفياتي عن طريق الاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد الطلبة الجزائريين، وحتى بعد الاعتراف الفعلي أوضح كر وتشوف أنه إنما قام بذلك لأن ديغول اعترف بالحكومة المؤقتة اعترافا فعليا ما دام قد قبل التفاوض معها. أما الاعتراف الكامل، أو الاعتراف القانوني[7] كما يسمى في القانون الدولي، فلم يتم إلا يوم التوقيع على اتفاقيات أيفيان في 18 مارس 1962. رفضُ إذاً للدعم السياسي، مرده الاستراتيجية السوفيتية كما رأينا من ناحية، وعداء الجبهة للشيوعية من ناحية أخرى. يقود هذا إلى النظر في العلاقة بين الجانبين من ناحية الجبهة.

موقف الجبهة من الاتحاد السوفياتي

الجبهة من جانبها كانت شديدة الحذر في تعاملها مع الاتحاد السوفياتي. فهي من منطلق المصلحة قبلت مساعدته وسعت من أجل مضاعفتها، لكنها لم تتردد في انتقاد موقفه، وظلت حذرة باستمرار، للأسباب الآتية :

ـــ لأنها كانت ترى أن الاتحاد السوفياتي لم يكن وفيا للثورة الجزائرية وكان يعمل على جذب ديغول نحوه على حسابها، وكانت متخوفة من تأييد السوفيات لصيغ الحل التي فكر فيها ديغول غير الاستقلال. في هذا الصدد كان لتخوفها ما يبرره. في الواقع، كان الاتحاد السوفياتي قد سارع إلى تأييد خطاب ديغول حول تقرير المصير في سبتمبر 1959، واعترف كر وتشوف في تلك المناسبة بوجود ما سماه "روابط تاريخية بين فرنسا والجزائر"، وكان معنى ذلك

أن عمق تلك الروابط كان في نظره أرضية ومبررا لبلورة حل في صورة أخرى غير الاستقلال التام.

ــ السبب الآخر في تقديرنا هو أن الجبهة كانت تسيرها في ذلك الوقت قيادة لم تكن في الحقيقة محايدة تماما بين الشرق والغرب، بل كانت إلى الغرب أقرب منها إلى الشرق. فقد رأينا أن نظرها نحو الشرق لم يتم إلا بعد أن تيقنت من عدم الحصول على مساعدة أمريكا. وحتى في الفترة اللاحقة ظلت قيادة الجبهة متمسكة بأمل الحصول على مساعدة الغرب، مؤكدةً باستمرار أن اللجوء إلى الشرق يستبعد تماما أي اختيار إيديولوجي، والخضوع لأي رقابة من جانبه. وظلت متخوفة باستمرار من إحراج الولايات المتحدة، ومن أجل ذلك كانت تطمئنها بالتأكيد على عدائها للشيوعية. في هذا المعنى، كانت صحيفة *المجاهد* تذكر من حين لآخر بمثال مصر التي كانت تتلقى مساعدة من الاتحاد السوفياتي وهي التي منعت الحزب الشيوعي المصري. يمكن الرد على هذا طبعا بالقول إن الجبهة إنما قامت بذلك للتخلص من تهمة الشيوعية والتطرف التي نسبتها إليها الدعاية الفرنسية، وأنها كانت حريصة على تأكيد عدم تبعيتها للشرق. هذا صحيح، لأن الجبهة في الواقع، وبالمقارنة مع الجارين التونسي والمغربي، ومع كثير من حركات التحرر في العالم، قد احتفظت فعلا بحرية القرار السياسي، ولم تخضع لأي جهة. لكن عندما ننظر جيدا في موقعها من الغرب والشرق، نجد أن التيار القيادي فيها آنذاك كان قريبا من الغرب، على مستوى الاختيارات والقناعات.

يؤيد هذا التحليل أن الجبهة تأخرت في التوجه نحو الشرق، وبعد أن فعلت لم تيئس من إمكانية الحصول على دعم الولايات المتحدة، وتفادت دائما إحراج

هذه الأخيرة وهي التي رفضت مساعدتها في حين أنها انتقدت الاتحاد السوفياتي الذي كان يساعدها، وحاولت طمأنة أمريكا أنها ليست شيوعية لكنها لم تطمئن الاتحاد السوفياتي بأنها ليست رأسمالية. لكن ينبغي ألا ننسى بأن هذا الموقف لم يكن موقف القيادات الجبهوية بكاملها، وإنما كان كما أشرنا آنفا موقف التيار القيادي الرسمي الذي ظهر إلى جانبه في الفترة الأخيرة من الحرب تيار آخر، شعبوي ومناهض للغرب مناهضة علنية صريحة.

خلاصة القول إذاً بصدد الاتحاد السوفيتي والجبهة أن العلاقات بين الجانبين اندرجت بالنسبة إلى الأول في سياق استراتيجيته الدولية كقوة عظمى، وكانت بالنسبة إلى الثانية قائمة على البراغماتية والمصلحة المتمثلة في ضرورة توفير الدعم للثورة أينما وجد، لكنها لم تكن خالية تماما من الاعتبارات الإيديولوجية.

ثانيا : الثورة الجزائرية والصين الشعبية

تعود بداية الاتصال بين الصين الشعبية وجبهة التحرير الوطني إلى مؤتمر باندونغ في أفريل 1955، ولكن العلاقات الرسمية بينهما انطلقت في خريف 1958، بعد إنشاء الحكومة المؤقتة مباشرة. عقب الاعتراف الصيني بالحكومة المؤقتة يوم 22 سبتمبر 1958 خص شون لاي، رئيس الوزراء الصيني حينئذ، صحيفة *المجاهد* بحديث قال فيه : "أقدم بكل صدق تهاني الخالصة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أُعلن قيامها منذ قليل. إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة، شأنه في ذلك شأن الشعوب العربية وشعوب العالم المحبة للسلام"[8]. في الفترة اللاحقة، تطورت العلاقات بين الصين والجبهة

شكل مطرد إلى غاية نهاية حرب التحرير.

3-طبيعة العلاقات بين الجبهة والصين الشعبية

كانت العلاقات مع الصين الشعبية أكثر وضوحا وأقل تعقيدا مما كان عليه لأمر بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي. وكانت هذه العلاقات أيضا أكثر حرارة وإخلاصا من الجانبين، بحيث يمكن وصفها بعلاقة الصداقة الحميمة. مرد ذلك هو موقف الصين الشعبية من الثورة الجزائرية، موقف أملاه هنا أيضا موقعها في الساحة الدولية. فالصين لم تكن عضوا في الأمم المتحدة[9]. كانت معزولة في الساحة الدولية، مناوئة للإمبريالية، إذ لم يكن لها ضمن القوى الإمبريالية حليف تجامله. كانت بكين تتحدى القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي معا[10]، وتراهن على زيادة التوتر والتصعيد خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية. في ذلك المنظور، كانت الثورة الجزائرية بالنسبة إليها عنصرا وأداة لمكافحة الاستعمار والإمبريالية، فأخذت تساعدها وتدعمها من دون شرط ولا تردد، وقبلت الجبهة من جانبها مساعدة الصين، مساعدة كانت شاملة، مادية وسياسية، غير مصحوبة بأي شرط، ولا بأي إشارة إلى المسائل الإيديولوجية والصراع العقائدي الذي قسم العالم آنذاك إلى معسكرين، رأسمالي واشتراكي من ناحية، وقسم المعسكر الاشتراكي إلى تيارات متباينة من ناحية أخرى، صراع كان زعيمها ماو تسي تونغ طرفا فاعلا فيه وواحدا من أهم أقطابه ومنظريه ورموزه.

زيارات متكررة إلى الصين

نشأت العلاقات بين الجانبين وتوطدت بفضل زيارات متكررة أدتها وفود

الجبهة إلى الصين الشعبية، على أعلى المستويات. لم يقل عدد تلك الزيارات[11] عن ست في الفترة الممتدة من ديسمبر 1958 إلى ماي 1961 :

ـــ في ديسمبر 1958، كانت أول زيارة رسمية إلى بكين وهانوي، وموسكو بالمناسبة. تمت بوفد مصغر قاده بن خدة ومعه سعد حلب ومحمود الشريف.

ـــ في مارس وماي 1959، ذهبت إلى الصين بعثة عسكرية ضمت مجموعة من ضباط جيش التحرير هم الكولونيل صادق، عمر أوصديق، الرائد سليمان، الرائد عز الدين، محمد علاهم، وإبراهيم شفعة. ترأس الوفد عمر أوصديق، كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة الأولى (سبتمبر 1958 ـــ ديسمبر 1959).

ـــ في سبتمبر وأكتوبر 1959، بمناسبة العيد العاشر للثورة الصينية، زار الصين وفد مصغر أيضا قاده بن خدة وتوفيق المدني.

ـــ في أفريل وماي 1960، قاد وزير الخارجية كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وفدا حكوميا إلى بكين وموسكو، وكان من أعضائه أيضا لخضر بن طوبال وسعد دحلب وأحمد فرانسيس.

ـــ في سبتمبر وأكتوبر 1960، زار الصين وفد حكومي برئاسة فرحات عباس، ومعه لخضر بن طوبال وأحمد بومنجل، مدير الشؤون السياسية بوزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة، ومحمد الصديق بن يحيى، مدير ديوان فرحات عباس، وسعد دحلب ولامين خان.

ـــ في ماي 1961، ذهب إلى بكين وفد ضم ممثلي الجبهة في المشرق هم

أحمد روابحية، عباس بن شيخ الحسين، إبراهيم كبوية، ومحمد الغسيري.

في كل مرة كان المشهد نفسه : استقبال كالاستقبالات المخصصة لرؤساء الدول، وحفاوة وتكريم. استقبال بالورود والأزهار، وجماهير الصينيين تصفق وترحب بأعضاء الوفد. واستقبال من أولى شخصيات الدولة الصينية، ومقابلات تخللتها أحاديث ونصائح دون إشارة إلى القضايا الإيديولوجية، من غير دروس ولا شروط، ودائما في النهاية مساعدة أو زيادة المساعدة، بصورة ملموسة وإجراءات فورية لتقديمها.

نموذجان من تلك الزيارات

كانت الزيارة الأولى[12] التي تمت في ديسمبر 1958 أروع تلك الزيارات. قام بها بن خدة ومحمود الشريف وسعد دحلب كما أشرنا. زيارة يمكن أن نصفها بأنها كانت زيارة "الأوليات" إن صح التعبير، إذ تخللتها أحداث ذات أهمية رمزية كبيرة، وقعت لأول مرة في التاريخ الدبلوماسي للجبهة. في مطار بيكين، كان شون لاي بنفسه حاضرا. عزف نشيد "قسما"[13] لأول مرة في مطار أجنبي، وكان الجيش الصيني بالتالي هو أول جيش أجنبي قام بعزفه. وشهد بن خدة وزميلاه لأول مرة العلم الجزائري في مطار أجنبي. وعندما استقبل ماو تسي تونغ أعضاء الوفد قال لهم إنه لأول مرة في حياته يرى جزائريين. وكانت أول زيارة تعود بمساعدة كبيرة، وصفها الكاتب الفرنسي إيف كوريير في معرض حديثه عن وقائع الزيارة ونتائجها قائلا :

Le filet était lancé pour capturer un lièvre… c'est un lion que devait ramener la délégation du FLN[14]

ألقيت الشبكة لاصطياد أرنب فإذا بها تعود بأسد.

يبدو أن صاحب الفكرة والدافع إلى تلك الزيارة الأولى هو بن خدة الذي أقنع زملاءه في الحكومة المؤقتة بالتوجه نحو البلدان الاشتراكية، وفي مقدمتها الصين. ضم الوفد كما قلنا بن خدة وسعد دحلب ومحمود الشريف، وأضفي على الزيارة طابع رسمي تماما، فحظي الوفد باستقبال حار، حيث زين مطار بكين بالأعلام الجزائرية. كانت أعلى الشخصيات السياسية الصينية حاضرة على أرضية المطار. المارشال بان تو شاي PAN TU Chei، القائد الأعلى للقوات الصينية في حرب كوريا، كان بانتظارهم في أسفل سلم الطائرة. ثم استقبال حار من وزير الخارجية شين يي Chin Yi، وشون لاي اللذين منحاهم ما أرادوا من أسلحة وذخيرة. من هذه الزيارة عاد محمود الشريف، وزير التسليح والتموين، إلى جيش التحرير بمدافع من طراز 75 مم الثابتة موضحا لزملائه في الحكومة المؤقتة أن "هذا قد تم بدون أي التزام من جانبنا"[14]. وعند مغادرتهم الصين، شكرهم "الشيخ" ماو تسي تونغ نفسه على صمود بلادهم في وجه قوات الحلف الأطلسي قائلا لهم : "نشكركم لاعترافكم بحكومتنا، ونشكركم على مساعدتكم لأنكم في الوقت الذي كنا نواجه فيه الأسطول السابع الأمريكي، كان الأسطول السادس مجمدا هناك بسبب حربكم"[15]. في نهاية الزيارة، لم تكن المساعدة الصينية مجرد وعود بل أشياء ملموسة : أسلحة وذخيرة، ومؤونة غذائية وألبسة ... أرز وشاي بكميات لم تعرف الجبهة ما تصنع بها في البداية، ثم اهتدت إلى فكرة مقايضتها في بلدان تملك أسلحة كثيرة لكنها بحاجة إلى مواد غذائية. بكلمة وجيزة، لا نعتقد أننا سنبالغ إذا قلنا إن وفد الجبهة عاد من زيارته الصينية بنتائج تجاوزت ما كان يتوقعه وربما ما كان

يتمناه.

المثال الثاني هو الزيارة التي تمت في أفريل ـــ ماي 1960. في تلك الفترة، كان كريم بلقاسم، وقد أصبح وزيرا للخارجية في جانفي 1960، قد لاحظ وجود إطارات من حوله وفي قيادة الأركان العامة تدعو إلى تعزيز العلاقات مع الشرق، فقرر أن يدشن زياراته كوزير للخارجية بجولة إلى الاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام وكوريا الشمالية. جرت الزيارة في أفريل ـــ ماي 1960، بوفد هام قاده كريم وعبد الحفيظ بوصوف. كانت المحطة الأولى في موسكو ثم انتقل الوفد إلى بكين وعرج في زيارتين قصيرتين على هانوي وبيونغ غيانغ بكوريا الديموقراطية، ومن جديد الصين التي عاد منها الوفد إلى تونس والقاهرة.

فتور رافقته وعود شفوية في موسكو، مساعدة ملموسة وحرارة الاستقبال في الصين، حفاوة وتكريم في فيتنام وكوريا : كانت تلك مميزات الجولة ونتائجها. في موسكو، لم يستقبل الوفد الجزائري لا من وزير الخارجية أندري غروميكو ولا من الأمين العام للحزب، نكيتا خروتشوف، بل استقبله محي الدينوف، اختصاصي في الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية السوفيتية. كان مقر إقامته خارج موسكو، وتمثلت نشاطاته في زيارة الأماكن السياحية. في ما عدا ذلك، سجل محي الدينوف رغبات كريم بلقاسم ورفاقه وبلغها للسلطات العليا ثم أجابهم قائلا : لا يمكن الاعتراف بالحكومة المؤقتة في الوقت الحاضر لعدم الإساءة إلى ديغول ولكن الكريملين قد يقوم بمراجعة موقفه في ما بعد.

في المحطة الثانية، الصين الشعبية، كانت الاستقبالات والنتائج مغايرة تماما. استقبال حار كالعادة من حوالي مليون صيني، بالأعلام والورود والتصفيق... وعزف "قسماً" ! واستقبال كذلك من كل الشخصيات البارزة في الصين :

وزير الخارجية، رئيس الوزراء شون لاي، وقيادات الجيش وأيضا "الشيخ" ماو الذي استقبل كريم ورفاقه في مسقط رأسه يوم 17 ماي 1960، وقدم لهم مساعدة مالية تقدر بمليارين كما في عام 1958، وأسلحة ومواد غذائية، قائلا لهم بأنها ستكون "حسب احتياجاتكم" ! وكل ذلك دون مقابل إيديولوجي. استقبلهم الزعيم الصيني بمنتهى البساطة دون أي بروتوكول، في جو أليف تماما، وتحدث إليهم بعد أن نزع سترته وبقي في قميصه. حدثهم عن التحرير وعن المساعدة الصينية دون إثارة القضايا الإيديولوجية التي كانت تمزق العالم وقتئذ وكان هو أحد أقطابها. وهو ما جعل أعضاء الوفد الجزائري يؤكدون هذه المرة أيضا أنهم لم يقدموا أي مقابل إيديولوجي. وفي كل مرة كانت الصحافة الدولية تتحدث عن حفاوة الاستقبال الصيني وتقوم بنشر صور أعضاء الوفد الجزائري، كل جرائد العالم تقريبا كانت تقوم بذلك، ماعدا الفرنسية طبعا.

2–الدعم الصيني للثورة الجزائرية

الدعم المادي :

قدمت الصين الشعبية مساعدة مادية في شكل مبالغ من العملة الصعبة[16]، وكميات هامة من العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وألبسة عسكرية وأحذية، وتجهيزات للتخييم العسكري. وأرسلت تقنيين متطوعين لجيش الحدود. استقبلت أكثر من 200 جزائري لدورات تدريبية، وأرسلت مدربين عسكريين إلى مراكز جيش التحرير في المغرب وتونس وليبيا، متخصصين في حرب العصابات والمدفعية المضادة للطائرات. وقدمت للجبهة قروضا طويلة المدى تسدد بعد الاستقلال. في نهاية 1959، ارتفعت المساعدة

الصينية إلى 30 مليون دولار. في سنة 1961 وحدها، بلغت المساعدة العسكرية الصينية من المواد الغذائية والعتاد 10 ملايين دولار، حسب المصادر التي بحوزتنا.

لاشك في أن المساعدة الصينية للثورة الجزائرية كانت أهم المساعدات التي تلقتها الجبهة أثناء حرب التحرير بكاملها، لكنها *وصلت* في وقت متأخر، بعد إغلاق الحدود الشرقية والغربية بالحواجز المكهربة، فاستخدمت على وجه الخصوص لتموين جيش الحدود. ومن المتفق عليه أنها لو وصلت في الوقت المناسب وتمكنت الولايات من استخدامها كلها لاتخذت حرب التحرير في المجال العسكري مجرى غير الذي اتخذته في ما بعد.

الدعم السياسي

في ما يخص الصين الشعبية، لا مجال للفصل بين الدعم المادي والسياسي. منذ البداية وقفت الصين بجانب الجزائر. بشأن الاعتراف بالحكومة المؤقتة ذكرنا أن ذلك قد تم بعد خمسة أيام من إنشائها، تحديدا يوم 22 سبتمبر 1958. بالنسبة إلى حل القضية الجزائرية، كان الصينيون مؤيدين للحل العسكري، وكانوا ينصحون بالتصعيد العسكري حتى النصر. لم يكونوا متحمسين للتفاوض مع فرنسا إلا إذا كان ميزان القوى العسكري لصالح جيش التحرير. في أكتوبر 1959، قال المارشال Chen Yi، وزير الخارجية الصيني، لبن خدة : "أطلب منكم اليقظة... أنصار الأمريكان يريدون أن يمنعوكم من تحقيق النصر... نتمنى ألا تلحق بكم المفاوضات أي ضرر"[17]. كان ذلك بعد خطاب ديغول حول تقرير المصير. عندما جاءت محادثات مولان في جوان 1960، أيدها الصينيون لكن بعد فشلها.

بمناسبة زيارة كريم بلقاسم، وزير خارجية الحكومة المؤقتة، في أفريل

1960 وافقت الصين على إقامة بعثة دبلوماسية دائمة للجبهة في بيكين. عين لرئاسة البعثة مصطفى فروخي الذي توفي في حادث طائرة سوفيتية في أجواء أوكرانيا، وهي في طريقها إلى بكين. كان ذلك في أوت 1960. عندما زار عباس الصين في سبتمبر— أكتوبر 1960، جددت الصين التعبير عن رغبتها في إقامة بعثة للحكومة المؤقتة بالعاصمة بكين في أقرب الآجال. بعد ذلك عُين لخلافة مصطفى فروخي عبد الرحمان كعوان الذي التحق بمنصبه وقدم أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية الصيني، ليو شاوشي، يوم 19 ماي 1961.

3. الجبهة والتجربة الصينية

مقابل الدعم اللامشروط الذي تلقته الجبهة من الصين، قامت صحيفة *المجاهد* برسم صورة جميلة لهذا البلد الذي كسب رهان الخروج من التخلف. في هذا المعنى كتبت *المجاهد* : "إن الصين، ذلك البلد الذي كان شبه إقطاعي وشبه مستعمر، قد خرج من تلك الوضعية ابتداء من تحقيق الثورة الصينية. كانت الصين عازمة على الإفلات من المصير المأساوي الذي وقعت فيه البلدان المتخلفة التي ما زالت إلى الآن عاجزة عن حل تناقضاتها، فاتخذت التجنيد والتعبئة الجماهيرية وسيلة وسبيلا لكسب أعظم رهانات وقتنا الحاضر"[18].

يمكن القول إن قادة الجبهة الذين قاموا بزيارة الصين قد انبهروا بالتجربة الصينية التي كانت في نظرهم محل إعجاب وتقدير، تستحق أن تكون مثالا يُتبع في مرحلة التشييد بعد الاستقلال. جاذبية التجربة الصينية شملت كل القادة الذين قاموا بزيارتها بغض النظر عن التفاوت بينهم من ناحية موقفهم وعدائهم للشيوعية. فقد أعجبوا كلهم بالتعبئة الجماهيرية والعمل الجماعي لشعب محب

للكد والعمل والانضباط. سعد دحلب مثلا أشاد بذلك في مذكراته وأورد أمثلة عديدة في هذا الصدد، كيف رأى الصينيين وهم يقومون بسقي الحقول، وكيف رآهم يكافحون العصافير الضارة بضجيج من الأدوات المترلية... حتى عدو الشيوعية اللدود، كريم بلقاسم، بعد زيارته إلى الصين في ماي 1960، ألقى خطابا بالمغرب في نوفمبر التالي، انطلقت منه رائحة التأثر بالنموذج الصيني. وحتى الليبرالي عباس عبر عن إعجابه، لا بالاشتراكية في ذاتها، وإنما بما رآه مجرد نمط لتحقيق التنمية. عن هذا قال رئيس الحكومة المؤقتة : "هذه التجربة مفيدة بما في ذلك للبلدان غير الماركسية. يبدو لي أن هناك أساليب ستكون مفيدة للجزائر بقدر ما كانت مفيدة للصين. لا أرى سبيلا، لشعب ولبلد متخلف مثل بلدنا، لكي يلحق بالغرب، غير اقتباس بعض المناهج من الصين والاتحاد السوفيتي وغيرهما"[19]. طبعا، لم نذكر بن خدة الذي أعجب هو الآخر بالتحولات التي شاهدها في الصين، وكان من أبرز العاملين لتوفير الدعم الصيني للثورة الجزائرية إلى درجة جعلت الصحافة الفرنسية خاصة تصفه بالتشدد وتنسب إليه صفات الماركسي والشيوعي الموالي للصين.

كانت التجربة الصينية مهمة في نظر قادة الجبهة؛ لأن الصين قبل الثورة كانت في وضع شبيه بوضع الجزائر (الاستعمار والإقطاعية والتخلف) وتمكنت من تحقيق قدر كبير من التقدم الاقتصادي والاجتماعي جعلها في ذلك الوقت البلد الوحيد الذي رفع التحدي بنجاح في مكافحة التخلف. وكانت الصين أيضا حريصة وغيورة على استقلالها كما كتبت *المجاهد* : "إن الشعب الصيني يقدم بالنسبة إلينا وبالنسبة إلى جميع الشعوب المتخلفة أحسن مثال عما يمكن أن يحققه شعب ماسك بزمام مصيره. إنه يشكل تشجيعا كبيرا لحركات التحرر

ويقدم الدليل على أن الاستقلال الوطني هو الضمانة الأكيدة لتطور الشعوب ورفاهيتها"[20]. لذلك استحقت في نظرهم أن تكون مصدر إلهام ومشجعا لحركات التحرر. بطبيعة الحال، أوضحت صحيفة *المجاهد* في الوقت نفسه أن المقصود ليس تقليد النموذج الصيني بحذافيره. وقال فرحات عباس في هذا المعنى "فكما أن الصين كانت لها مشاكلها الخاصة ستكون للجزائر أيضا مشاكلها الخاصة". وجاء في صحيفة *المجاهد* أن الإعجاب بالتجربة الصينية لا يستلزم من *الجبهة* اعتناق الإيديولوجيا الماركسية، وأن هذه التجربة "يجب أن تقيم من دون أفكار سابقة، ولا عواطف جياشة". ما كان محل تقدير خاص في تلك التجربة هو تأكيد الصين على الاستقلال ورفض الهيمنة والاجتهاد الجماعي لبناء البلاد.

الهوامش

[1]- كما ذكره حضري محمد في :

L'U.R.S.S. et le Maghreb. De la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917-1962, Paris, l'Harmattan, 1985, p. 139.

[2] -Cf. G. Meynier, Histoire intérieure du F.L.N. , 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2003, p. 604.

[3]-يوم 22 أكتوبر 1956 قام الطيران الحربي الفرنسي باحتجاز طائرة مغربية متوجهة من المغرب إلى تونس وعلى متنها خمسة من قادة الجبهة (بن بلة، آيت أحمد، بوضياف، بيطاط، مصطفى لشرف)، كانوا متوجهين إلى تونس لحضور أول ندوة مغاربية ثلاثية، كان من المفروض أن تنعقد في شهر أكتوبر بين تونس والمغرب والجزائر ممثلة بالجبهة.

4 -Cf. « Les prises de position de l'U.R.S.S. », in *EL Moudjahid*, no. 20, 15 mars 1958.

5 -يراجع التقرير الذي قدمه العقيد أوعمران في الأيام الأولى من جويلية 1958 إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في :

M. Harbi, *Les archives de la révolution algérienne*, Jeune Afrique, Paris, 1981, pp. 183-226.

6 -توجد قائمة بأسماء البلدان والتواريخ المتعلقة بالاعترافات التي حصلت عليها الحكومة المؤقتة إلى غاية 1962 في :

M. Bedjaoui, La Révolution algérienne et le droit, p. 140/

7 -الاعتراف الفعلي de facto، معناه أن الذي منحه يعتبر أن الحكومة التي اعترف بها تملك سلطة فعلية مع افتقارها إلى السند القانوني، كأن تكون منبثقة من ثورة مثلا. والاعتراف القانوني de juré، يعلن صاحبه من خلاله أن الحكومة التي اعترف بها تملك سلطة فعلية ومصدرا قانونيا شرعيا (الانتخاب مثلا). لمزيد من التفاصيل حول هذا التمييز، ينظر : محمد بجاوي، *المرجع نفسه*، ص 115 و125.

8 -نشر الحديث في *المجاهد*، العدد 30 بتاريخ 10 أكتوبر 1958.

9 -بعد انتصار الثورة وقيام الصين الشعبية في أكتوبر 1949 احتفظت تايوان بمقعد الصين في مجلس الأمن إلى غاية عودة الصين الشعبية إلى المنظمة الأممية في 1971.

10 -بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي، وصل التوتر بينه وبين الصين إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1960

11-Cf. S. Chikh, *L'Algérie en armes*, Economica, Paris, 1981, pp. 448-449.

12 –من المراجع العديدة التي روت تفاصيل هذه الزيارة المشهورة في التاريخ الدبلوماسي للجبهة مذكرات سعد دحلب، أحد أعضاء الوفد الذي قام بها. عن هذا يراجع :

S. Dahlab, *Pour l'indépendance de l'Algérie, Mission accomplie*, Ed. Dahlab. Alger, 1990, pp. 101-114.

13 –نشيد "قسما" كان قد ألفه الشاعر الكبير مفدي زكرياء، بطلب من عبان رمضان على قول رضا مالك. قبيل الزيارة أسند سعد دحلب مهمة تلحينه إلى مصالح إذاعة "صوت العرب" الموسيقية، وحمل التلحين معه إلى الصين حيث عزف لأول مرة في مطارها.

14 -*Ibid.*

15- كما ذكره كوربير في *المرجع نفسه*، ص 584.

16- توجد تفاصيل وأرقام عن حجم المساعدة الصينية للثورة الجزائرية في مراجع عديدة منها مثلا G. Meynier في *المرجع المذكور*، ص 612 ـ 614.

17 -كما ذكره G. Meynier في : *المرجع المذكور*، 169.

18- *المجاهد*، عدد أول نوفمبر 1959.

19 –المجاهد، عدد أول نوفمبر 1960

20- المجاهد، العدد 51، 29 سبتمبر

قراءة في كتاب

الخلفيات الثقافية في ورقلة[1]

د. الأخضر شريط

جامعة الجزائر

1: ورقلة (Ourgla) عنوان كتاب لـــ:Maurice Jardon من الآباء البيض.

مقدمة:

إن الغرض من هذه الدراسة هو إبراز الخلفيات الثقافية في كتاب ورقلة: Ouargla وهو الكتاب الذي ألفه بالبربرية موريس جاردان Maurice Jardon وقام بترجمته إلى اللغة الفرنسية ج دي لور J.Delheur هذه الخلفيات من حياة الورقليين في بيوتهم. وعن ما يأكلون. وعن الحرف التقليدية عندهم. وعن الحمار عندهم. وعن الموت بورقلة. وعن ما يجلبون من النخيل. وهي كلها موضوعات تأتي متناسقة في الكتاب الأول مكونة ما يمكن تسميته بـــ "من الثقافة الورقلية" . بمعنى ذاك الجو الذي كان الورقليون يعايشونه.

سوف ننظر في ما إذا كان المؤلف قد رسم هذا الذي اصطلحنا عليه بـــ"الجو" (1) رسما يعكس نفسية الورقلي أحسن عكس. أو في ما إذا كان هذا الرسم لا يصور الحياة الاجتماعية الثقافية لهم بما فيها من تطابق. وسوف نحلل من حين لآخر الظاهرة التي سوف نقف عليها، مستخدمين الأدوات العلمية لكل من علم النفس وعلم الاجتماع. كما يمكننا في حالات كثيرة العودة إلى التاريخ وبالأخص التاريخ الثقافي لهذه البلدة: ورقلة. (وأما عن موضوعات الكتاب الثاني والذي جاء يحمل عنوان الزواج في ورقلة فإننا سنخصص له بحثا مستقلا لاعتبار المادة التي يحتويها أكثر من 530 ص).

يبدأ الكتاب بتقديم من جورج مارسيي Georges Mercier وهو مطران قديم بالأغواط يشيد فيه بالنصوص البربرية من موريس جاردان وبالترجمة التي كانت وافية من دي لور "دون تقديم أدبي أو أتنوغرافي". -وحسبه- فما يميزانه خطان: هما المثابرة والرزانة إنه دراسة في لغتها الأصلية. ومن وجهة نظر ودية أخوية وصبورة حياة الورقلي بالمترل غذاؤه حرفته نخيله حيواناته العائلية،

حفلات زواجه ... بادر كما يقول -حسب ما جاء في (الموسوعة حول تنمية الشعوب رقم 73) "بحوار مركز حول الإنسان وليس على السلع والتقنيات" وهذا الحوار الصحيح للحياة وللقلب يفترض نجاح التنمية أول حق للشعوب المحرومة من الإرث وبمفتاحها تأخذ بتربية الإنسان وبترقيته الروحية والأخلاقية، حيث كل إنسان في العالم يطمح بالشرعية الحياتية أكثر[2] ...وينهي التقديم مرة أخرى بالإشادة بالمؤلف وبالمترجم كما يأتي على إقحام لمثل يقول أنه عربي يقول هذا المثل عندما يتعلق الأمر بالشقاوة "عندما تزور أعمى أغمض أنت الآخر عينيك"[3] وهي في نهاية المطاف الطريقة الوحيدة كي لا تتحاور علميا لكن بأسى مع مرآتك. وسوف نقف بعض الشيء مع هذا المثل الذي قال عنه أنه عربي وللحقيقة أننا لا نعرف لهذا المثل رسما سواء أتعلق الأمر بالأمثال العربية أو حتى المحلية، ثم إنه معروف في الأدب العربي أن لكل مثل مضربا، ومعروف أيضا أن الأخير لا يمكنه أن يكون إلا متناسقا والعادات والتقاليد العربية، ومنه فإن هذا المثل لا نجدله رسما وإنما إقحامه هنا كان من قبيل التعرض للأمثال وتوظيفها لأغراض غير الأغراض التي وصفت لها.

في العنوان الموسوم بحياة الورقليين في بيوتهم يحاول موريس جاردان أن يقسم المجتمع إلى طبقات التجار، وهم الملاكون للريع الذي تجنيه التجارة وطبقة أخرى هي الطبقة الغالبة - حسبه- في البلد وهي طبقة العاملين في البساتين ومن هذه الأخيرة يبرز من أبنائها المجندون في الجيش والإداريون، وهي الطبقة التي يسميها أو التي هي جديرة باسم الورقليين سوف نلاحظ فيما بعد أن هذا التقسيم للمجتمع سوف يكون معتمدا في كل تحليلات صاحب الكتاب

والورقليون بالتعريف هم سكان غير عرب، ولربما جاؤوا هكذا ليسقطوا على ورقلة كما سقط حجر سارتر يوما ما على البسيطة![4]

إن هؤلاء الذين يطلق عليهم صاحبنا اسم الورقليين هم ليسوا عربا ولا حتى مزابيين وإنما هم عرق (......). ومن الغريب أن صاحب الكتاب يقيم أقاويله انطلاقا من عائلة كانت له علاقات متينة بها. يقيم بل ويسقط كل تحليلاته انطلاقا منها، هذه العائلة هي عائلة الحاج سايح عبد القادر.

فبعد أن يتمادى في إيفاء التعجبات حول هذا التزايد الرهيب لها فإنه بالمقابل يقف عند حصاد الموت لهم من دون أن يقف على الأسباب الحقيقية التي كانت دوما تقف وراء ذلك. بل ويختصرها في الفقر والحرمان ولا يأتي على من تسبب في ذلك. *وكأنه لا يرى الأسباب الحقيقية التي تقف وراء نتيجة* الحرمان والفقر (والإحصائيات معروفة في ذلك و ممكن العودة إلى الأرقام)[5]. لكن اعتماده هذه العائلة بالضبط وتشريحه دون الوقوف على العلل الأولى التي وقفت دوما حائلا وراء تكونه الجسماني، ومن ثمة التنشئة الصحيحة لها أو تثقيفها كما يحلو لأهل الحضارة أن يتكلموا.

كما يخوض صاحب الكتاب في تفاصيل دقيقة عن أسرة هذا الحاج والغرض هنا واضح ويتجلى في الخوض في التركيبة الاجتماعية للعائلة كي يبرز مفاتنها، ومن هذه المفاتن تعدد الزوجات وتعدد الأطفال والولدان وما ينجر عن ذلك من مشاكل بخصوص حالات الطلاق حيث الذكور تتبع الآباء والإناث يتبعن الأمهات، وللحقيقة نقول إن هذه الأخيرة بل الكل يتبع الأمهات في حالات ما قبل الرشد، أما ما بعد الرشد فإن الكل يذهب مع الآباء، وهي عادات تكون قد ترسخت في المجتمع ليس الورقلي (النموذج)

وحده بل في المجتمع الجزائري ككل بفعل العادات والتقاليد التي ورثها هذا الأخير من التاريخ بل من القيم التي طالما حافظ عليها حتى مع المنعرجات التاريخية. وتبقى الحالة أو العينة التي يقدمها الكتاب حالة شاذة بل وغير مبررة على جميع المستويات.ومما يذكر صاحب الكتاب بخصوص التنشئة الاجتماعية أن المرأة (عائشة) والتي تزوجها الحاج أخيرا كانت "تـــــذهب إلى الأخوات(Les soeurs) وتتعلم عمل الزرابي"[6] (M. Jardon, Ouargla, t, J. (Delheure, Fort- National, Algérie, P10.وهنا نفتح قوسا لنقول إن هاته النسوة لا تعلم شيئا فحتى حياكة الزرابي تتعلم من الأخوات، عجيب هذا وكأن مهنة الحياكة لم تتوارث عبر الأجيال وللحقيقة نقول إن الحياكة كانت دائما مهنة توارثتها الأجيال عبر العصور ولم تكن يوما ما تراثا أوروبيا حتى تعلمه الأخوات للفتيات الورقليات أو غيرهن لكن صاحبنا كي يبرز موات هذه الأخيرة يرسمها على أنها لا تعلم شيئا

وفي الصفحة 12 يصور لنا العيش النكد على لسان محرز (أحد أفراد عائلة الحاج) وينسى أن يقف على الأسباب الحقيقية التي كانت دائما وراء هذا النوع من العيش ففي نظرنا إنه دائما النتيجة الحتمية لعامل الاستعمار [8].

بل إن صاحب الكتاب يذهب إلى أبعد من ذلك حين يتدخل في تحليل العلاقة الاجتماعية التي تربط أفراد الأسرة بعضها ببعض فالحب أو التحاب بين أفرادها يقارنه بذاك الذي هو خاص بالأوروبيين، وكأن تقاليد هؤلاء القوم هي عينها التقاليد الغربية !

ويركز أيضا على حالة مرض أحد الأطفال وكانت الحمى تعصره وكانت أمه تبكيه وهو على تلك الحالة فيأتي الأب ويحاول إقناعها بـــأن الذي

أعطى هو الذي يأخذ، وما الشجرة سوى لمالكها. وتأخذ هي الأخرى بالنصيحة لتمسح دموعها قائلة كلامك هو الكلام الصحيح، وينفد صبرها على ابنها لتسلم أمرها لله. والحقيقة أن صاحب الكتاب ينسى أو يتناسى أن هذه المعاناة هي وليدة المتسبب فيها، وليست وليدة العادات والتقاليد؛ لأن العادات والتقاليد والتمسك بها ما هي سوى نتيجة وتحصيل حاصل، ما كان يقع وما يمكن أن يقع من ضر بالعائلة هذه أو بغيرها.

وعندما يأتي على زواج أحد الآبناء فيصور أن عائلة الحاج ترغم الأبناء على ما اختاره الأولياء لزواج الأبناء. ونقول حينئذ أن هذه العادة هي الأخرى لصيقة بالتقاليد وهي من الموروثات التي اعترضت منعرجات التاريخ ليس إلا والدليل على ذلك أننا اليوم نراها تتلاشى ولا يمكنها أن تكون الوجه الحقيقي للورقليين أو لغيرهم. وما هذا فإن الهمز واللمز من صاحب الكتاب تسكن وراءه خلفية ثقافية حين يتأتى ليقول "أن البنت الورقلية بإمكانها تغيير رأي عائلتها وهذا لن تجده عند العرب"(9). ويسرد بعد ذلك قصة مؤكدة على ذلك. وهنا بودنا أن نتوقف قليلا لننظر في هذه الخلفية الثقافية:

أولاها: أنها تصور للقارئ أن المجتمع الورقلي قسمان عرب وورقليين! كما يحلو لصاحبنا تسميتهم. والغرض هنا واضح هو تكريس سياسة فرق تسد. هذا أولا.

وثانيا: إن الغرض الآخر هو بث نعرات التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد

وثالثا: إذكاء الروح العنصرية، ويتجلى ذلك من خلال هذا المثال الذي صاغ به حكايته. وكأن هؤلاء الآباء(10) إنما وجدوا بتلك المناطق إلا لهذه الأغراض

والكاتب جاردان أحدهم. وفي علمنا فإنه لا يوجد مجتمعا متمايزيا في ورقلة بل يوجد مجتمع واحد.

وفي لفتة خاطفة يؤكد على مدى التقاليد المرسخة في الزواج كطلب الرخصة من القايد(caid)[11]. وكزيارة الأولياء قبل القران و.. فبخصوص النقطة الأولى نقول أن طلب الرخصة من "القايد" هو عورة من عورات الحكم الفرنسي فلقد كان يضايق المواطنين حتى أنه يتدخل في أحوالهم الشخصية! وأما عن زيارة الأولياء قبل القران فإن هذا كان يرسخ بعناية وبمباركة من سلطات الاحتلال لغرض بل لأغراض لا يسمح هنا المقام لذكرها، ولكن الغريب أن صاحبنا ينسى أو يتناسى أن عقود الزواج كانت تتم في المساجد وأغلبيتها لا تعير اهتماما للعقود المدنية (بسبب أنها تحت نير الاحتلال).

وهاهي خلفية ثقافية أخرى يحسن صاحب الكتاب النسج على أبعادها، ففي مجال العلاقات الاجتماعية وبالخصوص عن الاستعمال اللغوي فإن تقسيما آخر ينشئه لهذه المسألة الثقافية الجد هامة إذ بموجبها يسعى عنوة إلى زرع فتنة التباين الثقافي اللغوي الذي يفترضه بل يختلقه من الذي يسميه: أن بعض المجتمع بورقلة يتكلم ورقلي والبعض الآخر يتكلم عربي ولا نعلم حتى هذه السنة، أن المجتمع هذا له هذه الخاصية أي خاصية التكلم بالورقلية، وخاصية التكلم بالعربية والذي هو معروف أن المجتمع هذا لا يتكلم سوى لغة واحدة هي العربية، ثم ما هي الورقلية للحقيقة؟ نقول إن ما أطلق عليه بالورقلية لا أثر لها لا في السابق ولا اليوم ولا كانت تكون يوما ما بدليل أن كل أهل ورقلة يتكلمون لغة واحدة هي العربية. قد تكون في شكل اللسان الدارج ففي كل الأوطان توجد مثل هذه الحكاية، أي حكاية الدارجة والفصحى. أما غير

هذا فلا وجود لما دعاه بالورقلية اللهم إلا تواجد لغات أخرى في المعامل البترولية، ولكن هذا اليوم مع التواجد الصناعي. وهذا الذي هو معروف في الجزائر والذي به أن كل الجزائريين جزائريون في أماكن العمل أي في المصانع.وإليك النص الذي يؤكد هذه الخلفية عند صاحب الكتاب يقول: "الذي هو معروف عند أهل الدار أن الحاج (وهو هنا نموذج يأخذ طابعه التعميمي) لم يذهب إلى المدرسة في صغره غير أنه مع بيعه لمحاصيله الزراعية تعلم بعض الكلمات التي من خلالها يتعامل، يعرف العربية لكن لا يتكلمها إلا عندما يكون عند العرب على غرار ذلك فإنه مع أهل الدار والورقليين فإنه يتكلم ورقلية.

الرجال فيما بينهم لا يتكلمون الورقلية إلا لما يكونون مع النساء اللاتي لا تعرف العربية بالمترل: يحبون أن يتكلموا العربية من حين لآخر لكن ليس دائما"[12].

وفي نفس السياق وحينما يتكلم عن بلخير ومحرز[ص 24] (وهما من عائلة الحاج العائلة النموذجية في الكتاب) فيصور أنهما متعلمان للفرنسية يقرآن ويكتبان بها حيث أنها أي الفرنسية تخدمهما. وللحقيقة نقول أن اللغة الفرنسية وإن خدمتهما فإنما كان لها ذلك من أنها لغة المحتل الشيء الذي يتغاباه صاحب الكتاب، ثم إن اللفتة هذه ملفتة في الكتاب، حيث يعلمانها "للورقليين" (بمفهوم صاحب الكتاب) دون سواهم وهي النظرة العنصرية التي طالما فاخرت بها النزعة الاستعمارية بل نقول التي طالما فاخرت بها فرنسا الحضارة!

وبصدد حديثه عن حالة المرض التي أصابت الحاج سايح نموذجه المختار (لسنا ندري ما إذا كان هذا النموذج مازال حيا يرزق إلى اليوم وإلا

أتينا بشهادته) يقدم بل يدس سما آخر أكثر عنصرية ومغرض أكثر من سابقيه هذه النظرة هي أنه "لا يترك محاصيله الزراعية تنضج بل يأكلها نية (خضراء) حيث أن الورقليين يخشون من العرب الآكلين لمحاصيلهم هذه: يأتي العرب في الخريف يخيمون بأطراف ورقلة ويأتون على كل ما يصادفونه من محاصيل، سالبيها من مالكيها إذ لا ينتبهون"[13] هذه النظرة للعرب وهذه التفرقة لما يسميه بالورقليين ولما يسميه بالعرب يصور من خلاله النموذج الأول كادا مجتهدا والثاني لا يهمه إلا ترقب وقت القطف حتى يسلب وينهب ما جناه الورقليون، وكأن المسألة هي مسألة عنصرين من البشر: ثم إن هناك عنصرا محببا والآخر ممقوتا، وإن الثاني ليس له سوى السلب والنهب وهي الصورة المشينة التي يريد أن يصل إليها صاحب الكتاب لغرض واحد ووحيد هو بث روح التفرقة وزرع العنصرية بين أبناء المجتمع الواحد، وكأن صاحب الكتاب تعلم من الديانة النصرانية هذه الروح. وأيضا كأن هذه الأخيرة كانت دوما وأبدا في خدمة فكرة الاستعمار

وهناك ألف وألف مثال على هذه الروح الحاقدة التي يبثها هؤلاء الذين يدعون أنهم رجال الدين المسيحي وهم في خدمة الأغراض الاستعمارية. ومن هذه الأمثلة تلك التي يصور فيها في الصفحة 32 أن العرب سارقون للتمر وأن ما يسميهم بالورقليين يجندون عندما يأتي الخريف لحراسة بساتين النخيل. والعرب –حسب رأيه–" هذه الفئران هم السارقون الذين يأتون في الخريف"[14] إن جملة كهذه لا تؤهل صاحب الكتاب لا لأن يكون رجل الشارع ناهيك عن أن يكون رجل دين مسيحي بل يحمل رتبة أب في الدين المسيحي؛ لأن المنطق يقول أن السرقة آفة ذميمة لا يتحلى بها جنس عن جنس وإنما هي

قسمة مشتركة بين السفلة في الأمم. هذا أولا وثانيا أن التقسيم للمجتمع الورقلي على هذه القاعدة إنما جاء من قبل بث الفرقة وبث البغضاء والتحاسد بين أبناء ورقلة وهذا إنما يصور النفسية التي كان عليها ما سمي بالآباء البيض. كما يصور طبيعة العمل الاستعماري حين يتم من تظافر قوى شتى ومن بينهم هنا رجال الدين المسيحي كأن المسيح عليه السلام نصحهم ببث الفرقة وبث الحسد والتباغض وما نسميه اليوم بالروح العنصرية. لكن المسيح بريء منهم ومن أعمالهم الشيطانية وهو العمل الذي يدخل حسب رأينا في كيد الاستعمار؛ لأن هذا الأخير يمكنه أن تكون له أشكال عديدة كلها تعمل كما قلنا متظافرة معا من أجل غاية، هي تمزيق العلاقات الاجتماعية. وصدق من قال: "ولن نستطيع أن نتفهم عمل الاستعمار إلا ريثما يثير ضجيجا كضجيج الدبابة والمدفع والطائرة، أما حينما يكون من تدبير فنان أو من عمل قارض فإنه يغيب عن وعينا.."(15). وعلى هذا كانت دوما شاكلة الآباء البيض في الجزائر. إن العمل الاستعماري هنا يتفنن في إعطاء الصورة المشينة للمجتمع بورقلة ويغفل بل ويتغافل وجوده هو نفسه كمبشر بالروح التي يفترض أنها ترفع من قيمة الإنسان ولا تنقص منها الروح التي جاءت بها فرنسا للجزائر، والتي -كما قيل الروح أو كما يقال- الروح الحضارية لأوروبا!. لكن ومع الأسف إنها الروح الممزقة للمجتمع بورقلة. قد يقول السائل أن الذي تكلم عنه صاحب الكتاب كان حاصلا في المجتمع بورقلة ونحن لا ننكر عليه كلامه هذا وإنما ننكر عليه أن يتعلق ما قال بعنصر اجتماعي واحد. ثم هبه موجود لكن رصده وتدوينه بالصيغة التي جاءت في الكتاب إنما كانت من باب "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم.."(16)

ويختم صاحب الكتاب حديثه عن الحياة بورقلة بتقديم نصائح لإخوانه من الأوروبيين حتى يمكنهم التعايش مع أهل هذه البلدة من الورقليين (بالمعنى الذي نبهنا إليه سالفا). غير أنه وخلال هذه النصيحة تتجلى النظرة التمييزية وذلك حين يجعل من أن الذكاء خص به الله الأوروبيين دون غيرهم فيقول: "إذا كان الله قد وهبك ذكاء أرقى منهم لأجل عملك ولتأهل يديك هب لهم منه، بين لهم أنك تحبهم وأنك..." وهذه المسألة تتنافى والروح العلمية التي تقول أن الذكاء قسمة بين البشر وليس الذكاء خاص بجنس معين. والفرق الوحيد إنما يكمن في أن بعضهم توفرت له شروط تنميته والبعض الآخر لم تتوفر لهم وكان لهم ذلك بتكاسل وبتراخ واستسلام للراحة وللكسل يوما ما في تاريخهم

وبصدد ذكر الأكل والشرب بورقلة، يذكر، بل ويركز على بعض العادات السيئة المنتشرة في المنطقة. ومنها تقديم أنوية التمر لمعلم القرآن الكريم وبعض التقاليد التي تعبر عن الكره الشديد للأنثى. ومن التقاليد –حسبه– شرب اللقمي المخمر.

كما يذكر العرب مع الجراد. فيقول: "في عام الجراد كان العرب يحملون إلى ورقلة أكياسا كبيرة من الجراد لبيعها أو لتبديلها بالتمر والورقليون يحبون كثيرا الجراد حتى أنهم يستبدلون الطبق منها بطبقين من التمر وكذلك يقدمون التمر للفقراء وللزنوج [17].

ومن الصفات التي يصف بها محرز (وهو أحد أفراد الحاج سايح) وفي تناوله للأكل إنما يأكل "ككلب شره". وهناك الكثير من الصفات الأخرى التي يصف بها أفراد العائلة أثناء تناولهم الأكل.

ونحن عندما نقف اليوم قليلا عند كل هذه النعوت إنما لنقول أن صاحب الحضارة والتحضر يريد أن يوصل من خلالها جملة من "عملية القضم" للنسيج الاجتماعي هناك ومن هذا القضم: يريد أن يوصل فكرة أن الأوروبيين أرقى من حيث المأكل والمشرب دون أن يراعي لعنصرين هامين في القضية اهتماما.

أولها أن التباين الثقافي يفرض تباينا في السلوك اليومي لحياة شعب ما. وليكن هذا الشعب كما هو مصور في الكتاب هنا هو الشعب الورقلي.

وثانيا ظن أن السلوك الفردي إنما هو سلوك اجتماعي مربوط بالوتيرة الاجتماعية لهذا المجتمع أو ذاك وهذا صحيح من الناحية الاجتماعية. وبعيدا عن كل هذا أو ذاك فإن نمط المعيشة هو الآخر يفرض تكيفا معينا مراعيا للبيئة وللمجتمع الذي تعايشه هاته البيئة أو تلك من أفراد المجتمع. ونحن حينما نقول أن نمط المعيشة -كان للورقليين- هو كذا أو كذا. فإن صاحب الكتاب ينسى بل يتناسى أن الذي آل إليه وضع القوم إنما كان من تدبير ذاك الفنان بل القارض أو القاضم الذي ظل يقرض في النسيج الاجتماعي للأمة وللأفراد. إنه عمل الاستعمار - (لقد كان يصادر أحسن بل وأجود أنواع التمر من أهلها ويصادر أحسن وأجود الخضروات منهم ليبعث بها إلى باريس فكيف بحال القوم يوسمهم الرخاء)- الذي لم يُبق و لم يذر لأهل ورقلة ما يمكنهم من أن يكونا قوما متحضرين في المأكل وفي المشرب. أعني أن القوم وحسب تحليل صاحب الكتاب باتوا يعانون المسغبة. وإن الذي يعاني هذه الحالة الاقتصادية -بفعل "معامل الاستعمار"- كان على أهل الدين المسيحي أن يأخذوا بيديه إلى الحياة الكريمة وأول خطوة كنا نراها لذلك هي:

أولا: كان عليهم أن يضعوا مخططا اقتصاديا يكفي لإزالة الغم والمسغبة عنهم، عوض التلذذ بوصفها، بل والتفنن في الوصف قصد أغراض تخدم فكرة الاستعمار. ولا يمكنها في شيء أن تخدم بأي حال من الأحوال "المعذبون في الأرض". إنها الرسالة التي كان يفترض أن يكون قد قدمها السيد المسيح. ولكن كأنهم (أي الآباء البيض) من أولئك القوم الذين قالوا "...ليس علينا في الأميين سبيل..."[18]

وفي موضوع متعلق بالبطالة يقر صاحب الكتاب أنه بعائلة متكونة من عشرة أشخاص أو أكثر نجد ثلاثة أو أربعة يعملون بينما البقية تعيش على ظهورهم"[19].

إن هذا الوضع المأساوي لا يعود إلى الورقليين بحد ذاتهم. وإنما يعود إلى سياسة التفقير والتجهيل التي مارستها فرنسا الحضارة! في مستعمراتها وورقلة إحداها والإحصائيات موجودة ومعروفة لدى الخاص والعام. ولربما أحسن حجة في هذا المجال هي: تجمع جل الكتب التاريخية أن الجزائر قبل سنة 1830 كانت تصدر القمح فنتساءل كيف كان لها ذلك والورقليون لا يعملون إلا بهذا العدد القليل من الرجال إن لم نقل الزهيد. نعتقد أن رجال الاقتصاد لا يرون الإنتاج إلا من عمل.

وفي مقام آخر يدخل صاحب الكتاب في تناقض لما كان مع الصفحات السابقة والتي أشرنا إليها لما يجعل من العرب جنسا تلصق به أذم الصفات ومنها صفة السرقة، بينما حين يتناول البطالة كموضوع له يرى بأنهم مالكون لبساتين النخيل مع "المزابيين" (نسبة إلى سكان وادي ميزاب بغارداية: المدينة الجزائرية) وأما الذين يسميهم الورقليين فهم عمال بها لا ملكية لهم إلا من اليسير. ومن

ذلك بعض التجارة. ويكمن الجواب على التساؤل في أن هؤلاء القوم من العرب من جهة هم رُحَّل لا يأتون إلا في الخريف للسرقة، ومن جهة أخرى هم هنا مالكون كبار للنخيل إنه التناقض المنطقي الساطع البرهان. وكان الغرض منه هنا إظهار ما أسماه بالورقليين أنهم شادون على أزرهم، فبسواعدهم لا يعيشون عيلة على غيرهم في مقام كهذا الذي تكلمنا عليه. وفي مقام آخر كما مر معنا غيرهم (العرب) هم العيلة؛ لأنهم سارقون وناهبون لخيرات الخريف.

وبالمقابل نجده يتكلم في مقام آخر عن أحد أفراد عائلة الحاج سايح وهو بلخير. فهذا الأخير جدي في عمله (يمتهن حرفة الحدادة) وهو الذي يغطي جميع الحاجبات سواء للورقليين (كما تحلوا له تسميتهم) أو حتى لغيرهم من العرب(التقسيم المغرض عنده). وهو على هذه الجدية في العمل لأنه ورقلي[20] أي بربري الأصل كما سبق وأن أشرنا للكلمة (حسب فهم صاحب الكتاب).

وبعد أن يتكلم عن الحمار والدور الذي يقوم به كوسيلة عمل يخصص مكانة لا بأس بها للتكلم على صاحب العائلة الحاج سايح الذي وافته هذه المرة المنية فيخصص له هو الآخر صفحات يتتبع من خلالها كل مراحل عملية التأبين وكل ما يرافق ذلك من عادات وتقاليد وهو يركز عليها كثيرا طبعا لغرض أو لآخر إلى أن ينتهي بالكتاب إلى تسجيل ملاحظاته الخاصة. ولقد لفت انتباهنا فيها أنه يذكر أيضا قصة غريبة عن موت امرأة عربية حيث يذكر أن هذه المرأة أمنا سول*soule* -كما تدعى- (ولا يذكر اسمها الحقيقي والكامل حيث لا يعرفه كما يدعي) كانت تجول وتصول إلى أن أصيبت يوما ما بالجنون فيتفنن في وصف حالتها هذه إلى أن يصل إلى أنها وفي إحدى الأيام قيل أنها ماتت (والواقع أنها دخلت في غيبوبة) فدفنت إلى أن مر بقبرها في اليوم الثالث أحد

المارة فسمع أنين فيه فحفر القبر وأخرج منه المسكينة ولما أوقفها وكانت في السابق فاقدة للعقل قال الجميع أنها كانت قد دخلت في خصومة مع عزرائيل ومع الأموات[21]. إن رصد قصة غريبة كهذه إنما أريد منها عدة أغراض نذكر منها:

1- أن العرب أغبياء لدرجة أنهم يدفنون مرضاهم أحياء.

2- أن الحكايات الخرافية هم المتسببون فيها.

3- أن الصورة أو المنظر القبيح هذا من إنتاج عربي.

والحقيقة نرى في هذه القصة تشويها نابعا من عنصرية لا مثيل لها عنصرية تصب في خدمة الفكرة الاستعمارية وذلك كون أن العرب ممثلون بهذه الحالة الشاذة التي يذكرها صاحب الكتاب؛ لأن الموت والتحقق منه أمر تعرفه كل الأمم فكيف بهذه الأمة لا تعرف ذلك (يكون الأمر كذلك إذا كان ذلك من البدائية والعرب أمة لا تعيش في فترات ما قبل التاريخ بل لهم تاريخ وحضارة. ثم إن هناك فصلا تاما في عبقريتهم لما هو خرافة ولما هو حقيقة. وأما عن المنظر أو الصورة القبيحة فإن الحالة الشاذة لا يمكنها أن تشكل في شيء ما الصورة الحقيقية باعتبار الشاذ تربطه قاعدة "الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه" وأما عن الغرضية فمعروفة وواضحة للعيان حتى أن بعضهم قال في رسم الصورة الحقيقية للاستعمار:

"عبثا تشحذ أظفارك حمرا للحصاد عبثا تلبس هذه الأرض أثواب الحداد"

هذه بعض العينات التي استطعنا رصدها من الكتاب "ورقلة" لصاحبه جاردان وهو مرسوم بحروف قيل عنها أنها بربرية، وقام بترجمتها إلى اللغة الفرنسية دولار. والصاحبان معا من الآباء البيض عاش في ورقلة. والعبرة كل

العبرة في أن تاريخ الشعب لا يمكن كتابته اعتمادا على هذا النوع من الثقافة ثقافة بث روح الحقد والكراهية في أبناء الأمة الواحدة سواء أكانوا في ورقلة أو في تمنراست أو في العاصمة أو في القبائل أو في تبسة أو في وهران أو في غيرها من دنيا الجزائر، والحمد لله رب العالمين الذي به تتم الصالحات.

المراجع

1 - يعرف مالك بن نبي الثقافة بالجو الذي يعمل على نحت شخصية الفرد...أنظر مشكلة الثقافة،ترجمة عبد الصابر شاهين دار الفكر دمشق 1980

2 - أنظر مقدمة الكتاب التي كانت من جورج مارسيه وهو مطران قديم بالأغواط ص1

3- قد يكون المثل هذا أوروبي حيث لا نجد له أثرا في الأمثال الجزائرية

4 - تدعي الوجودية أن الإنسان قذف به في هذا العالم. أنظر تفاصيل ذلك في جون بول سارتر الوجود والعدم

5 - يراجع ذلك في كتاب أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي دار الغرب الإسلامي

6 - أنظر M. Jardon,Ouargla, t, J. Delheure ,Fort- National Algérie,P10

7 - أنظر تفاصيل ذلك، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي.

8 - أنظر تفاصيل أكثر، فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة ،المحمدية ،المغرب

9 - أنظر، M. Jardon,Ouargla, t, J. Delheure ,Fort- National Algérie, ,P18)

10 - أنظر تفاصيل أكثر في موضوع الحركة التبشيرية في الجزائر في القرن 19 كتاب خديجة بقطاش.

11 - أنظر، M. Jardon,Ouargla,P20

12 - Ibid,P22

13 - Ibid, P26

14 - Ibid, P32

15 - أنظر في هذا مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصبور شاهين دار الفكر دمشق 1980.

16 - سورة البقرة آية 119.

17- M Jardon,Ouargla, P5

18- سورة آل عمران الآية 74

19 - Ibid,P70

20 - Ibid,P82

21 - Ibid,P142